"على الحكومة الاتحادية وضع حد نهائي لانتهاك سيادة العراق"

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الاحد
2022/06/19
No. : 7667

فوبيا الكرد ..
أزمة تركيا الأزلية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- شهرياري: الرئيس مام جلال وحد شعب كردستان تحت مظلة واحدة
- طالباني: ضرورة ايصال خطاب ورؤى كردستان والاتحاد الوطني باللغة العربية
- اشادات امريكية بجهود قوباد طالباني في مواجهة العنف الأسري
- الاتحاد الوطني مع تشكيل حكومة خدمية وطنية
- إدانات واسعة للاعتداءات التركية المتكررة
- كردستان تكشف تفاصيل ملفها النفطي وآلية الاتفاق مع بغداد
- اجتماعات مكثفة ولجنة تفاوضية من "التنسيقي" لتشكيل الحكومة
- نوري المالكي: مسلسل من الخيانات لإحتلال الموصل وكارثة سبايكر

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- فريد أسسرد: مجلس النواب بدون الكتلة الصدرية
- استقالات الصدريين وتعقيدات المشهد السياسي
- سوران علي: الصدر خارج أسوار البرلمان
- سيناريوهات غامضة بعد انسحاب الصدريين من البرلمان
- التجديد للكاظمي حل وسط لإنهاء عقدة الحكومة في العراق

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- فوبيا الكرد .. أزمة أردوغان الأزلية
- عدالت عبدالله : تركيا وظاهرة الكوردوفوبيا
- د. محمد نور الدين : في ما وراء الخُطى «الإردوغانية» و النزعة العثمانية
- أردوغان وإحياء النزعات العنصرية وإثارة الحساسيات القومية

المرصد السوري و الملف الكردي

- انطلاق أعمال المؤتمر التاسع لحزب الاتحاد الديمقراطي
- رئيسة «مسد»: واشنطن ترفض أي هجوم تركي ونحن لا نريد الحرب
- تقدير موقف ..شمال شرق سوريا وسيناريوهات الغزو التركي
- الحملة المتهورة على الشمال السوري لن ترضي موسكو ولا واشنطن
- هل بدأت حملة تتريك شمال سوريا
- ادريس حنان : مفارقات غربية حيال الحرب التركية على الكرد

العدد: 7667... 2022-06-19

الرئيس مام جلال وحد شعب كردستان تحت مظلة واحدة

زار حجة الاسلام والمسلمين حميد شهرياري أمين عام مجمع التقريب بين المذاهب الإسلامية في ايران السبت، ضريح فقيد الامة الرئيس مام جلال.

وقال شهرياري خلال الزيارة: نزور اليوم ضريح فقيد الامة الرئيس مام جلال لنقدم احترامنا لهذه الشخصية البارزة للكرد والذي كان مبعثا لتوحيد شعب كردستان.

واضاف: ان مام جلال كان خبيرا قانونيا، رجلا شجاعا متصديا للاعداء، متصديا لجميع الظروف الصعبة، كما وحد شعب كردستان تحت مظلة واحدة، من خلال قدراته وخطاباته البليغة والعقلانية.

وتابع: نأمل ان يستمر نهجه وان نرى في المستقبل اقليم كردستان موحدا ومؤثرا على صعيد السياسة الدولية.

PUKmedia

قوباد طالباني: ضرورة ايصال خطاب ورؤى كردستان والاتحاد الوطني باللغة العربية

أكد قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، أهمية دور الاعلام بشكل عام ولاسيما باللغة العربية في ايصال رسالة الاتحاد الوطني بشكل دقيق وواضح ومؤثر.

وخلال خلال اجتماعه مع عدد من كوادر وصحافيي الاتحاد الوطني الكردستاني الذين يعملون في القنوات العربية ويحللون الاحداث والمستجدات في العراق وكردستان، المنعقد في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في اربيل، والذي حضره ستران عبدالله مسؤول مكتب اعلام الاتحاد الوطني، اعرب قوباد طالباني عن سروره بلقاء هذه المجموعة من الكوادر والصحافيين، مشيدا بدورهم الكبير في ايصال موقف ورؤية اقليم كردستان وخطاب ورؤى الاتحاد الوطني الكردستاني في اللقاءات والمقابلات مع القنوات العربية والدفاع عن سياسة كردستان ووجهة نظر الاتحاد الوطني والكرد على مستوى العراق، وأثنى على نشاطاتهم.

وفي هذا الجانب اشار قوباد طالباني الى الدور الواضح للرئيس مام جلال في تعزيز مكانة ودور الكرد والاتحاد الوطني الكردستاني على مستوى العراق، كما استمع عن كثب الى المقترحات ووجهات نظر الحاضرين وأكد أن المهام الملقاة على عاتق الكوادر هي مهام كبيرة ولها تأثير ايجابي في تمتين وتقوية مكانة اقليم كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني على صعيدي العراق وكردستان.

وخلال حديثه، اكد قوباد طالباني ضرورة ايلاء اهتمام أكبر بالاعلام الكردي ووسائله الجديدة، وبحكم ان اقليم كردستان جزء من العراق، بيّن قوباد طالباني، ان ايصال خطاب ورسائل كردستان والاتحاد الوطني باللغة العربية له تأثير كبير على الشارع والساحة السياسية العراقية.

هذه النخبة من الكوادر والصحافيين، شاركوا خلال الفترة المنصرمة في البرامج واللقاءات في وسائل الاعلام العراقية والعربية، وأوصلوا رؤى ووجهات نظر اقليم كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني الى الشارع العراقي، وتجمعوا بالتنسيق مع مكتب اعلام الاتحاد الوطني تحت عنوان «محاورون من أجل القضية»، وفي هذا الصدد ثمن قوباد طالباني جهودهم وجدد التأكيد على دعمهم ومساندتهم.

اشادات امريكية بجهود قوباد طالباني في مواجهة العنف الأسري

سفيرة الولايات المتحدة تؤكد ضرورة تعزيز العلاقات مع اقليم كردستان

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، يوم الخميس، الينا رومانوسكي سفيرة الولايات المتحدة الامريكية لدى العراق.

وخلال الاجتماع، هنأ نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، الينا رومانوسكي بمناسبة تسلمها مهامها كسفيرة للولايات المتحدة لدى العراق، آملا لها النجاح في منصبها الجديد والعمل على تقوية العلاقات بين اقليم كردستان والولايات المتحدة في مختلف المجالات.

وحول العراقيل التي تعترض تشكيل الحكومة الاتحادية، قال قوباد طالباني: على الاطراف العراقية مراعاة حساسية المرحلة والحيلولة دون تدهور الاوضاع في العراق عن طريق تقديم المرونة وتقليل مستوى المطالب، داعياً الدول الحليفة واصدقاء العراق الى لعب دور ايجابي في تقريب وجهات النظر بين الاطراف السياسية.

وشدد نائب رئيس حكومة اقليم كردستان على ضرورة ان يقوم اقليم كردستان بمعالجة المشاكل بشكل جذري والاتفاق على جميع الملفات.

من جانبها اكدت الينا رومانوسكي دعم الولايات المتحدة الكامل لاقليم كردستان، واكدت ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، واشادت بجهود نائب رئيس حكومة اقليم كردستان في مواجهة العنف الأسري.

*** كما استقبل نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، الخميس، آلينا رومانوسكي سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة في العراق.

وبحث الجانبان علاقات أمريكا مع العراق وإقليم كردستان وأكدا الرغبة المشتركة في تنمية العلاقات وتوسيع مجالات التعاون المشترك، خاصة في مجالات الاستثمار وتشغيل رؤوس الأموال الأمريكية في العراق وإقليم كردستان.

واتفق الجانبان في الرأي بضرورة أن تعمل الأطراف العراقية معاً وتتعاون على العثور على حل للخروج من الركود والانسداد السياسي ومواجهة التحديات وتوفير الأمان والاستقرار السياسي في البلد.

* المرصد

الاتحاد الوطني مع تشكيل حكومة خدمية وطنية

التقى عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني درباز كوسرت رسول في مبنى المكتب السياسي باربيل الخميس، السفيرة الامريكية لدى العراق الينا رومانوسكي والوفد المرافق لها.

وخلال لقاء بحضور عضو المكتب السياسي خالد شواني والقنصل الامريكي في اقليم كردستان روبرت بالادينو، هنأ درباز كوسرت رسول السفيرة الامريكية الجديدة بمناسبة تسنمها مهامها، آملا لها لعب دور ايجابي في تطوير العلاقات بين الطرفين.

وكان الوضع العراقي وخطوات تشكيل الحكومة العراقية المحور الرئيس للقاء، حيث اوضح الجانبان رؤيتهما واكدا ضرورة تشكيل حكومة خدمية وطنية.

وقال درباز كوسرت رسول، ان الاتحاد الوطني الكردستاني يدافع عن تشكيل حكومة وطنية عراقية، تشارك فيها كافة القوى والاطراف وان يكون الهدف الاساس للحكومة تقديم أفضل الخدمات للعراقيين.

واضاف، ان الاتحاد الوطني اعلن منذ البداية بانه يريد مشاركة الكرد بورقة كردستانية مشتركة في حوارات تشكيل الحكومة الاتحادية والدفاع عن الحقوق الدستورية والقومية.

وفي محور آخر، تم بحث الاوضاع في كردستان والعلاقات بين الاطراف السياسية.

إدانات واسعة للاعتداءات التركية المتكررة

«على الحكومة الاتحادية وضع حد نهائي لانتهاك سيادة العراق»

«القصف التركي الاخير... استهدف بغداد أكثر من أربيل»

*إعداد: المرصد

أكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان ان الاحتجاج على انتهاك سيادة اقليم كردستان والعراق غير كاف.

وقال طالباني في بيان له الجمعة «:على الرغم من مواقف الاستنكار والإدانة من أطراف مختلفة، الا إن انتهاك سيادة إقليم كردستان والعراق عموماً آخذ في الازدياد.

وبينما نتوقع هجوما واعتداءً آخر، لم يعد كافيا الاحتجاج عليه بالتصريحات والبيانات فقط، إذ يجب على الحكومة الفيدرالية العراقية أن تلعب دوراً جدياً في وضع حد نهائي لانتهاك سيادة بلدنا من خلال الحوار.

وفي الوقت نفسه، ندعو الدول المجاورة والصديقة إلى احترام خصوصية إقليم كوردستان العراق وعدم تعريض حياة المواطنين للخطر، تحت أي ظرف وذريعة.

ستران عبدالله: السيادة عراقيا والتوازن كردستانيا

من جهته طرح عضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، السبت، حلا رأى انه يحافظ على السيادة عراقيا والأمن كردستانيا.

وقال ستران عبدالله في تغريدة، ان "المطلوب عراقيا منع التجاوزات على السيادة وآخرها ماحدث في كلار والمطلوب كردستانيا سياسة متوازنة تبعد الاقليم عن التفريط بالامن والامان بقطع دابر اللادولة". واشار الى ان

انعدام هكذا سياسة هو الذي يشجع التجاوزات لان "المال السايب يعلّم على السرقة".

هذا وتزايدت وتيرة القصف التركي لمناطق في اقليم كورستان عبر الطائرات المسيرة، اذ استهدفت طائرة تركية مسيرة، صباح الجمعة، سيارة تقل مدنيين في قضاء كلار التابع للسليمانية، وقتل في الحادث اربعة اشخاص، في حين لقي شخصان مصرعهما الاربعاء الماضي جراء قصف مماثل على مقار ومنازل في ناحية سنوني بسنجار.

وسَخِرَ عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني ستران عبدالله، ممّا اعتبره ادانة خجولة لخرق السيادة العراقية، فيما لمّح الى ان التغاضي عن التجاوزات التركية دفعت انقرة الى ارتكاب المزيد.

وتهكّم عبدالله على تلك الادانات في تغريدة أخرى بالقول: إن "المثل العراقي يقول: ابو المثل ماخله شي ماكاله وهذا ينطبق على الموقف النمطي من خرق السيادة العراقية: ادانة خجولة بكليشات جاهزة فيما تركيا تتمسك بالمثل العراقي العملي: عوافي اللي يجيب نقش".

كتلة الاتحاد الوطني: على الحكومة الاتحادية أن تقوم بواجبها

الى ذلك، دانت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب، الجمعة، القصف التركي والخروقات المستمرة لسيادة ارض وسماء العراق.

وقالت الكتلة في بيان انه من الواضح والجلي ان الافعال العدوانية للدولة التركية باتت تشكل عبأً ثقيلا لدول الاقليم والمجتمع الدولي وهذا نص البيان:

ندين ونستنكر خروقات تركيا المستمرة لسيادة ارض وسماء العراق.

من الواضح والجلي ان الافعال العدوانية لدولة تركيا باتت تشكل عبأً ثقيلا لدول الاقليم والمجتمع الدولي، ونحن في كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني بدورنا ندين ونرفض هذه الاعمال والتصرفات جملة وتفصيلا.

يبدو ان تركيا ومن منطلق ذهنيتها العدائية و تنفيذا لاطماعها ومخططاتها القبيحة، تستهدف كل يوم مكانا معينا من ارض العراق فبالامس استهدفت قضاء سنجار واليوم تستهدف كلار مما ادى الى استشهاد مواطنين عزل بدون ادنى حق.

اننا في كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني لطالما اكدنا على ضرورة حماية سيادة ارض وسماء العراق وكرامة الدولة والمواطنين، نطالب الحكومة ان تنهض بواجبها وتحمي سيادة الدولة وارواح وممتلكات الموطنين عن طريق وضع حدٍ لافعال تركيا العدوانية .

الخلود للشهداء .

كتلة الإتحاد الوطني الكوردستاني
في مجلس النواب العراقي

«لاتناشدوا أحدا وحافظوا على وجودكم»

من جانبه أكد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني، داود جندي، أن بغداد رأسها مازال مدفون من الرمل تشجع التجارة مع تركيا، مشيراً إلى المبادرة الشخصية للحفاظ على الارض "شنكال" لأنها الوجود الإيزيديين.

وقال عضو مجلس القيادي لحزب الإتحاد الوطني الكردستاني، داود جندي شيخ كالو، عبر تصريح نشره في

صفحته الشخصية حول القصف التركي الأخير، "لا تطالبوا وتناشدوا المجمتع الدولي لأنها مؤامرة ولا تطالبوا بغداد لأن رأسها مازال مدفونا في الرمل وتشجع التجارة مع الجارة تركيا، ولا تطالبوا كردستانكم لأنها الممر الآمن لصواريخهم بل ناشدوا انفسكم وطالبوا أنفسكم بالحفاظ على أرضكم لأنها وجودكم".

الخارجية العراقية تدين بشدة القصف التركي على ناحية سنوني

كما دانت وزارة الخارجية، الجمعة، وبأشد العبارات القصف التركي الذي استهدف مقارا حكومية ومنازل بناحية سنوني التابعة لقضاء شنكال.

وقالت الخارجية في بيان انها تُدينُ وبأشَدِّ العبارات القصف التركيّ الذي إستهدفَ مقارّاً حكوميةً ومنازلَ في ناحية سنوني في قضاء شنكال.

وأكدت الوزارة وفق بيانها، أنَّ هذه المواقف تمثِّلُ إنتهاكاً صارخاً لسيادة العراق، وتهديداً واضحاً للآمنين من المدنيين، الذين إستُشهِدَ عددٌ منهم وجُرِحَ أخرين جرّاء هذا الفعل.

واضافت: إنَّ هذا الإعتداء يُعَدُّ إستهدافاً لأمنِ العراق وإستقرار شعبه، ويتطلّبُ مُوقفاً مُوحَّداً لمواجهته، عبر الوقوفِ بحزمٍ ضدَّ أيّ فعل يهدفُ إلى إشاعة الفُوضى، ولكلِّ ما تقدَّمَ ستتخذُ وزارة الخارجيَّة الإجراءات المُقرَّرة بعد إكتمال التحقيقات اللازمة بشأن هذا الاعتداء.

الإطار التنسيقي يبحث الانتهاكات التركية بحضور الكاظمي

وكان الإطار التنسيقي، قد أعلن تفاصيل اجتماعه الدوري الذي عقده يوم الخميس، بحضور رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بمنزل رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، بحث خلاله عدداً من القاضايا السياسية والامنية، ومن أهمها الانتهاكات التركية.

وذكر الإطار في بيان، أن الاجتماع ضم محورين، خصص المحور الثاني خصص لمناقشة القضايا السياسية، حيث ناقش المجتمعون الحوارات الجارية بين القوى الوطنية من أجل استكمال الاستعدادات المتعلقة بالاستحقاقات الدستورية، وتشكيل حكومة خدمة وطنية، إضافة إلى تشكيل الإطار لجنة تفاوضية للحوار مع القوى الوطنية".

من جهته كشف المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة الصادقون محمود الربيعي، الخميس، أن حضور رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في اجتماع الاطار التنسيقي يأتي لمناقشة الوضع الأمني للبلاد.

وقال الربيعي في تغريدة عبر "تويتر"، أن "تواجد الكاظمي في اجتماع قوى الأطار التنسيقي عصر اليوم سببه التشاور مع الحكومة حول الوضع الأمني والاجراءات التي تحفظ الأمن القومي وسلامة البلد من الاعتداءات التركية وخروقات زمر داعش واي محاولات لاثارة الفوضى".

تواقيع برلمانية لعقد جلسة طارئة لمناقشة «الاعتداءات التركية»

بدوره اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون ثائر مخيف الجبوري، السبت، جمع تواقيع برلمانية من أجل عقد جلسة استثنائية طارئة يتم فيها مناقشة الاعتداءات التركية الاخيرة على العراق.

وقال الجبوري في حديث للسومرية نيوز، إن «هناك جمع تواقيع وصلت لأكثر من خمسين نائبا وهي في زيادة

داخل الاطار التنسيقي وعدد من القوى السياسية الاخرى خارج الاطار، بصدد تقديمها الى رئاسة مجلس النواب لعقد جلسة استثنائية يتم فيها مناقشة الخروقات التركية على اراضينا».

وأضاف الجبوري، أن «تركيا تمادت كثيرا في عدوانها وتصرفاتها، بالتالي فاننا أمام موقف أخلاقي وقانوني وتأريخي للخروج بموقف ومخرجات عاجلة من شانها توجيه خطاب واضح الى تركيا للكف عن الاعتداء المستمر على العراق، والتي لا ترقى خروجها من دولة جارة ونحن في ظرف استثنائي».

كتائب الإمام علي.. تركيا ومصالحها أهداف معادية

وعدّ الأمين العام لكتائب الإمام علي، شبل الزيدي، الجمعة، أن تركيا ومصالحها أهداف معادية.

وقال الامين العام لكتائب الإمام علي، شبل الزيدي، في تغريدة على "تويتر"، "إِنّا لَقَومٌ أَبَت أَخلاقُنا شَرَفاً • أَن نَبتَدي بِالأَذى مَن لَيسَ يُؤذينا".واختتم الزيدي، بالقول، إن "تركيا ومصالحها أهداف معادية".

«القصف التركي الاخير... استهدف بغداد أكثر من أربيل»

واعتبر المستشار العسكري السابق صفاء الأعسم، السبت، القصف التركي الاخير ضد قضاء كلار بمثابة اعلان حرب على بغداد، مبينا ان القصف كان استهدافا واضحا ضد بغداد اكثر من اربيل.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، انه قال الاعسم في تصريح لـ/المعلومة/، إن"انقرة تصعد يوميا من موقفها العدواني ضد العراق حيث اقامت عشرات القواعد العسكرية والاستخبارية غير الشرعية في الشمال وبعشيقة".

واضاف ان "القصف الجوي المستمر على سنجار في نينوى كان يهدف لزعزعة الاستقرار في خصر نينوى وشمال العراق بذريعة محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني".

واوضح الاعسم، ان "قضاء كلار اقرب من بغداد جغرافيا الى اربيل وهو موقع مرتبط بشكل مباشر مع العاصمة والمحافظات المركزية ما يعني ان الرسالة واضحة تجاه اعلان الحرب على العراق وسط صمت حكومي غريب وعجيب".

خشان يطالب الحكومة والبرلمان بتنفيذ إجراءات عقابية فعلية

كما طالب النائب المستقل باسم خشان، السبت، الحكومة والبرلمان بعمل اجراءات عقابية ضد كل دول الناتو وذلك ردا على الاعتداءات التركية المستمرة.

وكتب خشان في تدوينه عبر فيسبوك، قائلا إن "تركيا دولة مارقة تنتهك سيادة العراق وتتجاوز على حقوقه المائية دون رد رادع من حكومة العراق التي قلمت أظافرها بنفسها، وسكتت عن كل ذلك، ولم تسلك الطرق القانونية، ولم تهدد تركيا بأي إجراء". واضاف ان "تركيا التي تعودت على صمت الحكومة ربما لن يرهبها تهديد فارغ لا يختلف كثيرا عن تهديدات مماثلة أطلقتها الحكومة ولم تتجاوز حدود بغداد"، مبينا انه "صار لزاما على مجلس النواب والحكومة أن يوجه رسائل التهديد بإجراءات عقابية الى كل دول الناتو التي ستساهم في الدفاع عن تركيا في حال الرد على الاعتداءات بمثلها".

وبين النائب المستقل ان "دول الناتو ملزمة بذلك بموجب معاهدة هذا الحلف، وإن التزامها بالدفاع عن تركيا

يلزمها منعها من التجاوز على سيادة الدول الأخرى وعلى حقوقها"، مبينا انها "إذا اختارت السكوت على اعتداء تركيا وتجاوزها، فهي شريك لها، وتتحمل كل الخسائر البشرية والأضرار المادية التي نشأت من اعتدائها على العراق ومن تجاوزها على حصته المائية".

محللون: قصف كلار دليل على ضعف الحكومة العراقية

وأكد عضو في مجلس النواب ضرورة اتخاذ اجراءات فعلية حيال الخروقات التركية على اراضي اقليم كردستان والعراق، فيما دعا محلل سياسي الى تقديم شكوى لدى مجلس الأمن الدولي ضد تركيا.

وقالت عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب سروه محمد في حديث لـ PUKmedia، السبت، ان الادانات والاستنكار لا يكفي لمواجهة التجاوزات التركية، مشيرة الى ان ضرورة ان تقوم الحكومة الاتحادية بواجبها وتتخذ الاجراءات التي تضع حدا لتركيا.

واشارت الى ان مجلس النواب سبق ان استضاف وزير الخارجية في الحكومة الاتحادية قبل نحو شهرين، وجرى التأكيد على ضرورة عدم الاكتفاء ببيانات الادانة والاستنكار حيال القصف التركي المتكرر على اراضي اقليم كردستان.

من جانبه شدد المحلل السياسي اثير الشرع على ضرورة وضع حد لتركيا، مشيرا الى ان هناك طرق دبلوماسية بامكان تركيا سلكها لحل قضية حزب العمال الكردستاني..

وقال الشرع في حديث لـ PUKmedia، «للأسف تستمر تركيا بتماديها وتواصل الاعتداءات على الاراضي العراقية وما الحادث الأخير بقصف كلار بذريعة عناصر من حزب العمال الكردستاني إلا دليل على ضعف الحكومة وضعف الوضع في العراق».

وأضاف الشرع بانه يجب على العراق تقديم شكوى الى مجلس الأمن والى محكمة لاهاي لتقف تركيا عن استهداف الاراضي العراقية، مشددا على انه لا توجد اتفاقيات تجيز لتركيا التمادي وقصف الاراضي العراقية.

وتابع الشرع ان هناك الكثير من القنوات الدبلوماسية يمكن لتركيا سلكها من أجل حل مشكلة حزب العمال ولا تستمر بقصف الاراضي العراقية.

كما اكد المحلل السياسي صباح العكيلي ان ضعف الحكومة العراقية يشجع تركيا على التمادي والتجاوز على سيادة العراق.

وقال العكيلي في حديث لـ PUKmedia، السبت ان «الاعتداء التركي والتوغل وتهجير القرى الكردية وقطع المياه عن الدولة العراقية كلها تؤكد ان تركيا تحاول اعادة امجاد الدولة العثمانية من خلال فرض الأمر الواقع المتمثل بوجود عشرات المقرات العسكرية لتركيا في العراق وبذريعة مقاتلة حزب العمال الكردستاني لكن الواقع يثبت ان هناك اطماع تركية في العراق»، مشددا على ان «المواقف الضعيفة من قبل الحكومة العراقية تشجع الجانب التركي على التمادي وإعطاء رسالة غير مباشرة بأطماعه في العراق».

ويرى العكيلي ان هناك خيارات عدة امام الحكومة العراقية ولعل الخيار الاقتصادي هو الاكثر تأثيرا لايقاف الاعتداءات التركية، مشيرا الى ان حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا يبلغ ٢٠ مليار دولار سنويا ومن الممكن

استخدام ذلك كورقة ضغط على تركيا اضافة الى الخيارات الأخرى.

وشدد العكيلي على ان «الحكومة العراقية امام امتحان صعب اما ان تثبت انها حريصة على مصالح الدولة العراقية وسيادتها وسلامة شعبها او متواطئة مع تركيا».

الإدارة الذاتية تطالب بغداد بتوضيح موقفها من مقتل أحد قياديها في كلار

هذا وأعلنت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أن نائب الرئيس المشارك للمجلس التنفيذي للإدارة، فرهاد شبلي، المعروف بـ(فرهاد ديرك) فقد حياته جراء غارة جوية تركية بطائرة مسيّرة على قضاء كلار في السليمانية بإقليم كردستان، مطالبة الحكومة العراقية بتوضيح موقفها وتحمل المسؤولية.

البيان الصادر عن الإدارة الذاتية، ذكر أنه «تم أمس (الجمعة) في محافظة السليمانية استهداف سيارة مدنية من قبل مسيرة تركية دورون، أدى الى استشهاد السيد فرهاد شبلي نائب الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا».

ووفقاً لما ورد في البيان، فقد كان «شبلي» في زيارة لمدينة السليمانية من أجل «إجراء بعض الفحوصات الطبية وللعلاج»، متهماً أنقرة بـ»إبادة ممنهجة بحق شعبنا».

وطالبت الإدارة الذاتية الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بـ»تحمل المسؤولية وتوضيح موقفها»، من العمل الذي وصفته بـ»الارهابي.»

وفي ذات الوقت، دعت الإدارة المجتمع الدولي بأن «يمارس دوره بالضغط على الدولة التركية للحد من هذه العمليات التي تزعزع الاستقرار الاقليمي وتنتهك حرمات وسيادة دول مستقلة دون أي وجه حق والتي تتعارض مع كل المقاييس والاعراف الدولية».

القصف على سنجار.. لماذا لا يضع العراق حدا لـ»مخالب» تركيا؟

هذا ونشطت تركيا مؤخرا في هجماتها على شمال العراق تحت ذريعة مهاجمة المقاتلين الكرد، الأمر الذي اعتبرته بغداد «انتهاكا صارخا لسيادة العراق».وخلال السنوات الماضية، أطلقت أنقرة عدة عمليات عسكرية في شمال العراق والتي أطلقت عليها أسماء: «قفل المخلب» و»مخلب النمر» و»مخلب النسر».

وقصفت تركيا، الأربعاء، «مركزا لحزب العمال الكردستاني»، وقتل الجمعة أربعة مقاتلين من الحزب، في قصف نفذته طائرات مسيرة تركية.وتتعرض منطقة سنجار، الذي تتركز فيه الأقلية الأيزيدية في العراق، لهجمات تركية متكررة تستهدف مقار لحزب العمال الكردستاني.

ردود فعل الحكومة العراقية على الهجمات التركية لم تتجاوز حدود البيانات الصحفية، والتنديد بتهديد أمن المدنيين من قبل وزارة الخارجية، والتي أعلنت أنها «ستتخذ إجراءات مقررة بعد إكمال التحقيقات اللازمة بشأن هذا الاعتداء».

وقال محللون تحدثوا لموقع «الحرة» إن الإجراءات التي تتخذها بغداد تجاه الاعتداءات التركية «غير كافية»، داعين إلى «تدويل الأزمة».

انتهاك سيادة العراق

الخبير القانوني العراقي، علي التميمي، أكد أن تركيا تخالف القوانين الدولية «بتنفيذها عمليات عسكرية في شمال العراق»، مشيرا إلى أنها تنتهك ميثاق الأمم المتحدة الذي يوجب «احترام سيادة الدول».

وأوضح في حديث لموقع «الحرة» أن تركيا تتذرع باتفاقية كانت أنقرة قد أبرمتها مع النظام السابق، ولكن هذه الاتفاقية لم يتم تجديدها بعد ٢٠٠٣ ولم تودع منها نسخة في الأمم المتحدة.

ويخوض حزب العمال الكردستاني، الذي تصنفه أنقرة وحلفاؤها الغربيون على أنه منظمة «إرهابية»، تمردا ضد الدولة التركية منذ ١٩٨٤، ويتمركز في مناطق جبلية نائية في العراق.

المحلل السياسي العراقي، رعد هاشم، قال إن رد فعل الحكومة العراقية «بإدانة الهجمات غير كاف، خاصة وأن ما يتم هو عبارة عن اعتداء على دول مجاورة بشكل صريح».

وطالب في رده على استفسارات «الحرة» بضرورة تحرك السلطات في العراق على جميع المستويات، والحديث مع «أنقرة بلهجة أكثر حدة بسبب انتهاكاتها في البلاد»، مضيفا أن «القوات التركية دخلت في شمال العراق من دون أخذ موافقات من العراق أو وجود تفويض أممي للقيام بهجماتها واستهداف حزب العمال الكردستاني».

في الوقت الذي تجري فيه أنقرة عملية عسكرية في شمال العراق تستهدف فيها عناصر حزب العمال الكردستاني، تجري منافسة من نوع آخر بين تركيا وإيران.

وذكر هاشم أن البرلمان العراقي عليه التحرك أيضا بدفع الحكومة لوقف الانتهاكات التركية، ووقف تصدير مثل هذه الأزمات للداخل العراقي، و«إزالة أي تواجد» لقوات غير عراقية «أكانت تركية أو حتى إيرانية» داخل البلاد.

تدويل الأزمة

وفي منتصف أبريل، أعلنت تركيا، التي تقيم منذ ٢٥ عاما قواعد عسكرية في شمال العراق، تنفيذ عملية جديدة ضد المقاتلين الكرد.

ودعا التميمي إلى «تدويل أزمة الهجمات التركية في شمال العراق»، وتصعيد القضية في مجلس الأمن الدولي بتقديم شكوى رسمية، مؤكدا أن ذريعة «دفاع» أنقرة عن مصالحها بمهاجمة حزب العمال الكردستاني مسألة ليست ذات جدوى.

ولفت أن «الهجمات التركية» ترقى لمستوى «جرائم ضد الإنسانية» خاصة باستهدافهم لبلدات وقرى يسكنها مدنيون، ناهيك عن تهديدها «لأمن وسلم المنطقة».

وأضاف التميمي أن بغداد يجب عليها إشراك الولايات المتحدة لمساعدة العراق في الدفاع عن نفسه بموجب الاتفاقية الثنائية الموقعة في ٢٠٠٨.

كردستان تكشف تفاصيل ملفها النفطي وآلية الاتفاق مع بغداد

*وكالة الانباء العراقية

أوضحت حكومة إقليم كردستان، الجمعة، آلية الاتفاق مع الحكومة الاتحادية بشأن واردات النفط، مؤكدة العمل على تأسيس شركتين للنفط، فيما نفت عمليات تهريب البنزين من الوسط والجنوب لمحافظات الإقليم.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية (واع)، عن المتحدث باسم حكومة الإقليم جوتيار عادل، إن «المفاوضات مع بغداد مستمرة بخصوص ملفي النفط والموازنة وباقي الملفات»، مبيناً أن «حكومة إقليم كردستان اتفقت مع رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي بشأن هذين الملفين والذي انتهى باتفاق موازنة ٢٠٢١».

وأضاف أن «الكثير يتساءل بشأن عدم تسليم حكومة كردستان للمركز واردات النفط، حيث تم الاتفاق وفق قانون الموازنة بتسليم أقيام ٢٥٠ ألف برميل من النفط الى سومو بعد تدقيق نفقات وواردات الإقليم وتم الاتفاق على تسليم المركز للإقليم ٣٢٠ مليار دينار شهرياً الى أن يتم التدقيق، إلا أنه تم تخفيضها الى ٢٠٠ مليار دينار من دون سبب يذكر، مشيراً الى أن «موضوع التفاوض مع الحكومة الاتحادية حول ملف النفط، أخذ الكثير من عمر كابينة حكومة الإقليم الحالية».

وبين أن «حكومة الإقليم قدمت كل المعلومات لديوان الرقابة المالية الاتحادي (الواردات والنفقات والملاكات) إلا أن الحكومة الاتحادية أرسلت خلال العام الحالي ثلاث دفعات فقط كـ(٢٠٠) مليار دينار شهرياً «. وشدد على «ضرورة وجود تنسيق بين الحكومتين، حيث إن أي انقطاع بالعلاقة سيؤثر على الطرفين بقضايا كثيرة»، موضحاً أن «وزارة الثروات الطبيعية بكردستان تعمل وفق القانون العراقي، وأن الدعاوى مستمرة بين بغداد وأربيل بشأن ملف النفط».

وأشار عادل الى أن «حكومة إقليم كردستان مستمرة بالتفاوض مع المركز بشأن ملف النفط وبالإجراءات القانونية في المحكمة تتوقع الحسم لصالحها».

وذكر عادل أن «لدى حكومة إقليم كردستان عقداً مع تركيا لمدة ٥٠ عاماً لنقل النفط فقط عبر جيهان التركي وليس بيعه»، موضحاً أن «حكومة إقليم كردستان تعمل الآن على تأسيس شركتين للنفط: الأولى باسم شركة (كروك) وهي مختصة باستكشاف النفط، وشركة (كومو) المتخصصة بتصدير وتسويق النفط».

وذكر أن «هذه آخر ورقة قدمت الى بغداد بما يتعلق بملف النفط».

إنتاج وأسعار بيع نفط الإقليم

وذكر عادل أن «الإقليم ينتج ٤٠٠ الى ٤٢٠ ألف برميل نفط يومياً يتم تصدير أغلبه، ويبقى ٢٥ ألف برميل للاستهلاك المحلي»، موضحاً أن «هذه الكمية ترسل الى مصفى (كار) لإنتاج قرابة مليون لتر بانزين وباقي المشتقات الأخرى». وبين أن «سعر برميل نفط الإقليم يختلف عن سعر برميل النفط في الحكومة الاتحادية بسبب «كلفة استخراج النفط في كردستان أكبر بـ٣ مرات من كلفة استخراجه بباقي مناطق العراق بسبب التضاريس ومواصفات النفط».

وأكد أن «هناك اتفاقاً مع شركة (ديليوت) التي تعتبر الأولى والتي تقوم باحتساب النفقات الأخرى بعملية استخراج

النفط»، موضحاً أن «جميع الأرقام والتقارير بشأن عمليات الإنتاج والتصدير يعلن كل ثلاثة أشهر للرأي العام،ونخطط للاعلان عنها شهرياً والتي ستتضمن عدد البراميل المستخرجة والمصدرة وأسعار البيع وتكلفتها».

اتفاق أوبك بلس

وأضاف المتحدث باسم حكومة الإقليم أن «حكومة الإقليم التزمت باتفاق أوبك بلس بكميات أكبر مما هو مطلوب».

تهريب البنزين

وأجاب عادل على سؤال مراسل وكالة الأنباء العراقية (واع)، عن تهريب ٧ ملايين لتر بانزين يومياً من محافظات وسط وجنوب العراق الى الإقليم، بأنه»ليس هنالك أي تهريب، وهناك تنسيق بين الحكومتين لإيقاف التهريب والتعاون بكل المجالات قانونياً».

أسعار البنزين في الإقليم

وتابع أن «حكومة إقليم كردستان اتفقت مع بغداد على ارسال مليون و٥٠ ألف لتر بانزين يومياً، ولكن هذه الكمية لم تصل بشكل كامل، وتوقف الارسال منذ الأول من آيار الى الآن»، موضحاً أن «بغداد ارسلت هذه الكمية مرتين فقط خلال تلك الفترة وبسعر ٦٥٠ دينار للتر تدفع نقداً مع احتساب أجور نقل ٢٠ ديناراً للتر، و٢٠ ديناراً أجور محطات البنزين، ليصل سعر بيعه للمواطن بمحافظات الإقليم الى ٦٩٠ ديناراً».

وزير المالية: لا موازنة للإقليم

قال وزير المالية العراقي، علي عبدالأمير علاوي، أن قرار المحكمة الاتحادية العليا الخاص ببطلان قانون النفط والغاز في إقليم كردستان يمنع الحكومة المركزية من تخصيص جزء من الموازنة العامة المقبلة كحصة لاقليم كردستان.

وذكر علاوي في معرض اجابته عن سؤال بهذا الخصوص خلال حوار صحفي، ان "الموازنات السابقة تضمنت فقرات تخصيص ١٢٪ من النفقات لإقليم كردستان، بشرط ارسال أربيل ما يعادلها من عائدات النفط المصدر من حقول الإقليم، لكن في الواقع لم يتم تنفيذ هذا الاتفاق، وتم استبداله باتفاقات مؤقتة بين بغداد واربيل، بموجبها تلقت كردستان تحويلات شهرية شبه منتظمة بقيمة ٢٠٠ مليار دينار عراقي (١٣٨ مليون دولار)، ولكن هذه التحويلات لن تستمر".

وقال علاوي: "وظيفتي هي تنفيذ القانون، وليس خرق القانون. وفي موازنة ٢٠٢١،كان هناك شرط واضح يقضي بأن على حكومة إقليم كردستان إما تسليم صادرات النفط إلى سومو أو تسليم ما يعادله من الاموال، وهو ما لم يحصل، لذلك فإن التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان كمستحقات من الموازنة العامة لم تعد سارية".

وتابع: "هذه المرة، إذا أبلغتنا سومو أنها لم تحصل على سند قانوني، وأن وزارة النفط لم تجد هيكلاً قانونيا لتغطية ملكيتها لذلك النفط، فبالنسبة لنا يعني بالأساس ان هذا النفط تم الاستيلاء عليه وانتاجه (بشكل غير قانوني) وتم تصديره من قبل حكومة إقليم كردستان (بشكل غير قانوني) وفقا لتفسير المحكمة الاتحادية، والتي نعتبرها على المستوى الفيدرالي أعلى سلطة قانونية."

واضاف، "عندما ارسلنا الاموال في السابق،كنا نناقش هذا الاتفاق على أساس أن النفط ملك حكومة إقليم كردستان ولهم الحق في استخراجه، سواء اتفقنا أم لم نتفق مع العقود النفطية وعقود المشاركة للشركات الاستخراجية في كردستان، لكن هذه القضية لم تثر سابقا، اما الآن فقد نشأت قضية ملكية حقول النفط في الاقليم، لذلك إذا قمنا بتحويل استحقاقاتهم إلى الميزانية – مهما كانت نسبتها – فلن تتم معالجة الجانب الآخر من المعادلة على الإطلاق، وفي الواقع لا يوجد جانب آخر للمعادلة، في السابق هناك اعتراف صريح بأن هذا هو نفط حكومة إقليم كردستان، لكن الآن ليس لديهم حق التصرف، ووفقًا لقرار المحكمة الاتحادية -رغم أن إقليم كردستان لن يقبل بهذا الكلام– الان هذا النفط ملك لنا".

اجتماعات مكثفة ولجنة تفاوضية من «التنسيقي» لتشكيل الحكومة

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

عقد الاطار التنسيقي اجتماعه الدوري، مساء الخميس، لبحث عدد من القضايا الامنية والسياسية بحضور رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

وذكر الاطار التنسيقي في بيان، ان «الاجتماع تمحور بمحورين استضاف في محوره الأول رئيس مجلس الوزراء لبحث الملف الامني والانتهاكات التركية، فضلا عن التحديات التي تشهدها البلاد في مجال الحرب على الارهاب كذلك مشاركة العراق في مؤتمر الرياض للطاقة».

وأضاف: «خصص المحور الثاني من الاجتماع لمناقشة القضايا السياسية حيث ناقش المجتمعون الحوارات الجارية بين القوى الوطنية من اجل استكمال الاستعدادات المتعلقة بالاستحقاقات الدستورية وتشكيل حكومة خدمة وطنية».

وأشار البيان الى ان الاطار التنسيقي «شكل لجنة تفاوضية للحوار مع القوى الوطنية».

لجنة للتفاوض مع الكتل السياسية

وقالت النائبة عن الاتحاد الوطني الكردستاني سوزان منصور في حديث لـ«الصباح»: إن «اجتماعات الإطار التنسيقي المكثفة أنضجت تشكيل لجنة للتفاوض مع الكتل السياسية؛ ومنها التيار الصدري، لأن انسحابه كان صدمة كبيرة للساحة السياسية».

وبينت أن «الاجتماعات ستركز على أن تكون الفترة المقبلة إيجابية وأن يكون هناك تطور في الحالة السياسية وتشكيل الحكومة، وبرغم انسحاب التيار الصدري ولكنه موجود في الساحة السياسية ونتمنى عودته إلى التجربة

النيابية ومجلس النواب». وأشارت إلى أن «الحكومة التي ستتشكل في المرحلة المقبلة حكومة أغلبية، ماعدا الذين يختارون طريق المعارضة وهو حق شرعي لهم».

رئيس الجمهورية: توحيد الصف الوطني وتغليب المصلحة العليا

الى ذلك استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الخميس ١٦ حزيران ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، وفداً من النواب المستقلّين في مجلس النواب.

وجرى، خلال اللقاء، بحث التطورات السياسية والتحديات التي تواجه البلد في المرحلة الحالية، وضرورة العمل على مجابهتها بمسؤولية وتكاتف الجميع وتوحيد الصف الوطني، وتغليب المصلحة العليا للوطن والمواطنين، والأخذ بالاعتبار تطلعات الشعب واحتياجاته الخدمية والمعيشية، وضمان الأمن والاستقرار في البلد وترسيخ الدولة ومرجعيتها.

كتلة الاتحاد الوطني: حكومة وطنية قادرة على تقديم الخدمات والاصلاح

هذا وأكد نائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب، ضرورة الاسراع بتشكيل حكومة وطنية على اساس الشراكة الحقيقية.

واوضح النائب كريم شكور عضو مجلس النواب لـPUKmedia: اننا ككتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، نطالب بأن تكون هناك حكومة وطنية فعالة قادرة على تقديم الخدمات الرئيسية ونحن مع الأصلاح، موضحا، ان تأخير تشكيل الحكومة يضر الجميع والشعب بالدرجة الاولى لذا علينا الوصول الى التفاهمات السياسية الرصينة لانهاء المشاكل السياسية.

وأضاف: ان الخيار الاساسي الوحيد أمام مجلس النواب هوالعمل على تشكيل الحكومة باسرع وقت ممكن وسندعم كل خطوة في هذا المجال لان تشكيل الحكومة هي الخطوة الايجابية لأنهاء المشاكل العالقة.

العامري: نمر بظروف بغاية الصعوبة

من جهته، أكد الامين العام لمنظمة بدر هادي العامري، ان " العراق سيبقى عصيا على المؤامرات الخارجية والداخلية بتجانس الحشد الشعبي والاجهزة الامنية".

وحذر العامري في المجلس التأبيني لأربعينية نائب الامين العام لمنظمة بدر ابو مريم الانصاري، من "الفتنة وكل من يفكر بها سيحترق اولا والعراق فوق الجميع»، متابعا "اقف وقفة اجلال واكبار لموقف السيد مقتدى الصدر من أجل الشعب ومن أجل عبور هذه المرحلة".

واوضح رئيس تحالف الفتح " نمر بظروف بغاية الصعوبة ونطلب من ابناء بدر تحمل هذه المسؤولية الشرعية والوطنية"، مستدركاً بالقول " انتصرنا في حروبنا ضد النظام البائد والاحتلال والارهاب والطائفية وسننتصر على الحرب الناعمة" حسب تعبيره. واكمل ان " الذي يراهن على القتال الشيعي متوهم لوجود المرجعية والقيادات السياسية الواعية"، منوهاً انه " لامجال للحرب الطائفية او القتال الشيعي – الشيعي وانا على يقين مما اقول".

«حوارات تشكيل الحكومة بدأت فعليا»

بدوره، كشف القيادي في الإطار التنسيقي تركي العتبي، أن «حوارات تشكيل الحكومة بدأت فعلياً قبل (٧٢ ساعة) من قبل الإطار وحلفائه، وسيكون الحراك متسارعاً في الأسبوع المقبل من خلال لقاءات مباشرة مع قوى وتكتلات سياسية متعددة»، مؤكداً «وجود تفاهمات مبدئية مهمة وسيجري تعزيزها في الأيام المقبلة».

وأضاف، أن «موعد إعلان اسم مرشح رئيس الوزراء سيكون بعد الاتفاق على آليات تشكيل الحكومة وطبيعة المهام والملفات»، مشيراً إلى أنه «لم تطرح حتى الآن أي أسماء لأن الوقت مبكر لهذا المسار، لكن في كل الأحوال يجب أن يحظى المرشح بإجماع البيت الشيعي أولاً قبل طرحه على بقية الشركاء».

وأشار العتبي إلى أن «القوى السياسية مدركة لخطورة الانسداد السياسي وأهمية التفاهمات في إخراج العراق من أزمته الراهنة في الإسراع بتشكيل حكومة توافقية تمثل كل المكونات».

«الاطار يمتلك القدرة على تمرير مرشح رئاسة الجمهورية»

في سياق متصل، أكد عضو ائتلاف دولة القانون، كاظم الحيدري، أن الإطار التنسيقي يمتلك القدرة على تمرير مرشح رئاسة الجمهورية خصوصاً مع إضافة النواب الجدد بعد انتهاء العطلة التشريعية للبرلمان.

وقال الحيدري: إن «الإطار التنسيقي والأحزاب والأطراف المتحالفة معه مع جزء من تحالف السيادة، بإمكانها أن تحقق الرقم المطلوب لتمرير المرشح لمنصب رئيس الجمهورية». وأضاف أن «الأيام المقبلة ستكشف عن العدد الجديد الذي سيضاف إلى الإطار التنسيقي من النواب الجدد، إذ لا يمكن في الوقت الراهن حسم ملف رئاسة الجمهورية خصوصاً أن البرلمان مازال في بداية عطلته التشريعية».

وبين أن «الإطار التنسيقي لن يتمكن لوحده من تحقيق ثلثي عدد البرلمان من أجل التصويت على اختيار مرشح رئاسة الجمهورية، لكنه سيحقق العدد المطلوب من خلال تأييد الاتحاد الوطني ونواب من عزم والمستقلين، إضافة إلى طيف من تحالف السيادة، فضلاً عن مشاركة باقي الأطراف المؤمنة بالقوانين الحاكمة والعملية السياسية فأنها ستشترك بتشكيل الحكومة الجديدة».

نائب مستقل: محادثاتنا مع الإطار التنسيقي لم تصل إلى مستوى المفاوضات

من جانبه كشف النائب المستقل ناظم الشبلي، أن المبادرات لاختيار مرشح لرئاسة الوزراء «تعثرت»، مشيراً إلى ان الاجتماعات التي عقدها المستقلون مع الإطار التنسيقي لم تصل إلى مستوى المفاوضات.

الشبلي أوضح لشبكة روداو الإعلامية، أن «المبادرات لتشكيل حكومة عراقية جديدة تعثرت عند مسألة اختيار رئيس الوزراء ونوابه، حيث لا يوجد تفاهم في هذا الصدد»، مشدداً على ضرورة أن يكون رئيس الوزراء في المرحلة المقبلة شخصية مستقلة».

وأشار الشبلي، الذي يعد واحداً من ٤٢ نائباً مستقلاً في مجلس النواب العراقي، إلى أن اجتماعات عقدت بين النواب المستقلين والإطار التنسيقي، مؤكداً بأنها «لم تصل الى مستوى المفاوضات.» وأضاف أن الرؤى حول تشكيل الحكومة المقبلة في العراق ليست واضحة الآن، لأن «بعضاً من المواقف تغير، نظراً للأوضاع المستجدة.»

عضو بالحكمة: المبادرات مستمرة لحين ترديد بدلاء الكتلة الصدرية القسم

وأفاد عضو تيار الحكمة الوطني، رحيم العبودي، بأن المادرات لأجل اقناع التيار الصدري بالعودة الى البرلمان ستكون مستمرة، الى حين ترديد القسم من قبل بدلاء الكتلة الصدرية.

وقال العبودي لشبكة روداو الاعلامية، أن «باب المبادرات والحوار بالنسبة لنا في تيار الحكمة سيبقى مفتوحاً لحين ترديد القسم من قبل بدلاء الكتلة الصدرية، ويبقى الباب مفتوحاً للحوار مع الكتلة الصدرية ومحاولة اقناعها للعودة عن هذا القرار، لاعتبارات كثيرة، أولها أن الكتلة الصدرية ركن أساسي من أركان البيت الشيعي، ثانياً لها ثقل كبير في الساحة السياسية العراقية، خصوصاً فيما يتعلق باستقرار البلد واستقرار الرؤية الستراتيجية للقرار السياسي».

وأضاف العبودي ان السبب الثالث هو أن «المساحة التي يشغلها التيار الصدري كبيرة ولا يمكن ملؤها، حيث لا يمكن تركها فارغة أو لن يتمكن أحد من ملئها من خارج الكتلة الصدرية، وهي مساحة محترمة ويجب التعامل معها بشكل منطقي وعقلائي، واحترام الكتلة الناخبة التي تشكل القاعدة الشعبية للكتلة الصدرية، وبالتالي يجب ملئ هذه المساحة بنفس الشخوص».

العبودي، لفت الى ان «التيار الصدري حصل على ٦٠٠ الف صوت في الانتخابات، وبالتالي فإن هذا هو المنحى الذي نتخذه في التعامل مع الكتلة الصدرية التي لها باع طويل في العملية السياسية، وهي من البيوتات الأصيلة في النضال ضد الطاغية والبعث المقبور، وبالتالي فأن هذا هو المنحى بحيث نسعى دائماً ونحث الخطى لتقريب وجهات النظر».

أما بشأن سبب اتخاذ زعيم التيار الصدري قرار استقالة نوابه من البرلمان، ذكر العبودي أن «هناك رؤية ترسخت بين الكتلة الصدرية من خلال التباحث فيما بينهم كشأن داخلي، وهذه الرؤية لا يمكن لأحد أن يتقاطع معها أو أن يغير منها، لأن هذه ستراتيجية ومسؤولية حزب، وبالتالي هي محترمة بالوسط السياسي الشيعي وكذلك بقية الفرقاء السياسيين».

عضو تيار الحكمة، استدرك أن «الجهود تبقى منصبة لتقريب وجهات النظر حتى وإن كانت الكتلة الصدرية خارج الأطر الدستورية، باعتبار أن الاستقالة لا تمكن البرلمانيين أو الفاعلين السياسيين من الكتلة الصدرية من الدخول في حوارات تشكيل الحكومة أو ما يتخذ من قرارات، ولكن على أقل تقدير تؤخذ رؤية الصدر في المنهاج والبرنامج الحكومي القادم، أو في شخص رئيس الوزراء القادم، وهو ما نبحث عنه اليوم ليكون الاستقرار سيد الموقف في القرار السياسي ولا يكون منفرداً أو مستعجلاً».

«الحكومة التي يشكلها الإطار لن تدوم أكثر من سنة»

الى ذلك أكد وزير الموارد المائية السابق، محسن الشمري، أن «الحكومة قد تحتاج حتى تتشكل لعدة أشهر قادمة إن لم نقل قد تعبر إلى ٢٠٢٣»، مشيراً إلى أن «الحكومة التي يشكلها الإطار لن تدوم أكثر من سنة».

وقال الشمري لشبكة روداو الإعلامية، إن «انسحاب التيار الصدري أو تقديمهم استقالاتهم من مجلس النواب تأتي الحلقة قبل الأخيرة للضغط على الطرف الآخر والنزول الى الشارع لتحقيق حكومة الاغلبية، لأن مشروع الأغلبية لدى التحالف الثلاثي، خيار حتمي».

وأضاف أن «الصدر قال إنه لا شراكة مع الأطراف الأخرى، وهو يحاول بشتى الوسائل تقليل تأثير العامل الدولي في المعادلة، فالتحالف الثلاثي لديهم رؤية ومشروع حكومة أغلبية، أما الطرف الآخر لديه حكومة توافقية، لكن الطرف

الأساسي في المعادلة هو المواطن العراقي يريد حكومة أغلبية يتحملها مكون من المكونات السياسية، وليست المكونات العرقية أو الاجتماعية أو الإيديولوجية يريد جهة سياسية تتحمل مسؤولية الأغلبية ليتم محاسبتها لاحقاً».

وشدد على أن «حالة التوافق أصبحت مرفوضة، وهم قادة الاطار المالكي والعامري والحكيم الخزعلي دعوا إلى الاغلبية قبل عدة سنوات في ٢٠١٣ – ٢٠١٤، لكنهم الآن يدعون إلى حالة توافقية إلا أن وضع المواطن والبلد لا يتحمل لا حكومة توافقية جديدة، وبالتالي الحكومة التي يشكلها الإطار لن تطول أكثر من سنة الدليل عندما حصلت حكومة عبد المهدي لم تستمر، لكن بالمقابل اذا شكل التيار الصدري مع حلفائه حكومة من الممكن أن تستمر إلى دورة كاملة ٤ سنوات».

وفي السياق أكد الشمري أنه «حتى لو تشكلت حكومة فإن ردة الفعل الشعبي لن تكون بصالح الحكومة»، مشيراً إلى أن «القوى التي لا تشترك الآن في البرلمان لديها رؤية، أن يكون هناك مشروع عراقي يخلق شراكات إضافة إلى رؤية التيار الصدري وحلفاءه لديهم توجه لخلق مشروع عراقي يتضمن شراكات مع دول العالم بما فيها الدول الإقليمية، والحكومة اذا تشكلت بدون التيار الصدري معناها القرار مرهون بنسبة عالية إلى الخارج وهذا الأمر مرفوض». وأوضح أن «موضوع الملف النووي لديه تأثير في بالمعادلة العراقية وحلفاء إيران العراقيين من ضم الإطار وخارجه لديهم أيضاً اندكاك في هذا المشروع الأممي، الموضوع متشعب وكبير وأرى أن الحكومة تحتاج حتى تظهر لعدة أشهر قادمة إن لم نقل قد تعبر إلى ٢٠٢٣».

ورأى أنه يوجد داخل الإطار التنسيقي رأيان الأول يقول إنه «نذهب بدون التيار الصدري لتشكيل الحكومة، والثاني معارض لهذا الرأي ويقول لا نذهب إلا مع وجود التيار الصدري، وبالتالي المشاكل داخل الإطار موجودة بالأصل، وبالتالي الإطار ليسوا متفقين مثلما يظهر في الإعلام لديهم مشاكل كبيرة والانسحاب الصدري أو استقالة نوابه أخرجت المشاكل للعلن».

خبير قانوني: قد نشهد حالات طعن في صحة عضوية النواب البدلاء

بدوره عقب خبير قانوني على خطوة اعضاء الكتلة الصدرية في مجلس النواب بتقديمهم استقالاتهم الى رئيس مجلس النواب، مبينا اننا قد نشهد حالات طعن في صحة النواب الجدد.

ويرى الخبير القانوني الدكتور علي التميمي خلال تصريح خاص لـ PUKmedia، الجمعة، بما ان الاستقالة الخاصة بأعضاء الكتلة الصدرية قدمت إلى رئيس البرلمان وفق المادة ١٢ فقرة ٢ من قانون مجلس النواب العراقي ١٣ لسنة ٢٠١٨ ووافق عليها،... فهذه الاستقالة تحتاج الى اصدار امر ديواني يؤكد الاستقالة وبعدها يفاتح رئيس البرلمان مفوضية الانتخابات لارسال اسماء البدلاء افضل الخاسرين في الدائرة الانتخابية وفق المادة ١٥ من قانون الانتخابات ٩ لسنة ٢٠٢٠.

واضاف التميمي، وبعدها يحدد يوم لجلسة البرلمان لاداء البدلاء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب وفق المادة ٥٠ من الدستور.

ورجح الخبير القانوني انه قد نشهد حالات من الطعن في صحة عضوية النواب الجدد وفق المادة ٥٢ من الدستور وهذا الطعن يبت بها مجلس النواب بالتصويت باغلبية الثلثين من الأعضاء وايضا قرار المجلس بالرفض أو عدم البت في الطلب قابل للطعن أمام المحكمة الاتحادية خلال ٣٠ يوم من القرار أو عدم الرد.

البنك الدولي: تأخر تشكيل الحكومة وإقرار الموازنة يؤثران على نمو اقتصاد العراق

حذر تقرير صادر عن البنك الدولي، من تأثير تأخر تشكيل الحكومة وإقرار الموازنة على نمو اقتصاد العراق.

وقال التقرير، إن «العراق يخرج تدريجياً من الركود العميق الذي مر به في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وما صاحبها من انهيار أسعار النفط إذ إنه بعد الانكماش بنسبة تزيد على ١١٪ في عام ٢٠٢٠، حقق الاقتصاد العراقي نمواً بنسبة ٢٫٨٪ في عام ٢٠٢١ مع تخفيف القيود التي فرضتها جائحة كورونا على التنقل، وجاء هذا النمو مدعوماً بتوسع قوي في الإنتاج غير النفطي، ولا سيما في قطاع الخدمات».

وأضاف، «ومع الإلغاء التدريجي في تخفيضات إنتاج «أوبك+»، فقد بدأ إجمالي الناتج المحلي النفطي أيضًا في النمو في النصف الثاني من عام ٢٠٢١، كما دفع ارتفاع عائدات النفط إلى تحقيق فائض في الأرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية الكلية في العراق في عام ٢٠٢١».

ونقل التقرير عن ساروج كومار جاه - المدير الإقليمي لدائرة المشرق بالبنك الدولي قوله: «يتمتع العراق بفرصة فريدة لإجراء إصلاحات هيكلية عاجلة وواسعة النطاق من خلال ٣ وسائل تتمثل بالاستفادة من الحيز المالي الناتج عن عائداته النفطية المفاجئة الأخيرة، وثانياً إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو البرامج التي تعمل على تحسين النمو أمراً بالغ الأهمية للتنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل، وثالثاً معالجة أزمة رأس المال البشري في البلاد.»

ويؤكد تقرير البنك الدولي، أن «تحديات الأمن الغذائي الحالية في العراق قد اشتدت حدتها في خضم الارتفاع الحالي في أسعار السلع الأساسية عالمياً، في حين يقل مستوى إنتاج الغذاء المحلي عن مستوى الطلب الناجم عن النمو السكاني السريع، وقد أدت موجات الجفاف الشديد وعوامل تغير المناخ الأخرى إلى تفاقم هذا الوضع، وفي حين أن الإعانات والتحويلات المباشرة يمكن أن تساعد في التخفيف من هذه التأثيرات السلبية على المدى القصير، فإن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تنسيق الجهود لتحسين الإنتاج المحلي من الغذاء والمزيد من الكفاءة في إدارة موارد المياه».

وأشار التقرير إلى أن «التحديات المالية والاجتماعية والاقتصادية في العراق تؤكد الحاجة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية والمالية الكلية المطلوبة بشدة للتخلص من العوائق التي تعترض طريق تنمية القطاع الخاص، وزيادة الاستثمارات في كفاءة المياه وأنظمة الأغذية الزراعية، والتحول نحو مصادر أكثر استدامة للطاقة، بالإضافة إلى إزالة الكربون من قطاع النقل».

ويقول التقرير، إنه «قد يؤدي المزيد من التأخير في تشكيل الحكومة وإقرار موازنة عام ٢٠٢٢ إلى الحد من استخدام إيرادات البلاد المفاجئة من النفط، حيث تم بلوغ السقوف الفعلية لموازنة عام ٢٠٢١، وتعليق تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، ما قد يخفض النمو الاقتصادي، أما «الورقة البيضاء» التي وضعتها الحكومة العراقية فتبقى حتى الوقت الحالي نموذجاً ومخططاً جريئاً لبرنامج إصلاحات اقتصادية شامل نحو التنويع الاقتصادي».

ويُفردُ التقرير فصلاً خاصاً عن «جائحة كورونا وأزمة رأس المال البشري»، ويقول، إن «الطفل المولود في العراق قبيل جائحة كورونا قد تبلغ إنتاجيته عند بلوغه سن الثامنة عشرة نسبة ٤١٪ فقط مما كانت ستكون عليه لو كان يتمتع بتعليم كامل وصحة تامة، إذ أثرت الجائحة على رأس المال البشري في العراق من خلال التأثير سلبًا على صحة العاملين اليوم وعلى مستوى رفاههم الاقتصادي، وكذلك من خلال تخفيض الإنتاجية المحتملة لجيل المستقبل في العراق، وتتطلب معالجة مثل هذه التحديات اتخاذ مسار إصلاح تعليمي للارتقاء بمستوى التعلم وتنمية المهارات لدى أطفال العراق».

نوري المالكي:

مسلسل من الخيانات تم تصميمه أدى لإحتلال الموصل وكارثة سبايكر

هشام جمال داود:سبايكر، مجزرة العصر، الحدث الذي هز غيارى العراق وأصاب عمقهم وضمائرهم وهم يشاهدوا أبنائهم يساقون في زحمة الموت نحو الجرف ليقدمهم الظلاميون قرابيناً الى النهر، شاهدوا أبنائهم مكبلين يحسبهم العدو أذلاء، اما هم فحسبوا أنفسهم ماضين نحو تاريخ موزون الخطى كأقدامهم التي مشت ولم يثقلها الماً ولا ضرها العناء، شباب في مقتبل العمر قدموا صوراً تكاد تعجز ان تأتي بمثلها حتى اساطير القصص، الوفاً يستقبلوا الموت لا شكوى صدرت منهم ولم يثيروا ضجيجاً او بكاء، كانت في تلك المجزرة دروساً وعبراً للوطنيين، والغيرة تجسدت في الصمت عند الموت وهذا الذي لا يمكن ان يفهمه إلا الشرفاء.

في الذكرى السنوية الثامنة على هذه الكارثة، كان لنا حواراً مع رئيس وزراء العراق السابق الأستاذ الحاج نوري المالكي:

الذكرى الثامنة لمجزرة وكارثة سبايكر

* دولة رئيس الوزراء السابق ونحن نقف على أبواب الذكرى الثامنة لمجزرة وكارثة سبايكر، وكون سيادتكم هو القائد العام للقوات المسلحة آنذاك، ما هو شعوركم ونحن اليوم على أبواب ذكرى تلك المجزرة؟

– لا شك أن من تمر عليه ذكرى استشهاد أبنائنا وبهذه الطريقة الظالمة القاسية لا شك بأن تأخذه المرارة والحسرة عليهم وعلى شبابهم، الجانب الثاني يدعوني ويدعوا كل مخلص ان يبحث لماذا تم قتل هؤلاء الشباب ولماذا استشهدوا؟ ومن الذي خانهم وخذلهم؟

والقضية معروفة، خذلهم قائد الفرقة الذي انسحب وسحب كل الضباط الركن الذين كانوا معه وأصبحت صلاح الدين

تائهة بيد العشائر، الذي خذلهم هي القرارات التي صدرت الى قيادات الفرق ومنها الفرقة الثالثة على حدود سورية بأن ينسحبوا. الذي خذلهم هو قرار محافظ نينوى الذي قال لثلاثين ألف منتسب في الشرطة ان انسحبوا وبذلك مهدوا لهذه الجريمة وامثالها.

انا أقول ان الحرب فيها خسائر ولكن ان تلتقي تصرفات البعض مع الغدر والخيانة من الآخرين فهذا ما يجعلني اتألم، صحيح بعد سقوط الموصل تشكلت محكمة وصدرت احكام اعدام بحق الذين انسحبوا من قادة الفرق وبحق الذين أمروا بسحب الشرطة والجيش والذين مهدوا لذلك، ولكن تبقى هذه الجريمة بالذات بحاجة الى ملاحقة لكل من ارتكبها، عندنا جرائم كثيرة، جرائم الموصل وغير الموصل وجرائم الفلوجة ولكن هذه الجريمة غادرة، ان نستمر بالمعركة رصاص مقابل رصاص ونستشهد فهذا طبيعي (كتب القتل والقتال علينا وعلى المحصنات جر الذيول) ولكن بهذه الطريقة الغادرة ضد مجموعة من الشباب الذين خرجوا وهم عزل من اجل الالتحاق بعوائلهم وان كنت اسجل عليهم خطأ (رحمة الله عليهم) اذ ما كان من المفروض أن يخرجوا كون المدينة كانت تائهة وقائد الفرقة انسحب فلذلك نزلت العشائر لتتصيد بالموجودين علماً بأن عناصر داعش لم تقم بالقتل في حادثة سبايكر، الذي قام بالقتل هم العشائر وهم الذين استقبلوهم وقتلوهم، ولكن اتمنى ان تذهب وتسمع من وزير الدفاع لأكون منصفاً لي وما علي، وزير الدفاع كان احد قادة العمليات داخل قاعدة سبايكر ومعه علي الفريجي، وتحدث بها صراحة وعندنا الفيديو المسجل يقول حاولنا بكل الطرق ان نمنع الشباب كي لا يخرجوا لكنهم لم يكترثوا لكلامنا للحد الذي وصل الى الاصطدام بيننا وبينهم فقلنا لهم (سوف تضيعون وان الوضع مجهول) وكلما حاولنا ان نثنيهم عن الخروج ازدادوا اصراراً.

* لنقل بأنهم شباب واخطأوا وخرجوا من القاعدة، ولكن عند خروجهم تستقبلوهم بهذه الدرجة من الخيانة؟

– نلوم الشباب ونقول ما كان عليهم ترك القاعدة، ونلوم القيادات فالمفروض الا يسمحوا لهم بالخروج، وعند سؤالي لهم قالوا (سيدي ما نكدر نمنعهم اصطدموا ويانه وارادوا فتح النار علينا وعليهم). جرت محاكمات وتم الاعتراف على القتلة من قبل أبناء صلاح الدين الذين اعترفوا من هم القتلة، ولم تكن داعش هي من نفذت القتل بل قتلوهم على أساس طائفي لكن رغم المحاكمات التي جرت إلا انها لم تشفي صدورنا ولا صدور اهاليهم، اذ يجب ان يعدم هؤلاء علانية نتيجة لعملية الغدر هذه.

مجريات اجتماع عقد في أربيل

*الخصوم السياسيون يروجوا بأن الحاج نوري المالكي ولكونه قائداً عاماً للقوات المسلحة آنذاك يعتبر مقصراً في تعزيز وتوفير الحماية لهذه القاعدة، فما هو جوابكم؟

– هذا منطق السياسيين الذين يتصيدون في الماء العكر، انا الان قلت لك ان القاعدة امينة وانا نزلت فيها، ولو لم تكن امينة لما نزلت بها، قالوا لي سيدي احتمال صواريخ وكذا قلت لهم انا آت، وذهبت، القاعدة امينة و حقيقة محصنة و وفرت كل الحمايات لها وكل طيران الجيش في سمائها كان موجوداً ولكن ما العمل مع شباب اصروا بالذهاب لبيوتهم، القوة كانت هائلة وحتى الموصل ، فيها من القوة ما لا تستطيع لا داعش ولا غير داعش ان تكسرها، لكن ما الذي في يدي وان اجتماعاً عقد في أربيل بين لجنة تضم عزة الدوري وثوار العشائر وحتى الامريكان حاضرين في الاجتماع بملابسهم العسكرية يخططون، قلت للأمريكان ما هو حضوركم في هذه الجلسة قالوا هؤلاء ليسوا رسميين، قلت لا هم جالسون و بملابسهم العسكرية، وصدر من القرارات ان الكرد ينسحبون وانسحب قائد الفرقة الرابعة وقائد الفرقة الثالثة، السنة ينسحبون وانسحبوا الشرطة وانسحب قائد احدى الفرق، والمقاتلون انسحبوا جميعا بحيث انا ارسلت قوة وإضافة للقوة ارسلت قيادة مقر متقدم، قمة الضباط الذين عندي عبود قنبر وعلي غيدان ومدير الشرطة هؤلاء هم من شكل القوة والقرار هناك، وانا متواصل معهم لحد الساعة الواحدة او الثانية بعد منتصف الليل ومع عبود قنبر سالته ما الوضع

عندك؟ قال نحن مسيطرون على الجانب الايسر وغداً نعبر الى الجانب الأيمن، وفي السادسة صباحاً اتصل و قال (والله سيدي ما ادري شنو اللي صار قلت له شنو اللي صار قال الفرقة ماكو، شلون؟

قال الكل نزع ملابسه ولبس مدني وانسحب.فالخيانة بدأت من هناك، مثلاً قائد الفرقة ١٢ يقول انا عندي ٤٥ بالمئة سنة من فرقتي و٤٠ بالمئة اكراد وفي لحظة يقول وجدت ان الفرقة لم يبق منها الا ١٥ بالمئة من أبناء الجنوب والوسط وهذا عدد غير كافي لحماية الفرقة فما بالك من حماية المنطقة، قلت له ما الذي حدث؟

قال انسحبوا كلهم، سألته هل هجموا داعش فقال (لم اشاهد داعش .. هجموا علينا البيشمركة وقاموا بسرقة الفرقة ودخلوا مكتبي) مما اضطره ان يسحب السلاح ويقتل منهم ثلاثة وهرب واختفى في كركوك فترة من الزمن الى ان انقذناه.

مسلسل من الخيانات كله تصمم في اجتماع عقد في أربيل، حضروه الامريكان، والامريكان حضروا فيه من اجل ان يعاقبوا المالكي ويعاقبوا الشيعة لأننا لم نغلق الحدود مع سورية، ولم نوقف الطيران على سورية، ولم نوقف التحاق المجاهدين ليقاتلوا في السيدة زينب لذلك قالوا ان المالكي ضد مشروعنا في المنطقة فتم هذا الانتقام واستجابوا له الجهلة والمضللين ووقعت الكارثة.

حاقدون على المالكي لأنه اعدم صدام

* هل يعتقد الحاج نوري المالكي بأن أبناء تلك المناطق وبالتعاون مع داعش انتقموا من الجنود نتيجة لإصرار سيادتكم على اعدام الطاغية؟

– قطعاً جزء منها هو اعدام الطاغية، أقول لك بصراحة ان كل الدول العربية تقريبا الا الكويت لحد الان تحقد على المالكي لأنه اعدم صدام و وقفوا مواقف شديدة ضدي والى الآن يقفون ضدي لأني اعدمت صدام، ومقولتهم (ان هذا قائد عربي سني شلون يعدمه واحد شيعي) ووقفوا ضدي بعض أبناء العراق من السنة وبعضهم من الشيعة ايضاً بعضهم استاء لإعدام صدام لانهم من البعثيين وهذا رمزهم، فكانت لهم مواقف ليست ضدي فحسب وانما ضد الجيش العراقي وضد الشرطة العراقية بحيث الجيش في الموصل يقولوا عنه هذا جيش صفوي هذا جيش المالكي اذا تمر سيارة عسكرية يرموها بالحجارة، فعبأوا كل الشعب في الموصل والانبار ضد الجيش لأنه جيش صفوي وجيش المالكي الذي اعدم صدام، فقطعا لها علاقة هذه المواقف ، بل قالها لي احدهم اننا وقفنا هذه المواقف التي نقر انها خيانة وما كان من المفروض ان نخون ولكن مع الأسف اخذنا الجو العدواني الذي تكون ضدك وضد الشيعة، وكنا نخشى على انفسنا من بقاءك وبقاء الشيعة في الحكم، وقال والله كنا في فترة لا ننام في بيوتنا لأننا نخاف.

ولماذا يخافون وأنا لم أظلم احداً كما ولم اعتقل شخصاً بدون قضاء، ولكن لأنهم يعرفوا أنفسهم وماذا عندهم من مواقف تتعلق بالخيانة تجاه القضية السياسية.

إستنتاج شخصي

* لازال هناك سر او حلقة مفقودة في هذه المجزرة والكارثة، من خلال لقاءكم بأحد الناجين او الاستماع إليهم، ما هو استنتاجك الشخصي؟

– استنتاجي الشخصي هو لما شعر هؤلاء الشباب رحمة الله عليهم بحصول حالة من الفوضى بانسحاب قائد الفرقة الرابعة والمدينة أصبحت تقريباً منفلتة، فصارت نيتهم بين خوف وبين رغبة وشوق لأهلهم فأرادوا ان يخرجوا، على اعتبار انه لم يعد هناك ضبط عسكري، لكن الضبط العسكري في القاعدة كان موجوداً، قائد عمليات صلاح الدين علي الفريجي موجود في القاعدة، وزير الدفاع سابقا والذي كان ضمن علميات الدفاع موجود في الفرقة ، فلا يوجد شيء يشعرهم بأنهم سيقتلون والفرقة كانت امينة والقيادات موجودة وطمأنوهم وقالوا لهم ابقوا وانا وظفت كل طيران

الجيش لتوفير حتى المياه والاكل للموجودين داخل الفرقة وبعثت من هنا مجاهدين مقاتلين من كتائب الامام علي وكتائب الامام المنتظر وقوات الشهيد الصدر وغيرهم، بعثتهم ودخلوا للقاعدة وشكلوا حصانة وضمانة لكن لا اعلم لماذا الشباب تكونت عندهم هذه الرغبة وهذا الهلع والقلق الذي دفعهم لارتكاب خطأ الخروج، الجماعة قلت لهم كما ذكر لي بهذا المعنى وزير الدفاع وذكرها ايضا الشاب الناجي منهم قال (احنا نيتنا بعد ماكو شي خلي نطلع نروح لاهلنا شكو عدنا باقين بالقاعدة؟

وحاولت قيادة العمليات ان تمنعنا لكننا لم نمتنع كما ذكر بأنه يعترف بصحة كل ما قاله وزير الدفاع عن تلك المرحلة، وعند خروجهم تلقفهم الخونة وغدروا بهم بعد ان قالوا لهم تعالوا لنوصلكم الى محطة وقوف السيارات(الكراج) كي تتمكنوا من الذهاب لأهلكم واركبوهم واخذوهم الى منطقة القتل، انا ذهبت وشاهدت مكان الواقعة والآن لا أستطيع قول العدد، فالعدد ١٧٠٠ من الذين استشهدوا، اما الذين فقدوا فلا اعرف.

ابلغتني العمليات ان المفقودين ١٧٠٠ اما كم العدد الحقيقي والكلي للشهداء فلا اعرف محتمل ان يكون العدد أكثر، ففي مناطق أخرى تمت تصفيتهم لان العشائر هجمت عليهم وهي التي مارست عمليات الثأر والقتل الطائفي.

حاكمت المسؤولين عن هذه القضية

*نظراً لقصر المدة الزمنية المتبقية على ولايتكم آنذاك إذ لم يكن هناك وقتاً كافياً لاتخاذ اجراء مناسب، لكن هل تعتقد بأنك قدمت شيئاً لعوائل الشهداء كونك رئيس وزراء خلال الثلاثة أشهر المتبقية تلك؟ وماذا تقول لعوائل شهداء مجزرة سبايكر في كل ذكرى سنوية؟.

– بالتأكيد أولا انا حاكمت المسؤولين عن هذه القضية ولاحقت القتلة من أبناء العشائر من البو عجيل والبو ناصر وهذا شيء طبيعي.

اما ابنائنا فاعتبرناهم شهداء ووفرنا لعوائلهم رواتب شهداء وحقوق شهداء حرصاً على عوائلهم، وانتهت المدة وهم في اهتمام من قبل العمليات ومن قبل الحكومة، ويستحقون أكثر من هذا ولكن هو الموجود في السياق ان من يستشهد فعلى مؤسسة الشهداء ان ترعى اهله وتقدم لهم الخدمات والسكن وتم توفير ذلك، وإذا كان هناك بعدنا من لم يوفر هذه الحقوق فأنا اعتبر هذا تقصيراً وينبغي ان لا يقصر معهم احداً، اما الذي اود قوله في هذه المناسبة:

اولاً اترحم على الشهداء رضوان الله تعالى عليهم وأسجل المي واسفي للتصرف الذي صار، كما وأسجل شديد غضبي من العشائر التي مارست الجريمة، وبقيت اتابعها واطالب بإعدام كل من ساهم بهذه الجريمة التي حصلت، وابعث سلامي واحترامي الى عوائل الشهداء وأقول لهم قضى الله امراً ان تكون هذه الخيانة ويكون ابنائكم شهداء وهي حرب والحرب معروف عنها انها لا ترحم، في الصقلاوية صارت عدنا مشكلة بعد خروجي من رئاسة الوزراء إذ تم قتل ٧٢٠ شخص في آل بو محل في الانبار، هذه هي الحرب في طبيعتها لا ترحم.

ولكن أقول لهم ان من قدمتموهم ان شاء الله بعين الله، شهداء ومسكنهم الجنة ولكن عندي كلمة ارجوها منهم، هي ان لا يلعبوا على مشاعرهم لان هناك مناكفين سياسيين قتلوا اكثر من هذا العـــدد من الناس الأبرياء بطرق مختلفة و لم يرف لهم جفن والآن يرفعون شعار المطالبة بسبايكر، ارجو من عوائلنا الكريمة ان لا يكونوا مادة إعلامية لهؤلاء الذين لم يرحموا الناس وأتمنى عليهم ان يعرفوا الحقيقة وان لا يتم استغلال دم أبنائهم ودم شهدائهم وشهدائنا والمأساة التي نحن فيها لحركة سياسية إعلامية هدفها التضليل والذين يســـتخدمونها للتضليل لو فتح ملف جرائمهم لكـــانت تفوق سبايكر عشرات المرات.

*صحيفة»الزمان»اللندنية

فريد أسسرد:

مجلس النواب بدون الكتلة الصدرية

على الرغم من أنه سبق أن اشار في مناسبات عديدة الى احتمال انسحابه من مجلس النواب، الا ان تلك التلميحات لم تؤخذ على محمل الجد، لكن اتضح الآن انه لم يكن يمزح وانه كان جادا فيما يقول ولم يكن يهدف الى استخدام ذلك التهديد كورقة ضغط.

وقبل ان نخوض في الحديث عن الخطوة التي اقدم عليها الصدر، ثمة نقاط ثلاث من الضروري ان نعرفها:

الاولى :

هي ان استقالة النواب من مجلس النواب لا تقتضي تصويتا بالاغلبية وهي في الاصل لا تقدم الى المجلس، بل الى رئاسته وليس من حق رئاسة المجلس ايقاف الاستقالة او رفضها.

> لن يفيد الصدر ان يتسبب في انهيار العملية السياسية وزيادة المشاكل

والثانية:

هي ان قانون الانتخابات ينظم عملية استبدال اعضاء المجلس بطريقة يحل فيها المرشح الحائز على عدد اقل من الاصوات محل العضو المستقيل.

والثالثة :

هي ان الاستقالة قطعية، ما يعني ان العضو بمجرد تقديم استقالته لرئاسة المجلس يعد مستقيلا ولن يكون بمقدوره بعد ذلك العودة الى المجلس.

وعلى ذلك، فان تلك الاستقالات لن تؤدي الى تعطيل عمل مجلس النواب، لكنها بالتأكيد ستؤدي الى تغيير كلي في تركيبة المجلس، وذلك لان الذين سيحلون محل الاعضاء المستقلين، سيكونون من منافسي الصدر، وبالتحديد سيكونون إما من الاطار التنسيقي او من المستقلين.

ومن البديهي ان هذه النتيجة ستؤدي الى تغيير دراماتيكي داخل المجلس بحيث يصبح فيه الاطار، منفردا او مع البعض من داعميه، قادرا على تشكيل الكتلة الاكبر اولا، ثم تشكيل الحكومة الجديدة لاحقا.

لقد كان في مقدور الصدر منذ البداية الاحتفاظ بتفوقه وتجنب هذا الخيار والقبول بما هو اقل من طموحاته، محتكرا المرتبة الاولى في العملية السياسية لنفسه، لكنه يبدو ان الطريقة التي يفكر بها الصدر معقدة ولا تترك الا هامشا ضئيلا للمساومة، وهو في هذا يثبت انه لا تهمه المناصب ويجد في نفسه القدرة على اتخاذ اي قرار مهما كان صعبا، لكنه في نهاية المطاف رجل سياسة، والسياسة تتطلب التعامل بلطف ولين وهي ليست مجرد الفوز بكل شيء او خسارة كل شيء، وعلى الرغم من كل هذا، فان الصدر حر في قراراته، ومن المبكر الحكم على قراره سلبا او ايجابا.

لكن ما من شك في ان الكتلة الصدرية ستكون اكبر الخاسرين، اما الخاسرون الاصغر فهم شركاؤه في التحالف السياسي الذين سيعانون من تداعيات انسحاب الصدر من العملية السياسية اكثر مما يعاني هو شخصيا، وسيتحتم عليهم من الآن فصاعدا التصرف بمرونة اكثر وتحفيز اواصر علاقتهم مع باقي الاطراف الاخرى، مع ملاحظة انه من المبكر الحكم بدقة على مدى تأثير انسحاب الصدر عليهم.

> كان في مقدور الصدر منذ البداية الاحتفاظ بتفوقه وتجنب هذا الخيار

والسؤال الأهم هنا هو: ما هي الخطوة المقبلة للصدر بعد الانسحاب من العملية السياسية ؟

وعلى الرغم من أن أكثر التوقعات تتجه نحو امكانية اعتماد الصدر اسلوب تحريك الشارع ضد الحكومة المقبلة، الا انه ليس حتميا ان يلجأ الصدر الى هذا الخيار، لانه لن يفيد الصدر ان يتسبب في انهيار العملية السياسية وزيادة المشاكل التي يعانيها العراق، وقد اتضح بعد الانتخابات ان الشارع ليس حكرا على طرف واحد بعينه، وعلى الرغم من انه لايمكن استبعاد هذا الخيار بالمطلق، الا ان نقل الصراعات السياسية الى الشارع لن يكون مجديا لأي طرف، وربما لن يكون سهلا تحريك الشارع هذه المرة، ولاسيما ان الفشل في تشكيل حكومة الاغلبية الوطنية لا يقدم تبريرا منطقيا لاستخدام الشارع في المماحكات السياسية.

ربما يكون انسحاب الصدريين من العملية السياسية أكبر خطأ سياسي، خاصة انه يفترض ان ينظر اليه من زاوية انه يعد تفريطا لفرصة قد لا تتكرر لقيادة البلاد وفرض شروطهم او على الاقل بعضها.

ففي الانتخابات النيابية عام ٢٠٢١ حصل الصدريون على العدد الاكبر من مقاعد مجلس النواب وشكلوا تحالفين مع اكبر كتلتين كردية وسنية، وعلى الرغم من كل هذا، فانهم في النهاية انسحبوا من العملية السياسية برمتها، حتى انهم لم يستشيروا شركاءهم في ذلك، نتيجة لهذا، يمكن ان يكون الصدريون قد فقدوا حتى فرصة الرهان على الانتخابات المقبلة، لانه لم يعد هناك ما يضمن ان يحصل الصدريون على نتائج افضل، كما لم يعد هناك ما يضمن ان يكونوا قادرين على تشكيل تحالفات جديدة على غرار التحالف الثلاثي الذي فرطوا فيه دون مبرر.

ومن المؤكد أن انسحاب الصدريين من العملية السياسية لن يمر دون تداعيات كبيرة على مستقبلهم السياسي، وعلى الاغلب فان شبح الانسحاب سيثقل كاهلهم لردح طويل من الزمن.

*المرصد

استقالات الصدريين وتعقيدات المشهد السياسي

أبعاد استقالة أعضاء الكتلة الصدرية، وتداعيات ذلك على الوضع السياسي والأمني في العراق

*مركز الجزيرة للدراسات

الباحث لقاء مكي:تحولت استقالة أعضاء كتلة التيار الصدري في مجلس النواب العراقي إلى حدث فارق، قد يسهم في إنهاء حالة الجمود والدوران في حلقة مفرغة من المواقف والمواقف المضادة (الانسداد السياسي، حسب التعبير العراقي)، أو أنه سيكون على العكس من ذلك سببًا في تفاقم الوضع وتصاعد حدة الاستقطابات والوصول إلى حافة العنف أو ربما الدخول فيه.

كان أعضاء التيار الصدري، وهم يمثلون أكبر كتلة برلمانية بـ٧٣ نائبًا من مجموع ٣٢٩، قد قدموا استقالاتهم بناء على أمر زعيم التيار، مقتدى الصدر، الذي اعتبر ذلك «تضحية من أجل الوطن والشعب لتخليصهم من المصير المجهول»، كما جاء في رسالته إلى رئيس الكتلة في البرلمان. وفي نفس اليوم، قام رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، بالموافقة على الاستقالات جميعًا، قبل أن يكتب على تويتر أنه فعل ذلك استجابة لطلب من الصدر نفسه.

وبعد أيام من ذلك، التقى الصدر في مقره بمدينة النجف مع نوابه المستقلين، وبرر قراره «الانسحاب من العملية السياسية» بعدم رغبته «مشاركة الفاسدين بأية صورة من الصور»، وتعهد بأنه لن يشترك في أي انتخابات مقبلة ما لم تجر «إزاحة الفاسدين وكل من نهب وسرق العراق وأباح الدماء»، لينهي تكهنات تحدثت عن احتمالية عودته

عن قراره، في حال صدرت مبادرات يمكن أن تعالج شكاواه.

من المتوقع أن تُحدث الاستقالات أثرًا مباشرًا وقويًّا على الخريطة السياسية لمجلس النواب. ووفقًا لقواعد النظام الداخلي للمجلس، ستنتقل العضوية لأعلى (الخاسرين) أصواتًا في الانتخابات ضمن نفس القوائم الانتخابية للأعضاء المستقيلين، وسيعني ذلك حصول القوى السياسية المنتمية للدوائر الانتخابية التي فاز بها الصدريون على معظم المقاعد الشاغرة، ومن بين هؤلاء الأحزاب (الشيعية) التي كانت في مواجهة مع التيار الصدري، لكن ذلك قد لا يعني بالضرورة استعادتهم لأغلبية نسبية كانوا خسروها بعد الفوز الكبير للصدريين.

صراع النقيض النوعي

فاز التيار الصدري بالعدد الأكبر من المقاعد في الانتخابات العامة التي جرت في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، وحقق بعد اتفاقه مع تحالف السيادة (سُنِّي) والحزب الديمقراطي الكردستاني (كردي) أكبر كتلة في البرلمان، فيما سمي تحالف (إنقاذ وطن)، وصار من حق هذا التحالف تكليف رئيس جديد للحكومة، لكن هذا التكليف يرتهن حسب الدستور باختيار رئيس للجمهورية من قبل البرلمان، وكان يمكن أن يحدث ذلك بسرعة وبأغلبية واضحة، لولا أن المحكمة الاتحادية أصدرت قرارًا رَهَنَ انعقاد جلسة اختيار رئيس الجمهورية بحضور ثلثي عدد الأعضاء وتأييد نفس النسبة كحدٍّ أدنى، وقد أنتج هذا القرار ما سُمِّي بـ(الثلث المعطل أو الضامن) حسب مرجعية من يستخدمه، وهو ما خلق تعقيدات أمام تحالف (إنقاذ وطن) بعدما كانت فرصته تبدو سانحة.

كانت غالبية أعضاء هذا (الثلث) من نواب الأحزاب الشيعية المناوئة للصدر الذين اتحدوا فيما سمي (الإطار التنسيقي)، وقد تسبب رفضهم حضور جلسة اختيار رئيس الجمهورية، في وقف إجراءات تشكيل حكومة جديدة، وكانت حُجَّة قوى هذا (الثلث)، أنها لن تمضي في إكمال الهياكل الدستورية بدون أن ينضم إليها التيار الصدري ضمن تحالف شيعي كامل ينبغي أن يكون هو (الكتلة الأكبر) في البرلمان، وهو من يختار رئيس الوزراء ويتحكم بالمشهد السياسي، وهو ما رفضه الصدر على الدوام، معتبرًا أنه سيكون امتدادًا لنظام المحاصصة أو ما يُسمى (التوافق)، وأصر على ضرورة الانتقال إلى نظام الأغلبية السياسية الحاكمة مقابل المعارضة الفاعلة.

تسبَّب هذا السجال في تجاوز كل المهل الدستورية لتشكيل الحكومة، وأربك عجلة الدولة ومؤسساتها، وأفرز للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣ تغييرًا في المشهد السياسي التقليدي في العراق، بما فيه من أعراف كانت تُنسب لها أسباب الفشل في إدارة البلاد، والاتهامات الواسعة بالفساد، وكان من أبرز مظاهر هذه التغيرات: انفراط عقد التكتلات الطائفية والعرقية، وظهور نمط من التحالفات القائمة على أسس مختلفة سياسية أو شخصية أو مالية أو وطنية، إلى جانب فوز عدد معتبر من النواب المستقلين لأول مرة، كانوا بمجملهم من بين الناشطين في الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، وكانت السبب المباشر وراء إجراء الانتخابات المبكرة في خريف العام الماضي.

كانت هذه الاحتجاجات بشكل عام سببًا أساسيًّا في التحولات العميقة في المزاج الشعبي العام تجاه الطبقة السياسية، أو الفاعلين الخارجيين الذين عُرفوا بتأثيرهم التقليدي في المشهد السياسي، لاسيما إيران، ويبدو أن التيار الصدري كان قد استفاد من الحنق الشعبي على الطبقة السياسية الشيعية التقليدية ليحظى بنسبة الفوز

الأكبر، فضلاً عن مقاعد المستقلين التي أخذت أيضًا من حصة القوى التقليدية.

وخلال الفترة التي تلت الانتخابات، قاوم مقتدى الصدر كل الضغوط والمحاولات للبقاء ضمن النسق المعروف من أمر التحالف ضمن السياق الشيعي، وأمهل خصومه من الإطار التنسيقي عدة مرات ليقوموا بتشكيل الحكومة إن استطاعوا ليذهب تياره للمعارضة، وهو ما لم يتحقق، فظل التعطيل سيد الموقف، واستمرت حكومة تصريف الأعمال برئاسة مصطفى الكاظمي بتولي إدارة البلاد.

التداعيات المباشرة

من المتوقع، أن تقوم رئاسة مجلس النواب، بعد أنتهاء العطلة التشريعية في التاسع من يوليو (تموز) المقبل، باجراءات روتينية لتعويض المقاعد التي شغرت بعد استقالة نواب التيار الصدري، ويتم ذلك حسب النظام الداخلي للمجلس، بالصعود التلقائي للشخصيات الخاسرة في الانتخابات، من التي تلت الفائزين بعدد الأصوات، في نفس المناطق التي يمثلونها. وحسب التقديرات الأولية، فمن المتوقع أن يحظى تحالف الإطار التنسيقي (شيعي) بمختلف أحزابه بنحو ٢٥ مقعدًا إضافيًّا، فيما تتوزع بقية المقاعد على القوى الأخرى، لاسيما المستقلين والقوى الجديدة المنبثقة عن الاحتجاجات الشعبية، وقد تحصل القوى السُّنية والكردية على بعض المقاعد أيضًا.

وحسب هذه التقديرات، فإن ما ستحصل عليه قوى (الإطار) من مقاعد إضافية لن يمنحها فرصة الوصول إلى أغلبية النصف زائد واحد، فضلاً عن غالبية الثلثين اللازمة لتمرير رئيس الجمهورية ومن ثم تكليف رئيس الحكومة. وحتى في حال قدرتها على التحالف مع قوى سُنّية وكردية ومستقلين لتوفير الأغلبية البسيطة، فإن ما تبقى من تحالف (إنقاذ وطن) من السنة والكرد بعد استقالة الصدريين، سيكون لديه الفرصة للوصول إلى نسبة الثلث اللازمة لتعطيل قدرة الأغلبية الشيعية الجديدة على الوصول إلى تشكيل حكومة جديدة، وبالتالي قيامها بنفس الدور الذي قام به (الإطار التنسيقي) من قبل، وهذا يعني احتمالية بقاء الحلقة المفرغة من السجالات السياسية وخرق المهل الدستورية ولكن من غير التيار الصدري هذه المرة.

تعتبر قوى الإطار التنسيقي نفسها المسؤولة الوحيدة عن تشكيل الحكومة، تنفيذًا للعُرف السياسي القاضي بأن يكون رئيس الوزراء (شيعي) حسب آلية غير دستورية جرى اعتمادها بعد العام ٢٠٠٣، وبالتالي فقد اعتبرت أنها المعنية مباشرة باستقالة الصدريين، لكنها تجد اليوم أنها لن ترث جميع مقاعدهم بشكل تلقائي، وسيكون أمامها منافسون في البرلمان من قوى كردية وسُنّية ومستقلين وأقليات، لن تسمح لهم بالتدخل في أمر اختيار رئيس الحكومة، لكنها ستحتاج إلى أصواتهم لتمريره. وبالتالي، فإن ما افترضته قوى الإطار في بيانها المقتضب تعليقًا على استقالات الصدريين، لن يكون سهلاً حتى بعد ما بدا أنه (انسحاب) للنقيض النوعي الأقوى والأكثر تأثيرًا سواء داخل البرلمان أو في الشارع الشيعي.

كان بيان الإطار التنسيقي تعليقًا على الاستقالات موجزًا ودبلوماسيًّا، واكتفى بالقول إنه «يحترم قرار الكتلة الصدرية بالاستقالة من مجلس النواب»، ثم عاد ليؤكد «استمراره بالخطوات اللازمة لمعالجة الأزمة السياسية والمضي في الحوارات مع القوى السياسية كافة لاستكمال الاستحقاقات الدستورية وتشكيل حكومة خدمة وطنية»، وكان ذلك كافيًا لإدراك أنه يعتبر صفحة التيار الصدري قد طُويت، وأنه يستعد لتولي السلطة دون التيار.

انسحاب أم إعادة تموضع؟

جاء قرار الصدر بلا مقدمات، ولا سوابق بهذا الحجم، وهو يمكن أن يكون في الوقت نفسه سببًا للقوة أو الضعف في مواجهة استحقاقات مختلفة في العراق بشكل عام أو في البيئة الشيعية منه بشكل خاص.

يتخذ مقتدى الصدر قراراته بطريقة فردية غالبًا، وله نفوذ قوي على أتباعه، اكتسبه من سيرة والده، آية الله محمد صادق الصدر، الذي تعرض للاغتيال بصحبة نجليه في النجف، عام ١٩٩٩، وقد برز نفوذ الصدر بعد الغزو الأميركي للعراق مباشرة، ليكون القوة الشيعية الأبرز ممن يوصفون بـ»عراقيي الداخل» تمييزًا لهم عن قوى التشيع السياسي التي كانت بقياداتها وغالبية قواعدها تعيش خارج العراق، وتحالفت مع قوات الاحتلال بعد الغزو، وهيمنت على المجال السياسي العام بدءًا من مجلس الحكم ووصولاً إلى غالبية الحكومات اللاحقة.

يُعتبر مؤيدو الصدر الجمهور الشيعي الأكبر التابع لزعيم واحد و هو الأكثر ولاء في الوقت ذاته، كما أن الصدر كان أول من شكّل ميليشيات مسلحة بعد الغزو عُرفت باسم (جيش المهدي) دخلت في مواجهات مع القوات الأميركية، في عام ٢٠٠٤، ثم مع القوات الحكومية، عام ٢٠٠٨، فترة تولي نوري المالكي رئاسة الوزراء، واتُّهم (جيش المهدي) بشكل خاص بجرائم طائفية واسعة النطاق بعد تفجير المرقدين في سامراء، عام ٢٠٠٦، قبل أن يقوم الصدر بحلّه لاحقًا، ليؤسس ميليشيا جديدة باسم (سرايا السلام) ما زالت تمثل ذراعه الضاربة.

وحسب جغرافيا القوة وآليات اكتساب النفوذ الراهنة في العراق، فإن سلطة الصدر، وقدرته على التأثير في الأحداث ربما تفوق حجمه النيابي أو الوزاري، فهو يستطيع بسهولة نسبية تحريك الملايين من أنصاره، في بغداد ومختلف محافظات الجنوب، كما أن (سرايا السلام) التابعة له، يمكن أن تكون قوة ردع مهمة في مواجهة الميليشيات الشيعية الأخرى.

ومن هذا الواقع، يمكن إدراك أن انسحاب أعضاء التيار الصدري من مجلس النواب، قد لا يعني بالضرورة فقدان الصدر نفوذه السياسي في العراق، بقدر ما قد يشير إلى اعتماد نمط آخر من التأثير السياسي من خلال (المعارضة الشعبية) واستخدام الشارع للضغط على أية حكومة يشكّلها (خصومه النوعيون) في الإطار التنسيقي.

مثل هذا الاستنتاج يستند إلى القيود القانونية والسياسية التي واجهها التيار الصدري خلال الشهور الثمانية الماضية منذ الانتخابات لتنفيذ برنامجه السياسي، ففيما كان مقتدى الصدر قد قدم وعودًا كثيرة حول (حكومة إصلاحية) مفترضًا سهولة تشكيلها بعد الفوز الكبير لتياره، إلا أنه واجه تقييدات المحكمة الإتحادية المتمثلة بـ(الثلث المعطل أو الضامن)، والمناورات السياسية، والضغوط واسعة النطاق التي تعرض لها داخليًا وخارجيًا لاسيما من قِبل إيران التي أعلنت أكثر من مرة أنها توسطت لحل الخلافات بين الفريقين الشيعيين وإنهاء الأزمة السياسية في العراق.

تعقيد الخيارات

في مكانه الجديد خارج البرلمان أصبح للصدر فرصة لا يستهان بها في فرض أجندة سياسية أو معارضة مواقف وقرارات، من خلال الشارع الصدري الضخم، دون قيود كبيرة، وهو لن يبذل جهدًا في إيجاد العديد من أسباب الحنق

الشعبي على الإدارة الحكومية في البلاد، وسيكون ذلك متسقًا تمامًا مع المزاج العام (خارج التيار الصدري) المندِّد بالفشل الحكومي وبالفساد وسطوة الأحزاب على الإدارات، وسوى ذلك، مما يجعل من قدراته في تحريك الشارع الغاضب أصلاً ذات تأثير حاسم.

وبالمقابل، فإن الصدر يدرك أن التوازنات داخل البرلمان وغياب أغلبية واضحة لأي طرف بعد استقالة الصدريين، ستوجب ائتلافات عريضة وهشَّة من أجل تشكيل حكومة، ستكون بدورها غير فعالة وموزعة بين قوى غير متجانسة، كما أن غالبية القوى السياسية لن تغامر أصلاً بالمضي في تشكيل الحكومة، من دون استرضاء الصدر أو إقناعه بالمشاركة في الحكومة المقبلة، وتشمل هذه القناعة أطرافًا داخل الإطار التنسيقي ذاته، لا ترى حكمة في التعامل مع استقالة الصدريين بوصفها (فرصة سانحة) للقفز على (الحصة الشيعية) من السلطة المتمثلة برئاسة الحكومة، وتجاوز الانتكاسة الانتخابية التي عانوها لصالح التيار الصدري وقوى أخرى من المستقلين، وهذا المتغير بالذات، قد يخلق مستقبلاً خلافات داخل قوى الإطار ذاته، بين قوى معتدلة فشلت في حصد عدد مؤثر من المقاعد، تريد التفاهم مع الصدر واسترضائه، على اعتبار أن تجاوز تيار شعبي (شيعي) مؤثر بقوة في البلاد سيكون مخالفًا للمنطق ولدواعي الاستقرار السياسي وحتى الأمني، لا سيما في بغداد ومناطق الأغلبية الشيعية، مقابل قوى مهيمنة أبرزها دولة القانون بزعامة نوري المالكي، قد لا تجد حرجًا في المضي سياسيًّا دون مثل هذه المحاولات أو القناعات.

وفي كل الحالات، فإن ردود الفعل الفورية على استقالات الصدريين من البرلمان، لن تمثل الشكل النهائي الذي سيستقر عليه الوضع، فمن ناحية، تشهد الحالة السياسية في العراق سيولة عالية، لا تسمح بأي تكهنات نهائية، مع متغيرات دائمة في المواقف والقرارات، يمكن لبعضها أن يخترق الدستور والقانون، كما أن الحالة الأمنية غير المستقرة بدورها قد تفرض في مرحلة أخرى ضغوطًا ترغم الجميع على التخندق بطريقة كانت بعيدة الاحتمال من قبل. والأمر الثالث: أن التدخلات الخارجية في هذا الشأن، وهي متعددة المصادر إقليميًّا ودوليًّا، قد يكون لها بدورها تأثير جدي على مواقف وقرارات الأطراف المختلفة، وهناك احتمال آخر يتعلق بدعوات لحل البرلمان، بعدما فشل في أداء مهامه، وتجاوز جميع المهل الدستورية، لكن هذا الاحتمال لا يبدو مسيطرًا في الوقت الراهن لأسباب عديدة من بينها رغبة البعض بتغيير قانون الانتخابات ومفوضيتها أولاً، وهو ما يبدو صعبًا، فضلاً عن مصالح شخصية لنواب لا يرون فرصة لفوزهم في حال الذهاب لانتخابات جديدة.

ومن المتوقع أن تصدر في الأيام المقبلة مبادرات سياسية داخلية، أو خارجية، لتقريب المواقف وتجاوز الأزمة، لكن المسافات بين القوى ما زالت متباعدة بقوة، بلغت حدود الاتهامات بالخيانة، وخلافات مستحكمة بين شخصيات رئيسية، فضلاً عن ارتباطات خارجية، ومرجعيات داخلية، تجعل من التوافقات والحلول الوسط أمرًا عسيرًا، ما لم يطرأ تغيير جوهري في البلاد يدفع الجميع لمثل هذه الحلول، وعدا ذلك، فإن ما بدا أنه نهاية للأزمة السياسية، قد يكون بداية لأزمة أخرى مفتوحة على احتمالات أكثر تعقيدًا وحدَّة.

*باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات، وأستاذ دكتور في الإعلام والدعاية من جامعة بغداد

سوران علي:

الصدر خارج أسوار البرلمان

كثيرون لم يفاجئهم قرار الصدر بتقديم استقالات كتلته إلى رئيس مجلس النواب وكذلك غلق جميع المؤسسات التابعة للتيار الصدري، فالسيد له سابقة في إصدار قرارات مفاجئة وغير متوقعة ودون سابق إنذار حتى للمتحالفين معه، عليه تشير البوادر الأولية إلى أن قراره هذا أيضا لن يفضي إلى شيء، ويبقى دون جدوى للعملية السياسية المتأزمة أصلا وإن كان صادما للوضع، ومثيرا للإرباك، ومعززا للتوتر في أروقة الأحزاب والأطراف السياسية المتحالفة معه، أو المناهضة له، على حد سواء، وبات منتهيا منه أنه سيكون خارج أسوار البرلمان في المرحلة القادمة.

إن ما يُقرأ من مواقف الشخصيات البارزة ورؤساء الاحزاب والكتل السياسية عقب قرار الاستقالات، أنهم يثنون على التضحية الكبيرة للسيد الصدر وتياره من أجل «الوطن والشعب»، وأن هذا القرار سيضر بالعملية السياسية وسيحدث فجوة كبيرة، بمعنى أنهم باقون في العملية ومستمرون دون الصدر ونواب كتلته، أي أنهم لن يحذوا حذوه بل سيحاولون الانسجام مع الوضع الجديد مع إدراكهم أن ما قام به الصدر خلق نوعا من الصدمة.

وعلى الطرف الآخر بدأت قوى الإطار التنسيقي تكثيف جهودها لتدارك الوضع ومجاراته وبحث السبل الكفيلة بالتعامل معه على أفضل وجه، كما بدأت التكهنات هنا وهناك حول من هم الذين سيملؤن فراغ مقاعد الكتلة الصدرية في البرلمان فقد بات مؤكدا أن البرلمان لن يتوقف عن العمل والحديث يدور حول

> الأمر المحتم أن الصدر سيتجه إلى المعارضة خارج قبة البرلمان، وهو بذلك يحقق أهدافا

كيفية مسايرة الوضع الجديد وإدامته ليس إلا.

ونظرا لردود الأفعال التي أعقبت قبول الاستقالات فإن الأمور تبدو ماضية إلى الأمام دون التيار، والأمر المحتم أن الصدر سيتجه إلى المعارضة خارج قبة البرلمان، وهو بذلك يحقق أهدافا، فمن جهة يبريء ذمته من كل مشكلة ألمت بالبلاد خلال الأشهر الستة الماضية بل وقبلها أيضا ويلقي باللوم على «الفاسدين» كما وصفهم خلال اجتماعه بالنواب المستقيلين، ومن جهة أخرى يطلق العنان لانتقاد الحكومة في شتى الأمور ولا سيما فيما يتعلق بالملفات الحساسة التي عليها شبهات فساد أو تقصير أو تمثل وقودا لإذكاء الاحتجاج والغضب والحنقة، ولكن في الوقت نفسه يترتب على هذا التقلب الكثير من الأضرار بالنسبة لمستقبله السياسي ومكانته كزعيم لتيار شعبي قوي له صيته وأنصاره، فتحولاته الكثيرة وعدم استقراره على رأي يدفع المتعاطفين والمتفقين معه إلى الحذر في دعمه وتشديد أزره رويدا رويدا، كما سيشجعهم على التخوف من كل يقوم به وعدم الانجرار وراءه حفاظا على استقلالهم السياسي وضمانا لعدم وقوعهم في مواقف ليس لهم إرادة فيها.

مواقف الصدر المتناقضة والمتقلبة ليس بالأمر الجديد فللسيد العديد منها منذ أن اعتلى السياسية في العراق الجديد نورد منها على سبيل العد لا الحصر موقفه مع إجراءات الإغلاق وجائحة كورونا وأخذ اللقاح ثم تراجعه عنه، وقبله قراره حل سرايا السلام ثم إعادتها إلى العمل فيما بعد، وقرار عدم مشاركته في الانتخابات الأخيرة ثم تحوله إلى المشاركة، وائتلافه مع التيار المدني الذي ضم الليبراليين والشيوعيين ثم الانفصال عنهم خلال وقت قصير، ناهيك عن اتخاذه قرارات في تحالف «إنقاذ وطن» دون استشارة حلفائه أو أخذ رأيهم، وكل هذه التقلبات لم تفد تياره شيئا بل زادت من نظرات الشك والريبة حول كل خطوة يخطوه أو قرار يتخذه.

لقد قطع الصدر الشك باليقين وحسم أمر عودته إلى البرلمان، ولكن ماهو منتظر من المشهد السياسي غامض ولا أحد يعرف مخرجاته، وحسب الترجيحات سواء أكان ابتعاده سيزيد الوضع انسدادا أم سيأتي بالفرج ويتحقق تشكيل حكومة تأخر ستة اشهر، فإن الأمر البات أن المرحلة القادمة ستكون خالية من الصدر على الصعيدين الحكومي والبرلماني، أما خارجهما فصعب التكهن به.

*صحفي من كوردستان العراق
*موسوعة ايلاف

سيناريوهات غامضة بعد انسحاب الصدريين من البرلمان

*ميدل إيست آي

سؤدد الصالحي:قال عدد من السياسيين المعارضين لـ»مقتدى الصدر» إن الاستقالة المفاجئة لـ ٧٣ نائباً من التيار الصدري تركتهم في حيرة من أمرهم. وأضافوا أنهم لا يستطيعون معرفة لماذا أمر «الصدر» على هؤلاء النواب بالانسحاب من البرلمان، مشيرين إلى أنهم حاليا غير متأكدين من خطوتهم التالية.

وبعد ٨ أشهر من المأزق السياسي، قدم نواب التيار الصدري استقالات جماعية في خطوة لم يشهدها مجلس النواب العراقي خلال عهد ما بعد «صدام حسين» (منذ ٢٠٠٣).

ويعد وجود تيار «الصدر» في البرلمان مهما لإعطاء الشرعية للعملية السياسية في العراق. ولدى رجل الدين الشيعي الملايين من الأتباع المخلصين، ويعد تياره من أكبر الفصائل المسلحة ولديه إمبراطورية تتمتع بإيرادات سنوية تضاهي ميزانية بعض الدول المجاورة.

وقرأ الخصوم والحلفاء انسحاب تيار «الصدر» على أنه فقدان للثقة في العملية السياسية والقدرة على التغيير.

وقال سياسيون ومراقبون إن إزالة الشرعية عن النظام السياسي العراقي، قد يكون تمهيدا لتقويضه، مما يزيد من احتمال اندلاع اشتباكات بين الشيعة في المستقبل القريب.

وقال أحد قادة الإطار التنسيقي (وهو تحالف الأحزاب المدعومة من إيران والذي يعد أكبر تكتل معارض للصدر): «ليس واضحا ما الذي يحاول الصدر تحقيقه هذه المرة. ليس لدينا رؤية واضحة أو فكرة عما ستكون عليه الخطوة التالية للصدر، وبالتالي لا يمكننا أيضًا تحديد خطوتنا التالية».

وأضاف: «نحن على يقين من أنه محبط للغاية ويرى أن محاولاته لتغيير العملية السياسية الحالية لم تنجح، لذا فإن خياره التالي هو الشارع». وتابع: «لكننا لا نعلم الآن هل سيلجأ إلى إشعال الشارع من خلال المظاهرات أم الاشتباكات المسلحة أم الاعتصامات. لذلك لا يمكننا تحديد خطوتنا التالية».

وبرز تحالف «سائرون» بزعامة «الصدر» في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أكتوبر/تشرين الأول، حيث

حصد أكبر عدد من الأصوات. ومن خلال التحالف مع الكتل السنية والكردية، بدا أنه سيطر على البرلمان، وكان هدفه تشكيل حكومة «أغلبية» بدلا من الحكومات الائتلافية التي شهدها العراق منذ عام ٢٠٠٣.

لكن الفصائل المدعومة من إيران، والتي تكبدت خسائر كبيرة في الانتخابات، قاتلت بضراوة لمنع «الصدر» من تشكيل حكومة، وخلقت «ثلثا معطلا» من النواب أوقف تحقيق النصاب البرلماني.

وأدى الصراع بين «الصدر» وخصومه إلى دفع العملية السياسية إلى طريق مسدود. ووصف «الصدر» انسحاب كتلته بأنه «تضحية في سبيل الوطن والشعب لتخليصهم من مصير مجهول».

وصدّق رئيس مجلس النواب «محمد الحلبوسي»، أحد أبرز حلفاء «الصدر»، على الاستقالات على الفور، دون تردد أو تحقق، ما يلقي بمزيد من الغموض على الوضع.

وقال «الحلبوسي» إنه حاول جاهدا ثني «الصدر» لكنه لم ينجح، وقال إنه سيتم استبدال النواب المستقيلين بالمرشحين الخاسرين الذين حصلوا على أعلى الأصوات في تلك الدوائر.

وتكشف المراجعة السريعة لنتائج الانتخابات المنشورة على الموقع الرسمي للمفوضية العليا للانتخابات، أن الإطار التنسيقي سيكون المستفيد الأكبر من العملية، حيث ستحصل الكتلة على ما لا يقل عن ٥٠ مقعدا تضاف إلى ٨٣ موجودة لديها حاليا.

وبالفعل عقد قادة الإطار التنسيقي اجتماعا مهما في بغداد لمناقشة آخر التطورات. وكان رئيس قوات الحشد الشعبي «فالح الفياض» ورئيس أركان الحشد «أبو فدك المحمداوي» أبرز الشخصيات في الاجتماع. تمت مناقشة العديد من المقترحات لكن لم يتم التوصل إلى قرار بعد، كما قال أحد الحاضرين.

وأفاد اثنان من قادة الإطار التنسيقي أن أحد أقوى المقترحات التي تم طرحها كان توجيه الشكر لـ«الصدر» والمضي قدمًا في استبدال نوابه وبدء مفاوضات لتشكيل حكومة جديدة. كما تمت مناقشة سيناريو الدعوة لحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة. وكان الاقتراح الآخر هو اتخاذ خطوة إلى الوراء والسماح للنواب المستقلين بتشكيل حكومة يتم دعمها ومراقبتها عن كثب من قبل الإطار التنسيقي.

وقال أحد القادة في الاجتماع إن قوى الإطار التنسيقي حاولت المصالحة مع «الصدر» وإقناعه بالتخلي عن مشروع حكومة الأغلبية لكنها فشلت؛ لذلك ليس هناك جدوى من التفاهم معه مرة أخرى. وأضاف: «يرى بعض القادة أن ما فعله الصدر فرصة حقيقية لنا للتغيير ومحاولة إنقاذ العملية السياسية بعيدا عن مأساة الصدر».

واعتبر أن «تسمية شخصية مقبولة دولياً وإقليمياً لتولي تشكيل الحكومة يمكن أن يكون هو الحل». وقال إن هذه مقترحات لا تزال بحاجة إلى مزيد من المناقشة، مؤكدا أنه «لا يوجد شيء واضح بما فيه الكفاية حتى الآن».

> **تتزايد المخاوف من وقوع اشتباكات بين أنصار الصدر وخصومه، حيث يضم الجانبان عشرات الآلاف من المقاتلين**

وحاليا، تتزايد المخاوف من وقوع اشتباكات بين أنصار «الصدر» وخصومه، حيث يضم كلا الجانبين عشرات الآلاف من المقاتلين الأيديولوجيين ويمتلكان ترسانات كبيرة. ولا يخفي معارضو «الصدر» قلقهم من انسحابه، لكنهم يعتقدون أن أمامهم متسع من الوقت قبل أن يتخذ خطوته التالية.

وقال قائد من فصيل مسلح تدعمه إيران وقائد رئيسي في الإطار التنسيقي: «لا يزال لدينا الوقت الكافي لتجريد الصدر من الأدوات التي يمكنه استخدامها ضدنا».

وأضاف: «لا نعتقد أنه سينزل إلى الشارع الآن. سينتظر خطوتنا التالية.. لذلك لا نعتقد أنه سيفعل أي شيء قبل سبتمبر/أيلول. سنسعى لاحتوائه لكن دون تقديم أي تنازلات».

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

التجديد للكاظمي حل وسط لإنهاء عقدة الحكومة في العراق

بغداد – أثارت استضافة قادة الإطار التنسيقي لرئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي لأول مرة في اجتماعاتهم لغطا سياسيا في العراق، وسط تساؤلات عما إذا كانت للخطوة علاقة بدعم بعض القوى داخل الإطار لتجديد ولاية الكاظمي.

وحضر الكاظمي اجتماعا لقادة الإطار الخميس في منزل رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، وضم الاجتماع زعيم تحالف الفتح هادي العامري، ورئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، وزعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي.

وأشار بيان وزعه الإطار إلى أن استضافة رئيس الوزراء كانت تتعلق ببحث التحديات الأمنية والتوغل التركي في شمال العراق، وميز البيان بين الجزء الثاني من الاجتماع الذي خصص لبحث ملف تشكيل الحكومة بعد استقالة الكتلة الصدرية من البرلمان، ولفت إلى أن تتمة اللقاء جرت من دون حضور الكاظمي، لكن أوساطا سياسية ترى أن للاستضافة أبعادا أخرى، خصوصا وأن هناك من قادة الإطار من يرى أن التجديد للكاظمي قد يشكل حلا وسطا لإنهاء عقدة التشكيل الحكومي.

ويتعاطى بعض قادة الإطار التنسيقي ومن بينهم العامري بحذر مع التطورات الجارية على الساحة السياسية في العراق، لاسيما في علاقة باستقالة نواب التيار الصدري من البرلمان، وقرار زعيم التيار مقتدى الصدر مقاطعة العملية السياسية برمتها.

ويرى هؤلاء القادة أن من الأفضل الذهاب في خيار بحث تشكيل حكومة غير استفزازية، للشارع أو للصدر

> قادة في الإطار التنسيقي: التجديد للكاظمي قد يكون الحل الأمثل والأقل تكلفة

الذي ورغم تمسكه بالمقاطعة، لكنه يبقى مؤثرا في المشهد، وقادرا على اللعب على أكثر من ورقة وبينها تحريك الشارع، معتبرين أن التجديد للكاظمي قد يكون الخيار الأمثل.

في المقابل يجد قادة آخرون وفي مقدمتهم المالكي والخزعلي في انسحاب الصدر فرصة ثمينة للانقضاض على العملية السياسية وفرض سيطرة مطلقة على تفاصيلها، وبالتالي هم يرفضون بشدة خيار الكاظمي الذي يعتبرونه يدور خارج فلكهم.

ويقول متابعون إن المالكي الذي بات يملك أكبر عدد من النواب الشيعة بعد انسحاب التيار الصدري يرى في نفسه المؤهل الأول لمنصب رئاسة الحكومة، التي سبق وأن تولاها مرتين، وكانت النتيجة مأساوية بالنسبة للعراق.

ويشير المتابعون إلى أن تكليف المالكي لو تم لن يمر بسهولة، حيث لن يقبل الصدر المقاطع للعملية السياسية أن يكون غريمه السياسي مجددا على رأس الحكومة، وهذا قد يقود البلاد إلى منحى خطير، خصوصا وأن للصدر مئات الآلاف من الأتباع المستعدين للنزول إلى الشارع.

ويعتبر المتابعون أن حكومة يقودها المالكي أو أي شخصية سياسية استفزازية للصدر لن تصمد طويلا، ومآلها السقوط، معيدين في ذلك التذكير بسيناريو انهيار حكومة عادل عبدالمهدي.

واضطرت حكومة عبدالمهدي إلى الاستقالة في نهاية العام ٢٠١٩، على وقع احتجاجات غير مسبوقة شهدها العراق، وشارك فيها التيار الصدري قبل أن ينسحب منها.

ويقول المتابعون إن هذا الأمر يدفع عددا من قادة الإطار إلى طرح الإبقاء على الكاظمي، الذي ورغم الخلافات معه حول توجهاته الحكومية لاسيما في علاقة بالسياسات الخارجية، لكنه نجح إلى حد ما في ضبط إيقاع الوضع في العراق، فضلا عن كونه يحظى بتأييد من الصدر الذي سبق وأن أبدى رغبة في التجديد له.

وأعلن الإطار التنسيقي مساء الخميس عن تشكيل لجنة تفاوضية للحوار مع القوى الوطنية لتشكيل الحكومة المقبلة.

وأكدت قوى الإطار في ختام الاجتماع الذي حضر الكاظمي جزأه الأول أنها ناقشت القضايا السياسية والحوارات الجارية بين القوى الوطنية، من أجل استكمال الاستعدادات المتعلقة بالاستحقاقات الدستورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وصرّح المالكي "نمد أيدينا للجميع بالتعاون مع

> رغم انسحابه، يبقى الصدر مؤثرا في المشهد وقادرا على لعب ورقة الشارع

القوى الإسلامية والوطنية إن كانت داخل البرلمان أو خارجه، ما دامت الأهداف والتحديات لا تفرقنا" .

وقال في تغريدة له على حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي تويتر "نحرص على البحث عن نقاط الالتقاء والتعاون والتكامل وليس التقاطع والتنافر، ويجب ألا تفرقنا خلافات تعد بسيطة وليست استراتيجية".

وكان الزعيم الشيعي مقتدى الصدر أكد الأربعاء انسحاب نواب الكتلة الصدرية من البرلمان والعملية السياسية، مما فتح الأبواب أمام قوى الإطار التنسيقي الشيعي لقيادة مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، بوصفها الكتلة الأكثر عددا في البرلمان العراقي، بعد أن آلت إليها غالبية مقاعد الكتلة الصدرية الشاغرة في البرلمان العراقي.

وتقول قوى الإطار التنسيقي إنها ترغب في تشكيل حكومة توافقية على شاكلة جميع الحكومات التي تشكلت في العراق بعد العام ٢٠٠٣، ما يعني مشاركة جميع القوى السياسية في تشكيل الحكومة الجديدة، فيما لم تتضح بعدُ مواقف النواب المستقلين، خاصة بعد انسحاب الكتلة الصدرية التي كانت تطالب بتشكيل حكومة أغلبية وطنية.

ويرى المتابعون أن الموقف الأهم هو ذلك الذي سيصدر عن حليفي الصدر، أي الحزب الديمقراطي الكردستاني وائتلاف السيادة السني، وما إذا كانا على استعداد للانخراط مع الإطار في جهود تنفيذ باقي الاستحقاقات.

وكان زعيم ائتلاف السيادة، رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، أبدى تفاؤلا حيال إمكانية انتهاء الانسداد السياسي غداة قبوله باستقالة نواب الصدر.

وصرّح الحلبوسي "بعد استقالة الكتلة الصدرية ستمضي الأمور بشكل آخر"، مشيرا إلى أن "الإجراءات الدستورية ستمضي فيما لو اكتمل عدد أعضاء مجلس النواب وتعويض المقاعد الشاغرة، وزوال الانسداد السياسي".

وعن حل البرلمان والانتخابات المبكرة، لفت الحلبوسي إلى أن "هذا الخيار هو خيار دستوري، والانتخابات السابقة كانت مبكرة وجرت بحل البرلمان، لكن حتى الآن لم يُطرح هذا الخيار"، وشدد رئيس مجلس النواب على ضرورة "السعي إلى تشكيل حكومة تتحمل القوى السياسية مسؤولية مخرجاتها وأدائها، ويكون تقييمها أمام الشعب".

*صحيفة «العرب» اللندنية

فوبيا الكرد .. أزمة أردوغان الأزلية

*سكاي نيوز عربية

هاني مسهور - أبوظبي: بين تناقضين يعيش الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فتارة يقدم نفسه أمام العالم الإسلامي أنه وريث للسلاطين العثمانيين، في حين يقدم نفسه أمام الأتـراك كأنه حامل لواء الدفاع عن القومية التركية.

هذا التناقض كالحبل الذي يسير عليه أردوغان وكثير من الأتراك ومع التضاد القائم تبدو القضية الكردية كإطار محدد لما تعانيه تركيا من أزمة عميقة للغاية في التعامل مع الكرد وتطلعهم لإقامة وطنهم على الأراضي، التي يتوزعون فيها.

فتركيا رسخت على مدار عقود طويلة العداء للكرد عبر سلسلة طويلة من الاتهامات، التي اعتمدت على صنع فجوة بين الكرد ومحيطهم العربي للحيلولة بينهم

> يمتلك الكرد هوية وثقافة ستظل تعزز من وجودهم

وبين طموحهم بإقامة دولتهم القومية.

ورغم التداخل الكردي على جغرافية إيران وسوريا والعراق وتركيا، فإنهم يواجهون تعاملا حادا وقاسيا من قبل الأتراك أكثر من غيرهم من الدول، التي منحتهم بعضا من حقوقهم السياسية كالحكم الذاتي على أجزاء من العراق.

النزاع التركي الكردي

ويتجلى التشدد التركي تجاه القضية الكردية في تصنيف حزب العمال الكردستاني جماعة إرهابية بعد أن تزايدت المطالبات الكردية بمنحهم حقوقهم السياسية ومطالباتهم بإقامة دولة كردية مستقلة أو حكم ذاتي مع الاحتفاظ بكامل هويتهم السياسية.

ومن عام ١٩٧٤ شكلت الأزمة الكردية واحدة من أكثر أزمات تركيا بعد أن رفض الأتراك منح الكرد شيء من حقوقهم مما دفع مجموعات كردية للمقاومة المسلحة تحت قيادة عبدالله أوجلان واستمرت الأوضاع المأزومة حتى أعلنت أنقرة عام ١٩٨٤ حزب العمال الكردستاني كيانا إرهابيا لتطلق تركيا عدة عمليات عسكرية شهدت فيها انتهاكات لسيادة العراق خلال فترة الحصار، التي فرضتها الولايات المتحدة على الجمهورية العراقية بعد عام ١٩٩١.

كرد سوريا .. ضحية أم وسيلة؟

وخلال فترة حكم أردوغان للجمهورية التركية تضاعفت الأزمة الكردية بشكل كبير، ورغم من أن تركيا نجحت في إلقاء القبض على أوجلان عام ١٩٩٩ وسجنه بتهمة الخيانة العظمى فإن المناوشات ظلت مستمرة بين الطرفين.

ففي عام ٢٠١٣ أعلن أوجلان وقف إطلاق النار واعتبر الحدث تاريخيا إلا أن تركيا شنت غارات في ٢٠١٥ على مناطق الكرد في سوريا ما أسقط الهدنة وفتح الباب لتدخل تركي في الأراضي السورية بزعمها ملاحقة الكرد.

وكانت العديد من التقارير قد أكدت أن أنقرة غضت نظرها ما بعد اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١ بدخول مئات المتطرفين عبر حدودها إلى الداخل السوري، وفي العام ٢٠١٤ أعلنت داعش قيام دولتها المزعومة في أجزاء من أراضي العراق وسوريا، مما استدعى قيادة الولايات المتحدة لتحالف دولي لمواجهة الإرهاب.

من جانبه، استغل أردوغان الحرب على الجماعات الإرهابية في سوريا وأطلق عملية

> سخر الرئيس التركي كافة النزاعات لتصفية القضية الكردية

عسكرية باسم (درع الفرات) وفرض الجيش التركي سيطرته على كامل المنطقة ورفع فيها العلم التركي وأعلن عن تعيين شخصية تركية لإدارة المنطقة، وكانت السلطات في أنقرة قد قامت خلال عام ٢٠١٣ من نقل مئات مصانع النسيج في مدينة حلب إلى الداخل التركي مما أفقد مركز الاقتصاد السوري قوته الاقتصادية تماماً.

الأهداف التركية

بعد أن حشدت تركيا قوتها السياسية لإفشال استفتاء انفصال الكرد عن العراق في ٢٠١٧ يعتقد كثير من المراقبين أن القيادة التركية تسعى لإنشاء واقع محتل ففي شمال سوريا بهدف التغيير الديمغرافي من جهة، ولبسط مزيد من التوسع التركي في سوريا وهو ما تريده حاليا من خلال تهديدها بالقيام بعملية عسكرية شرقي الفرات ومطالبتها الولايات المتحدة بفرض منطقة آمنة شمالي سوريا بعرض ٣٠ كلم في العمق السوري.

يحاول أردوغان ابتزاز المجتمع الدولي عبر سياسة فرض الأمر الواقع في الشمال السوري، وهو ما دعا الكرد لتوجيه نداء بعدم التخلي عنهم وتركهم لمواجهة مصيرهم في حال تقدمت القوات التركية لتنفيذ عملية عسكرية في شرق الفرات مما سيضع قوات سورية الديمقراطية في مواجهة غير متوازنة يريدها أردوغان بإنهاء كل الوجود العسكري الكردي، وبذلك يضمن إخماد المطالب الكردية في جنوب تركيا لسنوات قادمة.

الفوبيا الكردية .. متى تنتهي؟

يمتلك الكرد هوية وثقافة ستظل تعزز من وجودهم ومن خلالها سيستعيد الكرد دائما مطالبهم لتحقيق نزعاتهم بوجودهم السياسي، فحتى وإن استطاع أردوغـان إضعافهم سياسيا في العراق، وضربهم عسكريا في سوريا، والتحالف مع إيران ضدهم، ستظل الدوافع الكردية حاضرة وقادرة على استعادة حضورها متى ما توافرت الظروف لبعثها مرة أخرى.

فحكم أردوغان كرس لسنوات خطاب الكراهية تجاه الكرد، الذين لعبوا دورا حاسما في انتخابات بلدية إسطنبول وأسهموا بإسقاط ممثل حزب العدالة والتنمية في سياق تصاعد الاحتقان بين أردوغان وجزء من تركيبة تركيا السكانية، ولعلها رسالة تحمل مضمون أن الصراع سيبقى وأن ما دون الرماد سيظل جمرة مشتعلة لن تنطفئ.

عدالت عبدالله

تركيا وظاهرة الكوردوفوبيا

لا غرابة في أن يشكل الكرد في سوريا، الهاجس المحوري في كل جولة تفاوضية تركية مع أي طرف من الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بالملف السوري. ولا يمكن للمرء أن يتخيل تساهل أنقرة أبداً تجاه أي تطور ومستجد يُفضي الى تحسين موقع الكرد السياسي في المنطقة، إن كان الأمر تَعَلَقَ بالكرد في سوريا أو العراق أو أي جزء آخر من كُردستان، فالموقف تحول فعلاً الى شيء من الـ(كوردوفوبا/ Kurdophobia)!، أي ظاهرة مرضية تتجلى في خوف تُركي مبالغ فيه وغير عقلاني بالمرة من الكُرد، وكراهية غير منطقية تجاه القضية الكردية.

والإستراتيجية التركية، أو التي ترتبط – كما يدعون، بالأمن القومي التركي – تقوم أساساً وللأسف على نفي وجود القومية الكردية كظاهرة وحركة سياسية تطالب بأي حقوق حتى ولو كانت مشروعة، وهذه الإستراتيجية ليست وليدة اليوم بل أضحت إستراتيجية عتيدة تُجدد نفسها دوماً مع المستجدات والتطورات التي تشهدها القضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط.

وقد بات الأمر اليوم، تقريباً، بمثابة عداء قومي للأسف، لكنه مُزيَّن بطبيعة الحال في خطاب رسمي تقليدي، يُلزم هذا الخطاب كافة المؤسسات في الدولة والمعنية بالتنشئة السياسية والإجتماعية، منذ قرن من الزمن، بتغذيته والتعبيئة له وتحويله الى أمر طبيعي!، أو بداهة من البداهات التي لايحق لأحد ان يناقش الدولة فيها وإلا سيكون مجهول المصير، أو في أحسن الأحوال، مُعَرَضاً للإعتقال والسجن.

وبهذا المعنى لا نستغرب أن تطالب أنقرة اليوم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن لا تتعاطى دمشق مع الكرد في سوريا ولاتدخل في أي حوار وطني معهم، لا لأن الحوار والتفاوض ليسا في مصلحة سوريا والحكومة في دمشق وإنما لهدف آخر مضمر يتعلق بأنقرة، قبل أي طرف آخر!، وهو الخشية من تأسيس كيان كردي

> لعب الأتراك في مرحلة حكم البعث دورا مخربا إزاء حل القضية الكردية

آخر في المنطقة يفرض نفسه كأمر واقع Defacto على الجميع ويُدعم دولياً لحد إرغام أنقرة في النهاية على التعاطي معه على غرار إقليم كردستان العراق.

والأمر ليس موضع الإستغراب أبداً، فهذا كان موقف أنقرة حتى من القضية الكردية في العراق في مرحلة حكم البعث(١٩٦٨-٢٠٠٣م)، إذ لعب الأتراك آنذاك دوراً مُخرباً أيضاً إزاء المساعي الرامية لحل القضية الكردية، لاسيما بعد أن أدركت أن صدام حسين (١٩٣٧-٢٠٠٦م) استجاب لتلك المساعي ودخل في حوار مثمر مع الإتحاد الوطني الكردستاني وقبله بعام مع الديمقراطي الكردستاني. وقد توصل صدام فعلاً الى إتفاق مبدئي مع الإتحاد الوطني في عام (١٩٨٤م) ولم يبقى سوى التوقيع عليه، إلا أن أنقرة تدخلت دبلوماسياً في الأمر وبذلت كل ما بوسعها للحيلولة دون إبرام هذا الإتفاق وتحقيق الحل السلمي للقضية في العراق، بل أسوأ من ذلك حثت بغداد على التراجع عن الإتفاق ورفض مطالب الكرد وحركته السياسية، وذلك بذريعة الحفاظ على الأمن القومي التركي- العربي المشترك في المنطقة.

نعم، عاملت السلطات التركية الكرد دوماً وعلى مر التاريخ الحديث معاملة متطرفة وحاولت، كما يشهد لذلك القاصي والداني، طمس هويتهم وثقافتهم وتاريخهم.

وهذا ما دفع بالكرد بأن يؤسسوا حركات ويشعلوا ثورات متعددة في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي لكنه مُخمَدة كُلها في النهاية بالحديد والنار، كما كان الحال في العراق وسوريا أيضاً مع حقبة صدام حسين وحافظ الأسد، ليس هذا وحسب، وانما إبعاد الأتراك لعشرات الآلاف من الكرد في تركيا الى مناطق بعيدة عن مدنهم وقراهم في إطار سياسية التغير الديمغرافي وتغيير اسماء القرى والبلدات والمدن الكردية وحظر الأسماء والأزياء الكردية فضلاً عن حظر استخدام اللغة الكردية، وأنكار وجود الهوية العرقية الكردية، وإعتبار الكرد مجرد»أتراك الجبال».!.

واليوم، لا يُخفى على أحد بأن أنقرة لاتروم أيضاً بأن يكون هنالك أي مسعى حقيقي بإتجاه تعايش الشعوب في المنطقة وإعادة الأمن والسلام والوئام الداخلي في سوريا على وجه الخصوص، لاسيما من خلال إيجاد حلول وطنية للقضية الكردية وتعزيز الجبهة السورية لمواجهة العدوان الخارجي، الذي تمثل أنقرة اليوم أحد أبرز أطرافه بإحتلالها للأراضي السورية ودعمها للميليشيات الراديكالية المتطرفة المتواجدة في أدلب ومناطق أخرى في شمال سوريا.

• كاتب وأكاديمي – من كردستان العراق

د. محمد نور الدين :

في ما وراء الخُطى «الإردوغانيّة» النزعة العثمانيّة لا تزال حيّة

ليس خافياً على أحد أن حزب «العدالة والتنمية»، ومنذ وصوله إلى السلطة، والنزعة العثمانية الجديدة تتلبّسه. وهو ما تجلّى في مواقف مسؤوليه، القدامى كما الجُدد أو أولئك الذين انشقّوا لاحقاً عن زعيم الحزب، رجب طيب إردوغان، وفي مقدّمهم أحمد داود أوغلو. لم يكتفِ هؤلاء بالتعبير عن هواهم العثماني، بل تعمّدوا ترجمته عبر خطوات عمليّة، تعيد الاعتبار إلى هذه المرحلة، مِن مِثل إطلاق أسماء عثمانية على عدد كبير من المنشآت والمؤسّسات والمشاريع والجامعات والمدارس.

ولكنّ الخطوات الأكثر أهمّية كانت في محاولة لا تزال مفتوحة لاستعادة «ما أمكن» من «حدودٍ» عثمانية اقتصرت، في خطب إردوغان، على الأراضي العثمانية التي أصبحت الآن جزءاً من دولٍ أخرى، مثل سوريا والعراق والقوقاز واليونان، والتي تضمّنتها خريطة ما عُرف بـ«الميثاق الملّي» الذي أقرّه البرلمان التركي في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠، ويضمّ الأراضي التي صارت تشكل كلّ الشمال السوري والعراقي، وجانباً من أراضي القوقاز وجزر بحر إيجه.

التطلُّع التركي إلى «استعادة» هذه الأراضي، تمظهر بقوّة ليس في خطابات إردوغان ورفاقه فقط، بل وأيضاً في العمليات العسكرية المتتالية التي استهدفت، منذ عام ٢٠١٦، أراضي شمال سوريا، كما العمليات الأقدم والتي لا تزال مستمرّة في أراضي شمال العراق. وإذا كانت سلطة «العدالة والتنمية» تقوم بهذه العمليات بذريعة «التخلُّص» من «وحـدات حماية الشعب» الكردية في سوريا، والتي تَعتبرها أنقرة امتداداً لـ«حزب العمّال الكردستاني»، غير أن ذلك يتعدّى مجرّد وجود

> تكتسب عمليات تغيير البنية الديموغرافية في شمال سوريا، أهمية بالغة

مثل تلك الذرائع، إلى السعي للسيطرة التدريجية على أراضي «الميثاق الملّي».

وفي هذا الإطار تحديداً، تندرج خطوات «دمْج» مناطق الشمال السوري بالداخل التركي من خلال تعميم التعليم التركي واللغة التركية واستخدام الليرة التركية وافتتاح فروع لجامعات تركية في إعزاز والباب وغيرهما، وتدريس التعليم الديني بإشراف رئاسة الشؤون الدينية، وافتتاح فروع للبريد التركي، وإلى ذلك، تشكيل «جيوش» رديفة للجيش السوري، مِن مِثل «الجيش السوري الحرّ» و«الجيش الوطني السوري».

لذا، تكتسب عمليات تغيير البنية الديموغرافية في شمال سوريا، أهمّية بالغة من خلال دفْع الكرد، كما غير الموالين لإردوغان، إلى مغادرة تلك المناطق، ولا سيما عفرين، وإحلال مجموعات سكانية تَدين بالولاء لأنقرة ولا تنتمي أصلاً إلى الأراضي المستهدَفة، ليصحّ القول فيهم إنهم مستوطنون وليسوا مواطنين. وفي آخر الخطوات، بدأ إردوغان إسكان عشرات الآلاف من هؤلاء السوريين «الموثوقين» في المناطق المحتلّة في بيوت من إسمنت، فيما يقدّر الأتراك عدد الذين «عادوا»، حتى الآن، بنصف المليون. وهنا، استيقظت من جديد نغمة «المنطقة الآمنة» التي ظهرت مع بداية الحرب على سوريا، وعادت بقوّة مع تصريحات إردوغان أمام الأمم المتحدة الصيف الماضي، ومن ثمّ أخيراً حين وعد بإقامة هذه المنطقة، مطالباً الدول بدعم خطوته التي يَتوقّع أن تشمل إعادة نحو مليون لاجئ سوري ليسكنوا فيها. خطواتٌ تشبه إلى حدٍّ بعيد ما كان يفعله مصطفى كمال أتاتورك، وعصمت إينونو، من تهجير للكرد والعلويين من مساكنهم الأصلية إلى مساكن أخرى، أملاً في أن يؤدّي ذلك إلى منْع تجدُّد انتفاضاتهم ضدّ سياسة الدولة التمييزيّة. وهو ما حصل بالفعل بعد ثورات الشيخ سعيد عام ١٩٢٥، وانتفاضة آغري مطلع الثلاثينيات، والثورة الأكبر في ديرسيم عامَي ١٩٣٧-١٩٣٨ والتي انتهت بأكبر عملية تصفية للكرد - العلويين وتهجيرهم من هناك، وتغيير اسم ديرسيم إلى تونجيلي.

يوم الإثنين الماضي، كانت تركيا على موعد مع فصل جديد من فصول «العثمنة»، حين أُطلق اسم «عبد الحميد خان» على سفينة التنقيب الرابعة التي باتت في حوزة أنقرة، بعدما اشترتها من سيول. والمفارقة، أن السفن الثلاث الأخرى حملت أيضاً أسماء سلاطين عثمانيين، هم: محمد الفاتح، وسليم الأول، وسليمان القانوني. يضاف ذلك إلى إطلاق اسم مؤسّس الدولة، عثمان، على جسر في شرقي بحر مرمرة، واسم السلطان

سياسة إردوغان العثمانية تقحم تركيا في مشكلات تبدأ ولا تنتهي

سليم الأوّل (يُعرف في تركيا بلقبه ياووز، أي القاسي) على آخر جسر بُني فوق مضيق البوسفور قرب مدخل البحر الأسود. وأثار ذلك استياءً شديداً لدى العلويين الذين طالبوا بتغيير اسم الجسر، كما رفعه عن أسماء الكثير من الثانويات والمعاهد، لأن لسليم ياووز سجلاً حافلاً في قتْل العلويين في مطلع القرن السادس عشر.

يُتقن الرئيس التركي فنّ تحويل اهتمامات الرأي العام، من خلال إبراز حجم الإنجازات ومحاولة التقليل من أهميّة أيّ إخفاق، أو العمل على حرْف الأنظار عن مشكلة معينة بدفع قضيّة جديدة إلى واجهة الاهتمام. ومن ذلك مثلاً، التهديد بعملية عسكرية في سوريا أو طرْح إنشاء منطقة آمنة. لكنّ إطلاق اسم السلطان عبد الحميد خان الثاني على سفينة التنقيب الجديدة، لم يَرُق للكاتب مراد يتكين، الذي يُبدي قلقه من أن يكون إطلاق الاسم الجديد «ليس حرفاً للأنظار عن مشكلة معيّنة، بقدْر ما هو ترجمة لهَوَس راسخ بنظرية العثمانية الجديدة. وهذه هي المأساة الأكبر»، كما يقول.

وبحسب يتكين، فإن سياسة إردوغان العثمانية هذه، «تُقحم تركيا وليس فقط إردوغان في مشكلات تبدأ ولا تنتهي، من دخول سوريا عام ٢٠١١ والذي بُني على حسابات خاطئة، والوعد بإطاحة بشار الأسد خلال ستّة أشهر والصلاة في الجامع الأموي. وهي سياسة لن تُمكّن إردوغان، اليوم، من إقناع لا أوروبا ولا امريكا ولا حتى روسيا، بالتهديدات التي تواجهها بلاده. حتى ما هو حقّ لتركيا في شرق المتوسط وبحر إيجه، يَظهر في وسائل الإعلام الخارجية على أنه سياسات توسعيّة. من ذلك، اتفاق مونترو لعام ١٩٣٦ الذي تتّضح، اليوم، أهميّته القصوى بالنسبة إلى أنقرة، فيما انتقده إردوغان سابقاً بشدّة، ليس لأنه لا يؤمن به بل لأنه يحاول أن يشوّه صفحة أتاتورك وعصمت إينونو اللذين وقّعا في عهدهما هذا الاتفاق».

ويضيف مراد يتكين أن إخفاقات إردوغان في السياسة الخارجية ناتجة من عدم قدرة الإسلاميين الأتراك على التحرُّر من أوهام العثمانية الجديدة. وعلى رأس هذه الأوهام، أن الشعوب العربية التي كانت تحت السيطرة العثمانية، لا تزال تحنّ إلى تلك المرحلة، وتريد عودة «العثملّي» ليحكمها. ويتساءل: «ألا يقرأ إردوغان كتاب الأمير عبدالله الأردني: لماذا انتفضنا على الدولة العثمانية؟»، ليختم مقالته بالقول، إن «تركيز إردوغان الشديد على توقه العثماني ليس مصدره فقط محاولة حرْف الأنظار عن الأزمة الاقتصادية الحالية، بل هو يؤمن بكلّ جدّية بذلك. وهنا أساس المأساة».

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

أردوغان وإحياء النزعات العنصرية وإثارة الحساسيات القومية

أشار الكاتب والمحلل السياسي التركي إبراهيم كيراس في مقال له في صحيفة قرار إلى محاولات الرئيس التركي تحريف الأنظار عن المشاكل والأزمات الاقتصادية والسياسية بإحياء النزعات العنصرية واللعب على أوتار الحساسيات القومية.

قال كيزاس إنه ذات مـرة، كان هناك نقش على ظهر شاحنة فحواه أن مشكلتنا الوحيدة هذه الأيام هي الخطوط الجوية التركية.

وأضاف الكاتب إنه بتعبير أدق، اسم الخطوط الجوية التركية. لا التضخم ولا الحد الأدنى للأجور ولا مشكلة الهجرة أو أي شيء آخر. جدول أعمالنا للمناقشة هو الافتقار إلى التخطيط في الزراعة، وتدني جودة التعليم، وعدم الكفاءة في الصحة، إلخ. ليس اسم الخطوط الجوية التركية إن وجد.

تساءل كيراس في مقاله: من أين أتى هذا الموضوع؟ لماذا انشغلنا بمثل هذه القضية الغريبة لعدة أيام عندما نواجه الكثير من المشاكل الملحة التي يتعين علينا حلها؟ لماذا أدركت الحكومة الحالية «الحاجة» إلى تغيير اسم شركة الطيران الوطنية لدينا بعد عشرين عامًا؟ هل الأسباب التي تجعلك تفكر في «كيف» أسعار الفائدة بعد ٢٠ عامًا تلعب دورًا هنا أيضًا؟

قال معلقاً على ذلك بأنه يبدو كذلك. في عملية اليوم، هناك حاجة إلى أجندات «محلية ووطنية» للحكومة. تجب مناقشة القيم الدينية والوطنية، وتحتاج المواجهة هنا إلى التعزيز حتى لا يُسمح للمشاكل المؤلمة بتفريق الناخبين.

أشار كيراس كذلك إلى أن الحزب الحاكم، الذي تفاخر لسنوات بوضع سياسة الخدمة ضد سياسات الهوية، لكنه لم يتمكن من إيجاد حل للأزمة الإدارية الناجمة عن ضعف الحكم في السنوات الأخيرة، كان منذ فترة طويلة الرائد في سياسات الهوية.

أكد الكاتب أن ما يجري في البلاد منذ عام ٢٠١٧، عندما تم اتخاذ قرار الانتقال إلى نظام الحكم الرئاسي بدلاً من النظام البرلماني – مع إلغاء مبدأ فصل السلطات – ليس بالشيء الذي تجب مناقشته. بدلاً من الوطن، الأمة، الأمة، السلجوقي، العثماني، إلخ. من الطبيعي أن ترغب في إلقاء الخطب التي فيها مفاهيم مثل ما يريد المواطنون سماعه هو أمر ثانوي.

في هذا السياق، عندما تلقى رد الفعل والمبادرة الرسمية بشأن تغيير كتابة وتهجئة اسم تركيا في الوثائق الدولية موافقة معينة من الجمهور، تم طرح هذه المرة كتابة اسم الخطوط الجوية التركية بالصيغة المقترحة

كقضية وطنية ملحة.

شدد الكاتب على أنه مع ذلك، فإن الموظفين الذين بـدؤوا في استخدام الخطاب القومي بسبب الضرورة والحاجة، على الرغم من أنهم قالوا إنهم قد وضعوا القومية تحت أقدامهم من قبل، يمكن أن يرتكبوا أخطاء جسيمة لأنهم يفتقرون إلى الخبرة في هذا المجال. لذلك، أثار الإعلان عن تغيير اسم شركة الطيران رد فعل في القطاع القومي. تجدد القلق الذي أثاره إلغاء «قسمنا» من أجل عملية التسوية.

أكد الكاتب علر أنه بعد تصريح أردوغان، علم أنه تم تقديم طلب تسجيل علامة تجارية إلى مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية التركي، التابع لوزارة الصناعة والتكنولوجيا، تحت اسم «الخطوط الجوية التركية». ومـع ذلك، صحح الـرئـيـس هذا الخطأ في خطابه في اليوم التالي، والـذي كان مفهوما أنه بسبب قلة الخبرة في موضوع الـقـومـيـة، وذكـــر أن موضوع المناقشة سيبقى مثل الخطوط الجوية التركية.

لكن هذه المرة، كان أولئك الذين دافعوا بشدة عن وجوب تغيير كتابة اسم بتركيا، وليس الأتراك، خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية – من منظور كرة القدم – متسللين. قال كيراس كذلك إن هناك مشكلة أخرى ظلت متسللة وهي الجهود المبذولة للترويج لعلامة الخطوط الجوية التركية على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، ومليارات الليرات التي أنفقت على هذه القضية.

كما قال إنه في الدراسات التي بدأت بهدف جعل خطوط الطيران الوطنية لدينا «علامة تجارية عالمية»، قام العديد من الشخصيات من نجوم هوليوود المشهورين عالميًا إلى لاعبي الدوري الامريكي للمحترفين بتشكيل القنوات الإعلانية في القارات الخمس كوجوه للعلامات التجارية. وضعت الحكومة هذا الهجوم الترويجي الناجح في ملف الدعاية كمثال لسياسة الخدمة، لكنها لم تستطع إنهاءه بالحديث عنه في الساحات الانتخابية. في الواقع، بدءًا من ذلك، أُعلن أن الألمان يشعرون بالغيرة منا، وتم الدفاع عن الحاجة إلى بناء مطار جديد في إسطنبول على هذا الأساس.

وأكد المحلل التركي أنه الآن بعد أن أصبحت الخدمة «السياسة بالخارج، وسياسة الهوية في الداخل»، يبدو أنها تعتمد على التحركات التي يؤمل أن تنشط الحساسيات الوطنية للمجتمع.

وقال كيراس إن لهذا فائدتين: أولاً، يمنع مناقشة قضايا مثل ارتفاع الأسعار، وتكلفة المعيشة، والسياسات الاقتصادية التي تجني الأمـــوال فـي جيوبنا، وعقلية الإدارة في العمل ككل. وثانياً، هو الحفاظ على قاعدة الناخبين، التي تميل إلى التفكك كنتيجة ضرورية وطبيعية لسوء الإدارة، بدوافع ثقافية/أيديولوجية.

> **أصبحت الخدمة السياسة بالخارج وسياسة الهوية في الداخل**

شدد كيراس على أنه يجب أن يقال إن هذا جهد لا طائل من ورائه، وإنه حلم أن تبقي ناخبيك – على الأقل غالبية قاعدة الناخبين – في مكانهم من خلال وضع أدوات سياسات الهوية موضع التنفيذ، بعد عدم تقديم حلول ملموسة مشاكل. وقال: أما مسألة المصداقية في هذا الأمر فهي مسألة مختلفة.

وفي خاتمة مقاله أكد كيراس أنه إضافة إلى ذلك، وفي مقال نشره سابقاً قال فيه ما يلي: «من الضروري التوقف عن جعل المشاعر الوطنية للمواطنين مادة سياسية. هذه الطريقة هي نوع من الارتـداد، يمكنها الـدوران وضرب الشخص الذي يقوم بالخطوة الأولى».

*أحوال تركية

انطلاق أعمال المؤتمر التاسع لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD

بروح حرب الشعب الثورية سندحر الاحتلال ونبني سوريا الديمقراطية

Pydrojava

انطلق يوم السبت أعمال المؤتمر التاسع لحزب الاتحاد الديمقراطي، في صالة سردم للثقافة والفن بمدينة الحسكة تحت شعار (بروح حرب الشعب الثورية سندحر الاحتلال ونبني سوريا الديمقراطية)، بحضور الرئاسة المشتركة للحزب عائشة حسو وأنور مسلم و٧٠٠ مندوب عن مختلف مناطق شمال وشرق سوريا وأوروبا وباشور كردستان.

وتوافد صباح اليوم السبت (١٨ حزيران) أعضاء الحزب من المندوبين بالإضافة إلى الشخصيات والقوى السياسية والمجتمعية وشيوخ ووجهاء العشائر من كافة مكونات المجتمع في شمال وشرق سوريا.

بدأ المؤتمر بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح الشهداء.

هذا ومن المقرر أن يستمر المؤتمر على مدار يومي السبت و الأحد.

عائشة حسو: مشروع الادارة الذاتية هو الحل الأنجع لإنقاذ البلاد من نزيف الدم

وقد بدأ المؤتمر التاسع لحزب الاتحاد الديمقراطي الآن بكلمة الرئيسة المشتركة للحزب "عائشة حسو" والتي استهلت كلمتها بالقول: "نحن اليوم نعقد مؤتمرنا التاسع تحت شعار (بروح حرب الشعب الثورية سندحر الاحتلال ونبني سوريا ديمقراطية)، لذلك عندما نتحدث عن الوطن لا بد لنا من الانحناء إجلالاً وإكراماً أمام عظمة الشهداء الذين ضحو بحياتهم لننعم نحن بحياة رغيدة وكرامة على أرض وطن حاولوا صلبه وسلبه، ونتيجة الدفاع عن الوطن والمحاربة المستميتة لحماية مكتسبات ثورتنا ثورة الإنسان والمجتمع وبفضل كدح شهدائنا وشعبنا استطاعوا بلورة موزاييك سوريا التي نطمح لبنائها إيماناً منا بأن مشروع الادارة الذاتية هو الحل الأنجع لإنقاذ هذا البلد من نزيف الدم".

وأضافت: "نعلم أن العالم يعيش أزمات بنيوية حقيقية وتفاقم هذه الأزمة هي نتيجة الحروب والصراعات بين قوى الرأسمالية غير الآبهة بالكوارث التي تدمر الطبيعة والأرض، هذا فقط ليفرض كل طرف هيمنته وسيطرته والقضاء على الأخر تاركاً وراءه كل الأعراف والقيم الأخلاقية".

وأشارت عائشة حسو في حديثها إلى الحرب الروسية- الأوكرانية، مبيّنة أنها "حرب بين الناتو وروسيا"، وأضافت: "هذه الحرب لم تصب في مصلحة الشعوب بل ستؤدي إلى دمار الشعوب".

الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي وخلال كلمتها أمام أعضاء وضيوف المؤتمر التاسع، قالت: "أعوامٌ عجاف مرت على بلدنا سوريا التي مازال سيل الدم مستمراً فيها والأزمة في تشرذم، والشعب قد هُجِر، والحلول التي تم طرحها تبوأت بالفشل لأنها كانت تتبع لأجندات خارجية، والسنوات التي مضت خير دليل على فشل المسارات التي طرحتها القوى الفاعلة في الملف السوري، والحالة السورية خير دليل على ذلك؛ حيث أن البلد ممزق والاحتلال مشرعن نتيجة اتفاقات دفع ثمنها ملايين السوريين".

وأضافت: "إننا وبعد انعقاد المؤتمر الثامن ومع تفشي جائحة كورونا التي أثرت على العالم قاطبة وعلينا على وجه الخصوص بما أننا في بلد ما زال رحى الحرب يدور فيه والحصار القائمِ يؤثر على الوضع المعيشي والاقتصادي وحتى التنظيمي ولا ننسى هجمات الدولة التركية المستمرة التي تحاول مراراً وتكراراً استغلال كل التناقضات على الصعيد العالمي والإقليمي ولكن رغم كل الظروف استطعنا أن نواجه هذه الجائحة بإمكانياتنا القليلة ودعم مؤسسات الصحة في الإدارة الذاتية لحماية مجتمعنا من الجائحة التي استطاعت أن تؤثر على دول عظمى، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن المجتمع المنظم يستطيع أن يجتاز كل العراقيل لتنظيم نفسه".

ولفتت "عائشة حسو" إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي "استطاع أن ينظم نفسه في كل مناطق شمال وشرق سوريا إيماناً منه بأن فلسفة أخوة الشعوب التي طرحها القائد والمفكر عبد الله أوجلان هو مفتاح الحل الوحيد لأزمة الشرق الأوسط".

كما نوهت حسو إلى أن "سياسات الأنظمة القومية المستبدة التي سحقت المجتمعات أفرغتها من جوهرها، لأن تلك الأنظمة التي كانت تدار من قبل القوى الخارجية باتت الآن عبئاً على ذاتها وعلى تلك القوى".

أنور مسلم: صمت المجتمع الدولي أمام انتهاكات تركيا أعطاها الفرصة

من جهته قال الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD "أنور مسلم" خلال كلمته في المؤتمر التاسع للحزب: لقد مرت مسيرة حزبنا خلال العامين المنصرمين بأحداث متتالية منها انتشار وباء كورونا وتمادي الاحتلال التركي في العداء للشعب الكردي بقصفه للمناطق الآمنة سواء في جنوب كردستان أو في شمال وشرق سوريا

واستهداف طائراته لشخصيات وطنية ومدنية إلى جانب ازدياد انتهاكات الفصائل التابعة لتركيا في المدن والقرى المحتلة

وأضاف مسلم: إن صمت المجتمع الدولي والدول الضامنة أمام انتهاكات تركيا أعطاها الفرصة والغطاء الكامل لارتكاب الفظائع وترويع المدنيين وهدم البيوت وحشد الجيوش والتهديد بمتابعة احتلال مناطق أخرى.

وأشار مسلم إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي خاض خلال السنوات القصيرة من عمره تجربة أثبتت إمكانية الاتفاق على مواقف مشتركة لصالح توفير الشروط لتسوية المسرح السياسي الوطني السوري وهي تجربة أثبتت جدوى الحوار والتفاهم

وفي السياق قال مسلم: كان دوماً أيدينا ممدودة للجميع في سبيل إنقاذ المجتمع وإيصاله إلى بر الأمان عبر السبل الديمقراطية التي نجدها ضرورية لأي حزب كي يتجنب الصراعات كما هي ضرورية لتجنيب المجتمعات آثار الانقسام والتفتت وويلات العنف والحروب ،وصيانة الحريات والحقوق الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية

ورأى مسلم بأن تقوية بنيان المجتمع يفترض وجود قوى زاخرة بالحراك والفعالية وقال: عملنا طيلة هذه الفترة على توازن المصالح بين مختلف المناطق والأطراف لسد الثغرات التي يمكن للقوى الخارجية المعادية النفاذ منها للانتقاص من إرادة شعوب المنطقة، وكان ومازال رهاننا دوماً على إرادة جماهير شعبنا الكردي وعلى مكونات المنطقة والقوى الوطنية والسياسية كضمان لبناء سوريا ديمقراطية لامركزية وإنهاء الاحتلال والحد من الإرهاب والاستبداد.

على العالم وشعوبها القيام بواجبهم الأخلاقي

وخلال كلمته أمام أعضاء الحزب والشخصيات والقوى السياسية الحضور في المؤتمر التاسع لحزب الاتحاد الديمقراطي قال مسلم: ندعو دول العالم وشعوبها وجميع القوى السياسية و منظمات المجتمع المدني في العالم اجمع إلى كسر الصمت وتقديم كل مقومات الدعم المادي والمعنوي للإدارة الذاتية والتضامن مع الشعب السوري في سبيل حياة أمنه وكريمة على أرضه دون تدخل أو إملاء كما نعلن رفضنا لأي عدوان عسكري ونطالب مجلس الأمن والمجتمع الدولي بالإشراف الكامل على تنفيذ القرار برقم (٢٢٥٤) و العمل على إنهاء الاحتلال التركي لأجزاء من الأراضي السورية ونحن إذ نجدد أدانتنا ورفضنا للاحتلال والإرهاب التي تمارسه الدولة التركية بكل أشكاله وصوره.

ونرى أن إنهاء الاحتلال والقضاء على جذور الإرهاب غير ممكن دون تحقيق وحدة وطنية بين جميع الشعوب والمكونات السورية ويتكفل الحوار الجاد والشفاف بينها بتحقيق ذلك

أنور مسلم الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي قال: إن أنظار كل المكونات السورية تتجه اليوم إلى هذه القاعة وكلها ثقة بأننا سنخرج من هذا المؤتمر بكل ما ينفع السوريين جميعاً من الحرية والديمقراطية وحلولاً يرضى بها الجميع ، ونؤكد أن نهج النضال في حزبنا سيبقى وسيظل مستمراً على ذات العهد والوعد، في دعم وتأييد قواتنا على جبهات القتال وفي السير على نهج الشهداء، وواثقين من مشروعنا الديمقراطي لإيصال سوريا والمنطقة إلى أبواب الديمقراطية بكل الجهود الوطنية المخلصة .

الرئيسة التنفيذية لـ«مسد»:

واشنطن ترفض أي هجوم تركي ونحن لا نريد الحرب

*صحيفة«الشرق الاوسط» اللندنية

القامشلي: كمال شيخو: يلوح الرئيس التركي رجب طيب إردوغان مجدداً بشن عملية عسكرية جديدة ضد ما تبقى من مناطق «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) و«وحدات حماية الشعب» الكردية.

وهذه المناطق الخاضعة لنفوذ الأخيرة متداخلة ومتشابكة ينتشر فيها الجيش الامريكي والقوات الروسية والقوات الموالية للرئيس السوري بشار الأسد جنباً إلى جنب. وللحديث عن العملية التركية المرتقبة ومواقف الدول الكبرى وحكومة دمشق واجتماعات «مسار أستانا»، التقت «الشرق الأوسط» إلهام أحمد، الرئيسة التنفيذية لـ«مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد)، الواجهة السياسية لـ«قوات سوريا الديمقراطية (قسد)»، والمدعومة من تحالف دولي تقوده واشنطن. وهنا نص الحديث الذي أُجري معها أمس (الأربعاء) في مدينة القامشلي:

> تعقد «اجتماعات أستانا» بين الثلاثي؛ روسيا وتركيا وإيران، وسط تصاعد التهديدات التركية بشن عملية عسكرية ضد مناطق «قوات قسد»... هل تتوقعون عملية عسكرية جديدة؟

– كل اجتماعات «مسار أستانا» لم تأت بالنتائج المطلوبة والمرجوة للسوريين. ولا نأمل أن تعطى تركيا الضوء الأخضر لكي تقوم بحملتها العدوانية على السوريين في مناطق الإدارة الذاتية، فروسيا، وقبل الجميع، تعلم أن تركيا تحاول وبشتى الوسائل الحصول على الموافقة للقيام بعمليتها؛ سواء أكانت بالمقايضة أم غيرها من الأساليب، وبالتأكيد هي تعلم أن المناطق التي تحتلها تركيا تتحول إلى بؤر للإرهاب من جهة؛ وتطيل عمر الأزمة السورية وتأجيج الحروب الأهلية من جهة ثانية.

قالوا لنا إنهم ضد أي عملية عسكرية أخرى لتركيا

> لو نتحدث عن موقف الولايات المتحدة من التهديد التركي، وماذا ينقل لكم الدبلوماسيون الامريكيون ونتائج اتصالاتهم من الجانب التركي؟

– قالوا لنا إنهم ضد أي عملية عسكرية أخرى لتركيا داخل الأراضي السورية. نأمل أن تكون هناك مواقف أكثر ردعاً من واشنطن للتصرفات التركية التي تعرض أمن واستقرار المنطقة بالكامل للخطر.

> ماذا عن موقف موسكو، ولماذا تنشر مزيداً من جنودها وأنظمتها الجوية على الأرض؟

– حتى الآن لم تنشر القوات الروسية مزيداً من جنودها على الأرض؛ حيث لهم نقاط مراقبة على الحدود مع تركيا، وتسير دوريات برية وجوية داخل الأراضي السورية. كما نسعى معهم إلى أن يكون هناك تنسيق كامل لصد الهجمات التركية المحتملة. ومطلوب من موسكو اتخاذ إجراءات إضافية لحماية الحدود.

> لماذا يهدد الرئيس التركي مدينتي تل رفعت ومنبج بريف حلب الشمالي؟

– تركيا أعلنت للعالم أن خريطتها تشمل كامل الشريط الحدودي بعمق ٣٠ كيلومتراً، بالتالي لا يهم إن كانت تروج لأسماء بعض المناطق حالياً؛ كونها تتبع سياسة القضم قطعة – قطعة؛ بمعنى أن حملتها لا تتوقف عند بلدتين أو ثلاث أو عدة كيلومترات؛ إنما كبرى المدن السورية تدخل ضمن خريطتها بحجة مكافحة الإرهاب والحفاظ على وحدة الأراضي السورية. لذلك من الضروري أن يعي العالم أن إرضاء تركيا على حساب الشعب السوري لن تكون له إلا منفعة مؤقتة للدول المعنية، وستكون لها خسائر وأضرار مستقبلية وأخطاء لا يمكن تصحيحها فيما بعد.

> يقطن أكثر من ١٢٠ ألف نازح عفريني في مخيمات إقليم الشهباء... أي سيناريو ينتظرهم؟

– تم تهجير أبناء عفرين قسراً من بيوتهم إلى تل رفعت ومناطق الشهباء بريف حلب... يعيشون في خيام بانتظار العودة إلى بيوتهم، لكن إذا نفذت تركيا عمليتها المزعومة؛ فستخلف هناك كارثة إنسانية وحملات هجرة جديدة.

تهجير قسري وتطهير عرقي

> تقول منظمات حقوقية وجهات إنسانية محلية ودولية إن الحكومة التركية بدأت تنفيذ مشروع إعادة مليون لاجئ سوري إلى الداخل... هل فعلاً بدأت تلك المشروعات؟

– تركيا تتفاخر بالترويج لمشروع المستوطنات كأنها تقوم بعمل إنساني رائع، علماً بأن السوريين الذين هجرتهم تركيا من مناطقهم مثل درعا وغوطة دمشق وحماه وحمص وإدلب وطنتهم في عفرين؛ أصبحوا مناهضين للسياسات التركية وباتوا يرفضون البقاء في بيوت هي ليست ملكاً لهم ولن تكون.

وشاهدنا خلال الأيام الماضية كيف خرجت المظاهرات الرافضة لبناء المستوطنات وإكمال عمليات التهجير القسري والتطهير العرقي التي تتبعها في عفرين، وتتخذ حكومة «العدالة والتنمية» ازدواجية التعاطي مع هذا الملف؛ إذ تعمل على كسب ود الأوروبيين للحصول على دعمهم المادي في ملف اللاجئين، في الوقت نفسه تستفزهم فيه بشكل مستمر وتهدد العالم بتدفق هؤلاء اللاجئين إلى القارة الأوروبية.

> زرتِ تركيا سنة ٢٠١٣ وأجريتِ لقاءات مع كبار المسؤولين الأتراك... كيف تغيرت مواقف أنقرة تجاهكم؟

– الزيارة كانت ضمن إطار وفد كردي مشترك، والتقينا مسؤولي الملف السوري في (وزارة) الخارجية التركية آنذاك، وناقشنا أمن الحدود وفتح المعابر لتسهيل الحياة على الناس على طرفي الحدود. بدورهم؛ أثنى المسؤولون الأتراك على الجهود التي نبذلها في حماية الحدود وضبطها من طرفنا، وتوجهوا لنا بالشكر، كما ثمنوا دور «وحدات حماية الشعب» بذلك، وقارنوا أمن حدود بلادهم الجنوبية في مناطقنا مع تلك المناطق التي تقع تحت سيطرة فصائل «الجيش السوري الحر» حيث وصفوها بالفوضوية، وحدث كثير من الانتهاكات. لكن تغيرت المواقف تجاهنا بعد انهيار عملية السلام في تركيا بين الحكومة و«حزب العمال الكردستاني»، بعدها بدأت حرب كوباني سنة ٢٠١٤، وقدم التحالف الدولي الدعم

العسكري والجوي لمقاتلي «وحدات الحماية» التي دافع مقاتلوها عن المدينة، لكن أنقرة قدمت الدعم الكامل لتنظيم «داعش»، وشاهدنا كيف كانت تسعف جرحى التنظيم لمشافيها، وخرج وقتذاك الرئيس التركي إردوغان بنفسه ليقول إن (كوباني) سقطت بيد «داعش»، لكننا انتصرنا وانتصرت إرادة شعبنا.

تركيا تنظر إلى الكرد على أنهم إرهابيون

> لكن أنقرة تتهمكم بصلات مع «حزب العمال الكردستاني» التركي وتقول إنه يهدد أمنها القومي؟

– جميع الحكومات المتعاقبة في تركيا نظرت ولا تزال إلى الكرد على أنهم إرهابيون، فكل من يدافع عن حقوق الشعب الكردي يعتبر عضواً في «حزب العمال» أو داعماً له، بالتالي يصنف تركياً بأنه إرهابي، فكل برلماني تركي يدعم حقوق الشعب الكردي؛ بحسب المعايير التركية إرهابي، وأعضاء برلمانات دول أوروبية مؤيدون للكرد تنعتهم تركيا بأنهم إرهابيون، أما نحن؛ فننظر إلى «حزب العمال» على أنه مدافع عن القضية الكردية في تركيا ويدعمها في الأجزاء الأخرى، وهذا لا يعني أننا نهدد الأمن القومي التركي، وتركيا تعلم ذلك، لكنها تختلق الحجج لتمرير أزمتها الداخلية إلى خارج حدودها وإبعاد فتيل الحرب الداخلية عنها، ولا نستبعد حرباً أهلية في تركيا كونها تحتل أراضي دول الجوار.

> حتى قادة أحزاب «المجلس الوطني الكردي» يتهمونكم بالتبعية لـ«حزب العمال» التركي؟

– هناك انقسامات واضحة في مواقف «المجلس» بهذا الصدد، وأريد توجيه حديثي إلى من هم حالياً ضمن دائرة الخدمات التركية مباشرة؛ وأقول: هكذا توصيفات تحتاج إلى مواقف مستقلة وقرارات صائبة تصب في مصلحة الشعب الكردي ولمصلحة سوريا الديمقراطية اللامركزية.

> وجهتم العديد من الرسائل الإعلامية إلى الحكومة السورية وطلبتم من موسكو فتح حوارات معها، هل هناك تغيير في مواقف دمشق؟

– لا جديد في مواقف حكومة دمشق؛ علماً بأنه بإمكانها إبداء المسؤولية في ردع العدوان التركي وحماية حدود البلاد، وهذا يقع ضمن مسؤولياتها، فيما لم تنقطع الحوارات بيننا وبين موسكو على مستوى «الخارجية» و«الدفاع»، ونأمل أن تكون هناك تفاهمات حول آلية حماية الحدود، خاصة أن القوات الروسية وقوات النظام موجودة على نقاط التماس، على طول الحدود في كل من كوباني ومنبج والعريمة وتل رفعت بريف حلب.

لن تسير المعركة كما يتوقعون

> مناطق «الإدارة» مقسمة جغرافياً، وأي عملية ستحولها إلى جزر معزولة بعضها عن بعض... أي مستقبل ينتظر هذه المنطقة؟

– بالتأكيد قواتنا «قسد» لديها التدابير اللازمة لمواجهة العدوان التركي ومشروعه الاحتلالي، وشعبنا بات مختلفاً عما كان في السابق، لذلك لن تسير المعركة كما يتوقعون، ولن تشبه المعارك السابقة، كما ستخلف هذه الحرب أضراراً كبيرة على المجتمع الدولي كافة، نحن لا نسعى للحرب؛ وإنما نسعى للحفاظ على استقرار مناطقنا التي تحولت إلى مناطق أمن وأمان لكل السورين، من أصحابها والنازحين إليها من باقي المناطق؛ حيث يعيش هنا نحو ٥ ملايين سوري.

> التهديد التركي جاء بعد أيام من صدور إعفاءات من الإدارة الامريكية حول عقوبات «قانون قصير»... هل هناك اتصالات مع واشنطن بهذا الصدد؟

– التهديد التركي ليس بجديد، ولا أعتقد أن له صلة بقرار الاستثناء الامريكي. نحن من طالب بالاستثناء ضمن إطار حملة مكافحة الإرهاب ضد «داعش»، ومن غير الممكن القضاء على الإرهاب دون تأمين مستلزمات الحياة المعيشية للناس، وفي ظل استمرار فرض العقوبات، كان من غير الممكن توفير تلك المستلزمات وإعادة تأهيل البنية التحتية ودعم مشاريع التعافي المبكر، فالإدارة الامريكية استجابت لمطلبنا، لتأتي تركيا وتلوح بعملية عسكرية جديدة لضرب الاستقرار وتهديد أمننا الوطني.

شمال شرق سوريا وسيناريوهات الغزو التركي

*المركز الكردي للدراسات

بينما انحسرت الحرب في سوريا مبتعدة عن دائرة الأضواء الدولية، يستعد السكان في شمال شرق البلاد لموجة جديدة من العنف. فمع بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، كثّفت تركيا من أنشطتها العسكرية في شمال شرق سوريا، بالتزامن مع هجومها على كردستان العراق في العملية التي أُطلقت عليها اسم «قفل- المخلب».

وعلى عادتها فإن أنقرة تحاول تأطير حربها ضد الكرد وتطلعاتهم المشروعة هذه المرّة أيضاً ضمن المسار القديم القائم على محاربة «الإرهاب»، وهي صيغة أمنية وعسكرية يتخذها اليمين المتطرف في أنقرة لمواجهة القضية الكردية. وإن كانت هجمات تركيا على الكرد في كل من سوريا والعراق لم تتوقف يوماً، إلا أن تلويح أنقرة اليوم بعملية عسكرية جديدة في شمال وشرق سوريا يختلف من حيث التوقيت والأحداث الدولية ومواقف الدول المنشغلة بشكل أساسي بالحرب الروسية- الأوكرانية.

أهداف تركيا

بشكل رسمي، تصرّح تركيا أن هدفها من العملية العسكرية استكمال إنشاء ما تسميه «منطقة آمنة» بعمق ٣٠ كيلومتراً على طول حدودها الجنوبية. لكن في الواقع لا يخفى على أحد أن الهدف الرئيسي من هذه العملية هي الإدارة

الذاتية في شمال شرق سوريا والتي تدار من قبل مكونات المنطقة وفق نموذج التعايش المشترك، حيث تعتبر أنقرة أن هذا النموذج يشكل تهديداً مباشراً لأمنها عقب انهيار عملية السلام مع الكرد عام ٢٠١٥. ومن هذا المنطلق يسعى اليمين المتطرف بقيادة رجب طيب أردوغان تحقيق مجموعة أهداف متداخلة، يمكن اختصارها في النقاط التالية:

أولاً-

الهدف الأول من العملية هو القضاء على أي محاولة لتأسيس إدارة ذاتية في سوريا قد تكون نموذجاً في المستقبل لإدارات مماثلة في الدول ذات التنوع السكاني قومياً وثقافياً في المنطقة، ولا سيما أن حكومة اليمين المتطرف تتبنى نموذج الدولة القومية المركزية منذ تأسيس الجمهورية، ولا تقبل أي حلول تدخل ضمن نطاق اللامركزية. فعلياً، قد تشكّل الإدارة الذاتية في سوريا حافزاً للكرد والشعوب الأخرى القاطنة في الجغرافيا التركية لتصعيد نضالها القديم من أجل الحصول على الحقوق التي لطالما تم إنكارها منذ تأسيس الجمهورية التركية وقبلها عبر عناوين إلغائية وعمليات الصهر القسري والإنكار المنظم، من قبيل «أتراك الجبل» و»الأتراك المتحدّثون باللهجة الكردية» وغيرها. هذا التصوّر بوجود تهديد للنهج التركي المشترك بين القوميين والدينيين على حد سواء دفعت بأنقرة للانتقال إلى المرحلة الهجومية على مناطق خارج حدودها الجنوبية. تم تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة بطرق مختلفة في سوريا والعراق. ففي سوريا، نفّذت تركيا ثلاث عمليات عسكرية (في ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩) هدفت تحديداً إلى منع تشكيل منطقة إدارة ذاتية سياسية واجتماعية على طول الحدود التركية.

ثانياً-

تسعى تركيا من خلال مقاربتها التوسعية والاستعمارية إلى قطع التواصل الثقافي وحتى الروحي بين الكرد في الأراضي السورية والعراقية، إلى جانب تعطيل الاتصال اللوجيستي بين التيارات غير المناهضة لحزب العمال الكردستاني في العراق والأراضي التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية في سوريا، حيث يمكن تفسير العمليات العسكرية التركية السابقة تحقيقاً لهذه الغاية، وتحديداً قيام أنقرة باستهداف منطقة سنجار منذ فترة طويلة، وهي نقطة ربط مهمة بين العراق وسوريا، وتعرضت للإبادة العرقية من قبل داعش.

ثالثاً-

أسفر الغزو التركي السابق مع المليشيات السورية المتطرفة عن احتلال جزء كبير من الأراضي السورية، شملت مناطق عفرين وتل أبيض وجرابلس وسريكانيه والباب. وتسعى أنقرة اليوم إلى احتلال المزيد من الأراضي، في ظل خطة شاملة للتغيير الديموغرافي عبر بناء آلاف الوحدات السكنية في تلك المناطق، لضمان ما تقول إنه سيكون «عودة طوعية» لمليون من أصل ٣،٧ مليون لاجئ سوري في تركيا حالياً.

فشلت أنقرة حتى الآن في تزويد المستوطنين الجدد بشعور الأمان والاستقرار في المناطق المحتلة، مع إصرار الكرد في التمسّك بحق عودتهم إلى دورهم ومزارعهم في المناطق التي تم تهجيرهم منها، بالإضافة إلى مواصلة كل من دمشق والإدارة الذاتية التأكيد على عدم استبعاد خيار الدفاع المشروع لإعادة سكان هذه المناطق الأصليين إلى منازلهم، وهو ما يؤدي إلى استمرار حالة عدم يقين بالنسبة للوافدين الجدد.

استمرار القلق والخوف لدى المستوطنين السابقين سيؤدي بشكل طبيعي إلى تعثّر خطة التغيير الديموغرافي التي

تحتاج لتوافد المزيد والمزيد من المستوطنين إلى المنطقة، والذين بطبيعة الأحوال سيمتنعون عن الخوض في هذه المغامرة غير مضمونة النتائج، خاصة وأن خطوتهم تلك تقابلها في الجهة الأخرى من الحدود مظاهر انعدام الأمن والاستقرار التي تخيّم على أقرانهم الذين سبقوهم في المرحلة الأولى من الخطة. ويعود السبب الرئيسي لهذه المخاوف، إلى سياسة المليشيات المتطرفة السورية التي تستبيح السكان بصورة مريعة تحت غطاء القوات التركية.

رابعاً-

تهدف تركيا في هذه العملية إلى دمج المناطق التي شنت فيها عمليات سابقة داخل سوريا مع المناطق التي تريد السيطرة عليها في تل رفعت ومنبج وكوباني. تنوي أنقرة ربط منطقة جرابلس بمنبج في ريف حلب الشرقي، ومنطقة عفرين بتل رفعت بريف حلب الشمالي، وأيضاً الربط بين مناطق عملية درع الفرات (جرابلس) بمناطق عملية نبع السلام (تل أبيض وسري كانيه) من خلال احتلال كوباني وعين عيسى.

تحاول تركيا من خلال هذا المخطط الاستعماري ضمان حد أدنى من مقومات استمرارية الحياة في المنطقة عبر عملية والنهب والسلب للمناطق التي تريد احتلالها، وإعادة عجلة الاقتصاد للدوران، بعد سنوات من سيادة اقتصاد الحرب فيها، والقائم على عمليات الخطف والاستيلاء وفرض الإتاوات والابتزاز كوسيلة تمويل ذاتي، بعد تراجع التمويل المالي للميليشيات المسلّحة التابعة لها في شمال سوريا، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي باتت تحاصر أنقرة من جهة، وتراجع الدعم المالي التي كانت تقدّمه بعض الدول والجهات لهذه الميليشيات من جهة أخرى.

العملية العسكرية المحدودة: السيناريو الأكثر رجحاناً

ليس مستبعداً قيام تركيا بعملية عسكرية جديدة شمال شرق سوريا، ذلك استناداً على معطيات عدة أبرزها تصريحات أردوغان العلنية بشن عملية عسكرية شمال شرق سوريا، مشيراً إلى أن جيشه بات جاهزاً ومستعداً لبدء العملية في أي وقت. إضافة إلى تدهور الاقتصاد التركي في السنة الأخيرة، وارتفاع نسبة التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، وخسارة الليرة التركية ربع قيمتها مقابل الدولار الأمريكي هذا العام، حيث يريد أردوغان استغلال مشاعر اليمين القومي المتطرف ومحاولة تدارك ما تمت خسارته نتيجة الوضع الاقتصادي قبل الانتخابات المقبلة عام ٢٠٢٣. كما أن لدى أردوغان رغبة في استرجاع هيبته داخلياً وخارجياً بعد أن عمل الرئيس الامريكي على تحجيمه وتجنّب لقائه أكثر من مرة، وكأنه يتحدى بذلك الولايات المتحدة بعد رفضها لهذه العملية. فكلما زادت الانتقادات الغربية لهذه العملية كلما ازدادت فائدة أردوغان بتقديم نفسه كزعيم لا يلتفت للآراء الغربية.

كما أن الصراع في أوكرانيا قد خلق فرصة ذهبية لشن احتلال جديد، إذ تعتقد تركيا أن الصراع الأوكراني سيقلل من آثار المعارضة الروسية والأمريكية للعملية العسكرية التي تخطط لها في سوريا. يرى أردوغان أن الظروف مناسبة لخوض هذه المعركة، وهناك عامل الطقس الملائم والمعتدل في كل من تركيا وسوريا يساعد على الاجتياح، على عكس الظروف الجوية الباردة شتاءً والتي تمنح لصاحب الأرض أفضلية إضافية.

وفي إطار ابتزاز واشنطن وموسكو على خلفية الحرب الروسية-الأوكرانية قد يكون من المفيد التركيز على خبر وصول السفينة اللوجستية YSABEL التابعة للبحرية الإسبانية إلى ميناء مرسين الأسبوع الماضي، محمّلة ببطاريات دفاع جوي من نوع باتريوت ونظام الدفاع الصاروخي، تمهيداً لوضعها في عنتاب على الحدود التركية السورية(٢).

قد تجد أنقرة صعوبات عدة أبرزها تسجيل حالات انشقاقات وخلافات كبيرة بين المسلّحين السوريين التابعين لها، ورفضهم القتال أو المشاركة في العملية العسكرية التركية التي يتم الحديث عنها، وذلك بسبب تراجع الدعم المالي المقدم لهم وتدنّي مستوى الأجور الشهرية التي يتقاضاها العناصر، في ظل ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة اليومية في مناطق الشمال السوري.

وفي هذا السياق تم انشقاق ثلاث كتائب تابعة لـ «فيلق الشام» أحد أكبر فصائل أنقرة في سوريا، لرفضها القتال والمشاركة في أي عمل عسكري يستهدف مناطق ريف حلب، مشددين على أنهم لن يشاركوا إلا في الأعمال العسكرية التي تخص المناطق التي ينحدرون منها.

تمنح محدودية العملية العسكرية لأردوغان إمكانية الهروب من صدام محتمل مع واشنطن، من خلال استهداف تل رفعت بشكل خاص، التي تعتبرها الولايات المتحدة منطقة نفوذ روسية، وتكاد تكون خارجة عن الحسابات الأمريكية بما يخص شراكتها مع قوات سوريا الديمقراطية في سوريا.

تبدو تل رفعت هدفاً وظيفياً بالنسبة لجهة موقعها المساعد على إبقاء حلب تحت الضغط من شمالها، وإعادة التواصل بين مناطق احتلال تركيا شمالاً وإدلب تمهيداً لتحالف الميليشيات بين ريفَي إدلب وحلب، وقطع وصول وحدات حماية الشعب إلى عفرين بشكل كامل، بالإضافة إلى إبقاء القوات السورية في وضعية التأهب. لذا فإن تل رفعت تبدو الهدف الأكثر ترجيحاً بالنسبة لأي عملية عسكرية تركية محدودة.

المواقف الدولية:

الولايات المتحدة

تعارض الولايات المتحدة بتصريحاتها أي عملية عسكرية تركية جديدة في شمال سوريا. وأعلن وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكين أن واشنطن «تدعم الحفاظ على خطوط وقف إطلاق النار الحالية». من المحتمل أن يتبنى الاتحاد الأوروبي نفس الموقف.

تحتفظ الولايات المتحدة بوحدة صغيرة قوامها ٩٠٠ جندي في شمال شرق سوريا، وذلك بشكل أساسي لمنع عودة ظهور داعش. كان تعاون واشنطن مع وحدات حماية الشعب في هذه المنطقة من أكثر القضايا الشائكة في العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة. من المحتمل أن تتعارض عملية تركية جديدة مع المصالح الأمريكية على الأرض، مما يزيد من تفاقم الخلاف الدبلوماسي بين تركيا وحلفائها الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة، بشأن جملة من القضايا تبدأ بحظر بعض أنواع الأسلحة والتكنولوجيا الحربية ولا تنتهي بعلاقة أنقرة مع موسكو ومسألة توسيع الناتو.

بالمقابل ترى تركيا أن الولايات المتحدة بحاجة إلى موافقتها لقبول انضمام السويد وفنلندا إلى الناتو، وبالتالي من غير المرجح أن تتّخذ واشنطن خطوات جادة أمام رغبتها في تنفيذ هذه العملية.

وعلى الرغم من التصريحات الامريكية العلنية الرافضة لأي عملية تركية شمال شرق سوريا، إلا أنها بنفس الوقت لا تخرج عن كونها تصريحات إعلامية من الواجب عليها إعلانها بما يتناسب مع موقفها الرئيسي الداعم لقوات سوريا الديمقراطية، فيما تزيد الاحتمالات من لإمكانية فرض واشنطن وحلفائها المقرّبين إجراءات عقابية بحق أنقرة في حال إقدامها على شن أي هجوم جديد في شمال سوريا، لكن من المرجّح أن تكون الخطوة الغربية بطيئة وممتدة على المدى المتوسط والبعيد.

روسيا

لا شك أن للحرب الروسية-الأوكرانية تأثيراً قوياً على موقف روسيا من عملية تركيا العسكرية، خاصة أن زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى أنقرة قبل أيام أظهرت أن تركيا باتت المنصّة الوحيدة لروسيا للتعبير عن مواقفها وتطلعاتها، حيث تم إلغاء زيارته إلى صربيا، بعد إعلان الدول المحيطة (بلغاريا ومقدونيا) إغلاق المجال الجوي بوجه طائرته.

نشرت صحف روسية، بعض السيناريوهات لتصرف روسيا المحتمل في حال نفذ أردوغان وعده وأطلق المعركة المنتظرة. السيناريو الأول، أن تقف موسكو ضد التصعيد الجديد وأن تسعى إلى التوصل لاتفاق مع أنقرة. وقد يكون هذا، الخيار الأمثل لموسكو، لكن ثمنه المرجح يمكن أن يكون مرتفعاً بالنسبة لها، فقد تطالب تركيا بأفضليات تجارية واقتصادية، وربما أفضليات أخرى تتعلق بالوضع الميداني في سوريا.

فيما يرجّح السيناريو الثاني الخيار التصعيدي، الذي يمكن أن يقوم على تبادل للأراضي، كمبادلة جبل الزاوية في إدلب بهجوم القوات المسلحة التركية على المواقع الكردية.

أما السيناريو الثالث المتوقع، فيقوم على تعامل هادئ من جانب موسكو وعدم القيام بردة فعل، فقد تترك روسيا العملية التركية الجديدة من دون رد، وبالتالي، يمكن أن تحصل أنقرة على جزء من مناطق «الإدارة الذاتية»، دون التوغّل في عمق هذه الأراضي.

قد تتجاهل روسيا تغييراً بسيطاً في الموقف الميداني من أجل إفساد العلاقات التركية الأمريكية ودفع الكرد نحو دمشق، فيما تفيد الاشتباكات في تل رفعت الولايات المتحدة من حيث تعطيل التقارب التركي-الروسي، ووضع روسيا في مأزق وزيادة الضغط على الحكومة السورية. في عام ٢٠٢٠، خلال العملية التي انتقلت فيها السيطرة على طريق حلب-دمشق الدولي إلى الحكومة السورية (M-٥)، تواجهت كل من تركيا وروسيا في تصعيد أدى إلى مقتل ٣٤ جندياً تركياً في قصف روسي.

أخيراً، يبقى السيناريو الرابع، الذي يقوم على أن موسكو، قد تشجع دمشق على شن عملية مقابلة في إدلب رداً على العملية التركية، لكن بالنسبة لروسيا، من غير المربح تبديد مواردها العسكرية في هذه الظروف. بالإضافة إلى ذلك، لن تدخل موسكو بالتأكيد في مواجهة مباشرة مع أنقرة في إدلب.

إيران

لا يخفى على أحد أن الوجود العسكري التركي في سوريا نتيجة للتدخلات العسكرية الثلاث منذ آب /أغسطس ٢٠١٦ يمثّل مصدر قلق أكبر لإيران منه لروسيا. وصفت وسائل الإعلام الإيرانية التحرّكات التركية «بالغزو» ووجودها «بالاحتلال» وأشارت إلى الجيش الوطني السوري بوصفهم «إرهابيون تدعمهم تركيا»، متهمةً أنقرة بإجراء تغييرات ديموغرافية على حساب الكرد، وتوسيع مساحة «الإرهابيين» تحت غطاء المناطق الآمنة، والسعي وراء مكاسب لاستخدامها ضد دمشق في محادثات مستقبلية أو تمهيد الطريق لضم أراضٍ سورية. مقابل ذلك، استخدمت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة التركية تسمية «الإرهاب» للقوات الشيعية المدعومة من إيران في سوريا والعراق.

استيلاء تركيا على تل رفعت، من شأنه أن يعرّض التجمّعات السكنية الشيعية القريبة في بلدتي الزهراء ونبل وكذلك مدينة حلب للخطر، ومن ثم فإن اعتراضات طهران الكلامية وجهودها التعزيزية في المنطقة، يزيد من احتمالات

الاصطدام بين القوات التركية من جهة، والقوات السورية مدعومة بالإيرانية من جهة أخرى[٧].

قد يكون إلغاء زيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى أنقرة والتي كانت مقررة في السادس من هذا الشهر، أولى الإشارات على الخلاف بين البلدين على خلفية إعلان تركيا عن عملية عسكرية في شمال شرق سوريا.

في الآونة الأخيرة، ازدادت مخاوف إيران من انخراط أنقرة في تكتّل إقليمي يضم السعودية والإمارات وإسرائيل، خاصة بعد الزيارات التي تمت بين كل من تركيا والإمارات، كذلك زيارة أردوغان للمملكة والأنباء التي تحدثت عن زيارة محتملة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى أنقرة. بالإضافة إلى مخاوفها من التقارب الإسرائيلي التركي في الأشهر الأخيرة الذي توج بزيارة الرئيس الإسرائيلي لأنقرة ولقائه أردوغان، وزيارة وزير الخارجية التركي إلى تل أبيب. كل هذه الأمور قد تغيّر قواعد التنافس بين طهران وأنقرة التي ظلت طوال السنوات الماضية تحت السيطرة.

الخلاصة

١- يعتبر الملف الكردي أولوية تركيا في سوريا، وستعمل جاهدة سواء بالعمليات العسكرية أو بغيرها لمنع تشكيل الإرادة السياسية الكردية في سوريا على غرار إصرارها نسف حقوق الكرد في الداخل.

٢- على الرغم من أن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا أعلنتا معارضتهما للعملية العسكرية التي يلوّح بها أردوغان في شمال شرق سوريا، إلا أنه من المرجح أنهما لن يقفا بوجه تركيا، ذلك استناداً على أن كلاً من موسكو وواشنطن يحتاجان أنقرة بعدة ملفات معين في هذا التوقيت، وبشكل خاص في الملف الأوكراني.

٣- من الممكن أن تحقق تركيا بعضاً من أهدافها التي تسعى إليها إذا قامت بالعملية العسكرية، إلا أنها ستكون مكاسب مؤقتة كون هذه الهجمات تزيد من تعقيد الأبعاد السياسية للمشكلة الكردية من جهة، وستؤدي إلى ردود فعل غربية محتملة ضد أنقرة المنهكة اقتصادياً من جهة أخرى.

٤- يمكن أن تستفاد روسيا من العملية العسكرية التركية كونها ستعمل على توسيع الشرخ بين أنقرة وواشنطن، كما يمكنها استخدام هذه الحرب من أجل تقريب الكرد من دمشق ودفعهم إلى التعاون مع دمشق ضد تركيا.

٥- إذا أثبتت العملية نجاحها واستدامتها، فإنها ستعزز خطة أنقرة «للإعادة الطوعية» للاجئين السوريين من تركيا على حساب التطهير العرقي للكرد، وبالتالي بالنسبة لأردوغان سيسجل نقطة أخرى على الساحة السياسية المحلية، وسط تزايد الاستياء من وجود اللاجئين وذلك قبيل انتخابات ٢٠٢٣ المصيرية بالنسبة لأردوغان في تركيا والإسلام السياسي في المنطقة.

المصادر:

١- Turkey's Military Operations in Syria and Iraq (SWP) ٢٠٢٢/٥/٣٠
٢- İspanya'ya ait Patriot Sistemi Mersin'de (Savunmasanayist) ٢٠٢٢/٦/١٢
٣-أثر برس(إعلان أردوغان عن أهداف العملية العسكرية شمال سوريا يقلب السحر على الساحر) ٢٠٢٢/٦/٦
٤- مركز كارنيغي للدراسات(A New Operation in Syria) ٢٠٢٢/٦/٦
٥- المونيتور (الألغام التي يمكن أن تواجهها العملية العسكرية التركية الجديدة) ٢٠٢٢/٥/٣٠
٦- صحيفة الشرق الأوسط (سيناريوهات التعامل الروسي مع عملية عسكرية تركية في سوريا) ٢٠٢٢/٦/١
٧- Iran, Turkey brace for face-off in Syria (Monitor) ٢٠٢٢/٦/١٠

الحملة المتهورة على الشمال السوري لن ترضي موسكو ولا واشنطن

«نأخذ بعين الاعتبار حساسيات أصدقائنا الأتراك من التهديدات التي تشكلها القوى الأجنبية على الحدود السورية. المجتمع الدولي يفاقم الأوضاع في سوريا. الولايات المتحدة تغذي بشكل غير شرعي بعض المنظمات في سوريا». هذا ما قاله وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال زيارته لتركيا الأسبوع الماضي.

روسيا تناكف واشنطن على الأرض السورية وعلى اردوغان ان يصدق ان هنالك حليفا له على الأرض السورية بينما هو لم يحتفظ بحليف قط.

تصبح هذه التعبيرات ذات مغزى أكبر عندما يتذكر المرء كلمات لافرف إلى تشاووش أوغلو منذ حوالي أربع سنوات. وعبّر لافروف عن رأيه لشاويش أوغلو بضرورة مشاركة وحدات حماية الشعب في عملية أستانا بصفتها «المحاور الرسمي».

هذه الذكرى كافية لفهم حقيقة الموقف الروسي التكتيكي.

وكان لافروف نفسه قد أعطى إشارات لمقاربة أطروحات أنقرة الأسبوع الماضي، قبيل زيارته لتركيا، نتيجة كل التطورات الحرجة التي مرت منذ ذلك الحين، وتعميق العلاقات التركية الروسية نتيجة لذلك.

كل ذلك للحد من التهور المتصاعد في انقرة بالتخطيط لشن عملية تركية محتملة ضد وحدات حماية الشعب ولذها ردت روسيا بالكلمات التالية: «روسيا لم يبق لها أي مهمة عسكرية تقريباً في سوريا. بالطبع لا يمكن لتركيا أن تبقى غير مبالية بالإرهاب في شمال سوريا. الولايات المتحدة تشجع الانفصالية في شرق الفرات. «

اعتبرت انقرة كلمات لافروف وتصريحات أخرى من موسكو بمثابة إشارة خضراء للعملية لكنها في الوقاع ترك تركيا تتصادم مع واشنطن وجها لوجه.

إذن ما الذي تغير في أربع سنوات؟

من أجل فهم ذلك، من الضروري العودة ليس فقط إلى السنوات الأربع الماضية ولكن أيضًا فحص التسلسل

الزمني للتطورات التي أدت إلى تعميق العلاقات بين أنقرة وموسكو.

في نوفمبر ٢٠١٥، ولأول مرة منذ عقود، أسقطت تركيا، وهي دولة عضو في الناتو، طائرة حربية روسية.

لم تكن روسيا عدوانية، بل كانت تواصل تلك العملية بفرض المزيد من العقوبات على تركيا مثل التجارة والسياحة، عندما وقع محاولة انقلاب في تركيا. كانت تلك نقطة تحول غيرت العلاقات التركية الروسية.

في حين أن الولايات المتحدة لم تختر جانبها في البداية بين الانقلابيين والحكومة الشرعية بالكلمات السحرية «السلام والاستقرار»، بينما استغرق الأمر أسبوعين حتى يرسل الاتحاد الأوروبي ممثلاً، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أحد القادة الذين اتصلوا بالرئيس رجب طيب أردوغان وعبر عن دعمه له.

بعد شهر من الانقلاب، بدأنا أول عملية عسكرية في سوريا. أثناء العملية قُتل السفير الروسي على يد أحد أعضاء جماعة غولن بحسب السلطات التركية.

قرأ الزعيمان هذا الحدث المؤسف على أنه وسيلة لتخريب العلاقات بين بلديهما.

ومع ذلك، هذا هو بالضبط سبب ظهور العلاقات بين البلدين أقوى من كل أزمة.

لدرجة أنه عندما تم إسقاط الطائرة الروسية، لم يكن أحد يتوقع أن العلاقات التركية الروسية سوف تتطور الى درجة شراء S-٤٠٠ في واقع الأمر، إنها حقيقة أن الديناميكيات المتغيرة في العلاقات التركية الروسية ، من صواريخ اس٤٠٠إلى بناء محطة اقويو للطاقة النووية، من تحرير كاراباخ إلى العمليات العسكرية في سوريا، كل ذلك كان كثير منه يزعج موسكو لكنها كانت تراعي عقلية اردوغان وتهوره السياسي.

تعلم انقرة ان قضية وحدات حماية الشعب، هي عقبة مهمة في العلاقات بين البلدين.

لهذا السبب ، إذا أمكن التوصل إلى اتفاق مع روسيا بشأن وحدات حماية الشعب، فمن المحتمل أن تفتح أبواب عملية جديدة.

في هذه المرحلة، دعنا نتذكر بما تسميه انقرة خط أحمر الذي أعلنه الرئيس أردوغان في ٢٦ يونيو ٢٠١٥: «أناشد العالم كله: لن نسمح أبدًا بإقامة دولة في شمال سوريا، في الجنوب من تركيا مهما كانت التكلفة ».

دعونا نلاحظ مع الارتياح التأكيد على كل من مكافحة الإرهاب والنزعة الانفصالية في هذا البيان. لكن دعونا نذكركم بأن وحدات حماية الشعب لا يزال لديها مكتب رسمي في موسكو، رغم نفي السلطات الروسية ذلك.

> **تعلم انقرة ان قضية وحدات حماية الشعب، هي عقبة مهمة في العلاقات بين البلدين**

في الجغرافيا السياسية التي أعيد تشكيلها بعد التدخل الأوكراني، تريد انقرة أن تمضي العلاقات التركية الروسية إلى الأمام بطريقة صحية، عابرة «الخطوط الحمراء»، خاصة عندما تتجه الأنظار إلى تركيا وروسيا على ممر الحبوب في أوكرانيا.

علاوة على ذلك تعارض تركيا عضوية فنلندا والسويد للناتو. بتجميع كل هذا معًا، يمكن القول إن هناك عتبة حرجة فيما يتعلق بوحدات حماية الشعب والعملية العسكرية المنتظرة على الشمال السوري وهو ما سوف يؤثر في مسار العلاقات مع روسيا رغم ادعاء روسيا وايحائها انها أعطت الضوء الأخضر لأردوغان ليمضي في حملاته المتهورة.

* احوال تركية عن مقال موقع ديلي صباح.

هل بدأت حملة تتريك شمال سوريا؟

ما تزال أجهزة دعاية الحكومة التركية تروّج لخطابات اردوغان ونواياه لاجتياح الشمال السوري في عملية عسكرية تستهدف الاستحواذ على أراض سورية شاسعة بدعوى المنطقة الامنة او العازلة.

وفي هذا الصدد حذرت شخصيات سورية معارضة من محاولة تركيا (تتريك) مناطق شمال سوريا من خلال جعلها تابعة بشكل كامل لأنقرة واقصاء حقيقي للمعارضة السورية الوطنية.

وأكد الباحث السياسي السوري احمد الرمح أن» تركيا تسيطر بشكل حقيقي على كل مناطق شمال سوريا من خلال حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام/ جبهة النصرة/ ، والتي تسيطر على مناطق محافظة ادلب والحكومة المؤقتة التي تسيطر على ريفي حلب الشمالي والشرقي ومناطق ريف الرقة الشمالي ومنطقة رأس العين في محافظة الحسكة».

وأضـاف الرمح « تركيا تسيطر على مناطق حكومتي (المؤقتة والانقاذ) وذلك من خلال الاخوان المسلمين ،فحكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام الجناح الخدمي بشكل كامل تحت سيطرة الإخوان، وكذلك الأمر في الحكومة المؤقتة، وأغلب المنظمات الاغاثية العاملة في مناطق سيطرة الحكومتين هي تحت سيطرة الإخوان المسلمين، الذين يريدون السيطرة على الشارع من خلال سلة المساعدات التي يقدمونها للأهالي والنازحين».

وأكد مصدر رفيع في المعارضة السورية، رفض تسميته،» سيطرة الإخوان المسلمين على الشمال السوري هو بتفاهم تركي إيراني قطري نظراً للعلاقات المميزة بين الإخوان والدول الثلاث، ومن أجل أن

> سيطرة الإخوان المسلمين على الشمال السوري هو بتفاهم تركي إيراني قطري

تكون ادارة ملفات مناطق شمال سوريا بيد الإخوان الذين ضغطوا على فصائل المعارضة بداية من عام ٢٠١٣ لإطلاق سراح نحو ٤٠ شخصا إيرانيا اعتقلتهم فصائل المعارضة عند دخولهم من تركيا».

وأضاف المصدر» رغم العداء الكبير بين فصائل المعارضة السورية وإيران باعتبارها الداعم الاكبر للنظام السوري، نجد تنسيقا كبيرا بين إيران والإخوان المسلمين سواء مع حركة حماس التي وقفت إلى جانب الثورة السورية أو مع حزب الإصلاح اليمني الذي يقف إلى جانب الحوثيين ضد الحكومة اليمنية المدعومة من بعض الدول الخليجية، ووصل الأمر إلى قتال فصائل عسكرية بقيادة الإخوان المسلمين لفصائل تابعة للجيش السوري الحر تتلقى دعماً خليجياً لإنهاء وجودها في الشمال السوري».

وبين الباحث السياسي الرمح» عداء ايران لبعض دول الخليج العربي ليس فقط على مستوى الملف السوري، بل عملت إيران بكل قوتها ونفوذها لدفع جماعة الحوثي، التي هي الاسلام السياسي الشيعي، إلى التفاهم والاتفاق مع حزب الاصـلاح الذي يمثل الاسلام السياسي السني، وحولا اليمن من يمن سعيد الى يمن تعيس ، بل هو تكرار للتجربة العراقية حيث دعمت إيران تقاسم السلطة السياسية بين الإخوان المسلمين وحزب الدعوة بقيادة نوري المالكي».

ويختم الباحث الرمح «نحن الآن أمام عملية عسكرية تركية هي الأكبر في الشمال السوري وترتيب أوراق الشمال بعد إنهاء العملية العسكرية، وتختتم باتفاق وتفاهم روسي تركي من أجل إعادة إعمار مناطق شمال سوريا بدعم قطري كويتي لبناء بلدات سكنية في الشمال السوري واعادة حوالي مليون لاجئ سوري إلى تلك البلدات السكنية لتأمين صوت انتخابي لهم في المستقبل، وتركيا لا تبحث عن مكاسب آنية بل تعمل بشكل استراتيجي طويل الأمد، والسيطرة على المنطقة من الإخوان وزعيم جبهة النصرة ابو محمد الجولاني».

وتحشد فصائل المعارضة والجيش التركي آلاف المقاتلين في مناطق شمال سوريا لبدء عملية عسكرية تسيطر بموجبها على مناطق في ريف حلب الشمالي والشرقي وريفي الرقة والحسكة وطرد قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة الامريكية .

* احوال تركية

ادريس حنان :

مفارقات غريبة حيال الحرب التركية على الكرد

Pydrojava*

تعالت مؤخراً أصوات التهديدات في سوريا حيث لم يعد يسمع في المنطقة والعالم، على الرغم من ضجيج الحروب، سوى الصوت الشاذ صوت سلطان الفوضى والقتل أردوغان، وكأنه قد أصاب بالسعار وفقد حاسة الشبع، يعض كل ما يعترضه ولا تمتلئ بطنه من القضم والهضم. فقبل عدة أيام خرج علينا الرئيس التركي أردوغان من خلال مسلسل تهديداته المعادة والمعتادة، وكشف عن حلقة جديدة من الوعيد والتهديد واوضح؛ بأنهم ذاهبون الى مرحلة جديدة من الاحتلالات للأراضي السورية. فهو ينتهك حالتي السلم والأمان بممارسات تنهب السلم والأمان المزعومين.

فحسب هذه "العراضات والاستعراضات" البرلمانية والبيانات الصادرة من هنا وهناك من قبل المسؤولين الأتراك، من الواضح انه لم يتلقى الدعم الذي يبتغيه ولم يكن هناك من قال له "آمين". فالتململ التركي والتلكؤ الظاهرين، يشيان بان المواقف الدولية المعارضة لمشاريع أردوغان ـ لغاية الآن ـ دفعته الى التراجع خطوة الى الوراء وتغيير وجهته نحو حليفه في آستانا وسوتشي. فروسيا التي حلقت مروحياتها العسكرية للمرة الأولى فوق جبهات القتال في الشهباء وعفرين وصولاً الى مدينة الباب ذهاباً وإياباً، أرادت ان تقول له، قبل ان يولي وجهه نحوها: لن تجرؤ على الاقدام على اية حركة خارج إطار التفاهم معي في مناطق نفوذي. كما ارادت روسيا ان تفهمه بانها على عكس ما يتصوره أردوغان، فهي منتصرة في أوكرانيا ولديها من القوة ما يكفيها لتحمي مصالحها في سوريا ايضاً.

يُفهم من كل هذا ان هناك تكرارٌ لرسائل تم تبادلها في أعوام ٢٠١٦، و٢٠١٨، و٢٠١٩، وكل ما تغير واختلف هي الظروف. حيث تبحث تركيا هذه المرة عن طرق توافقية جديدة وتسعى، على الرغم من تغير الظروف الزمكانية، الى بناء تفاهمات تخدم مشاريعها ضمن المساحة الضيقة للعب على وتر تضارب مصالح قطبي الصراع العالمي أمريكا وروسيا. لا تريد ان تعي ان اليوم لا يشبه الأمس، لا من حيث توازن القوى ولا من حيث التوافقات.

فالاستراتيجيات التي كان يُعمل لها سابقاً بشكل سري، باتت علنية اليوم واصبحت اوراق اللعب مكشوفة للجميع. فلا روسيا تخفي مآربها ولا أمريكا ومن خلفها الناتو والغرب يخفون اطماعهم السلطوية والتوسعية. لذلك نرى اليوم ان أمريكا ومن خلفها الغرب كله تقريباً، يتدخلون بشكل صارخ ضد روسيا في أكرانيا ويقدمون لها ما يمكّنها من الصمود بوجه القوة العسكرية الروسية الهائلة. ذكرت أمريكا ذاك اليوم، انها ستمد السلطات في أوكرانيا بالأسلحة الذكية المتطورة لتستطيع الوقوف بوجه الهجمات الروسية. اذاً اضحت المواجهات اكثر

علانية بعد انتقالها من الساحة الشرق أوسطية الى الحدائق الأوروبية الخلفية.

روسيا من جهتها، تريد ان تستثمر في الرغبات التركية ضد تحالف أمريكا وأوروبا، لذلك لا تعطي أجوبة كافية ورادعة اتجاه الرغبات التركية ومطامعها في المنطقة وسوريا، وتفضل التعامل معها ـ تركيا ـ عبر الوسائل البراغماتية الراديكالية. فهي مد وتقرب الجزرة من فم أردوغان بحيث يكاد يلتقفها، إلا انها لا تدعه يعضها. تحاول استخدامه ضد الحلف الاطلسي على الرغم من عدم ثقتها به. فهي كبقية القوى، تحاول بناء تفاهمات على حساب نضال الشعوب. فالكل يسعى الى ضرب وانهاء نضال الحرية الذي اضحى قطباً رادعاً في وجه الأطماع الاستعمارية تستكين اليه الشعوب التواقة الى الحرية.

لا غرابة ان يقولوا لروج آفا وشمال وشرق سوريا، اننا معكم ولن نسمح لتركيا بتنفيذ الهجمات، وفي نفس الوقت يسمحون ويعطون الأوامر بشن الهجمات على مناطق الدفاع المشروع ضد قوات الكريلا في جنوب كردستان. انها انظمة منافقة تستطيع ان تنتهج سياسات عديدة حمالةُ لكثير من الأوجه لتحقيق أكبر قدر من المكاسب والأرباح.

فهي ترى من النضال ضد ذهنية السلطة الذكورية، الذي نما بدعم الشعوب، خطراً على مستقبل هيمنتها. لذلك تجّند كل امكانياتها وطاقاتها للقضاء عليه ولو تطلب ذلك التوافق والتصالح مع المنافسين.

على المقلب الآخر، كما اشرنا أعلاه، ان نضال وكفاح الشعوب المستند على الحقائق الجغرافية والتاريخية لطوروس وزاغروس، وهاوار وأمانوس لأكثر من خمسين عام، بات ذا ثقل مؤثر في المعادلة الدولية ولا يمكن تجاهلها تحت اي ظرف كان. فمهما اختلفت التسميات وتبدلت الأدوار بين قوى الهيمنة، فلن تقاس تلك النضالات إلا من قبل اصحابها الحقيقيين ولن تفقد ذرة من قوة تأثيرها وجاذبيتها.

علينا ان نعي جيداً، ان محاولات تبديد طاقة الشعوب المتشكلة على هيئة حركة الحرية، هي عملية جينية في طبيعة الطرفين المتصارعين وما بينهما من القوى المحلية والاقليمية المناهضين لمبادئ الحرية والكرامة والعيش المشترك. لذلك، ليس مستبعداً، لا بل انه أقرب الى التفكير الصحيح، ان تتحد تلك القوى في حربها ضد نهج الحرية الذي تحول الى وعي جمعي يضمن العيش الكريم والحياة الحرة والتألف بين الشعوب ومكوناتها الأثنية والطائفية والثقافية. فبعد انهيار الاشتراكية المشيدة والنضال الدؤوب ضد قوى الاستبداد والرأسمالية، اضحت أفكار حركة الحرية، على الرغم من كل هجمات الإبادة، الخيار الوحيد والضامن الأوحد للحرية.

> **انها انظمة تستطيع ان تنتهج سياسات عديدة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب**

وبناء على ما تقدم، على الرغم من صدور تصريحات من هنا وهناك ضد تهديدات أردوغان، إلا انه من السهل والممكن جداً ان نراهم يتفقون ضدنا غداً.

فمحاولات كل من السويد وفنلندا الانضمام الى حلف الشمال الأطلسي على الرغم من الرفض الظاهر من قبل تركيا، والاجتماعات والبازارات السرية التي يجرونها مع تركيا لضمان موافقتها، تفسر هذه الحقيقة التي طالما حاولنا قولها على طول هذه المقالة.

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk